فردريك مارتن ستيرن

الطبقية والمجتمع الحديث

ترجمة

د. زكي خالد

تقديم ومراجعة

د. عبد المنعم الشلقاني

الكتاب: الطبقية والمجتمع الحديث

الكاتب: فردريك مارتن ستيرن

ترجمة: د. زكي خالد

تقديم ومراجعة: د. عبد المنعم الشلقاني

الطبعة: ٢٠٢١

الناشر: وكالة الصحافة العربية (ناشرون)

٥ ش عبد المنعم سالم – الوحدة العربية – مدكور- الهرم – الجيزة

جمهورية مصر العربية

هاتف : ٣٥٨٢٥٢٩٣ _ ٣٥٨٦٧٥٧٦ _ ٣٥٨٦٧٥٧٥

فاكس : ٣٥٨٧٨٣٧٣

APA

E-mail: news@apatop.comhttp://www.apatop.com

دار الكتب المصرية

فهرسة أثناء النشر

مارتن ستيرن ، فردريك

الطبقية والمجتمع الحديث / فردريك مارتن ستيرن, ترجمة: زكي خالد ،

تقديم ومراجعة: عبد المنعم الشلقاني

– الجيزة – وكالة الصحافة العربية.

٢٠٢ ص، ١٨*٢١ سم.

الترقيم الدولى: ٢ – ٣٦ – ٦٨٣٧ – ٩٧٧– ٩٧٨

أ – العنوان   رقم الإيداع : ١٤١٩٢ / ٢٠٢٠

الطبقية والمجتمع الحديث





تقديم

لا يتمثل هدف المفكر السياسي الأمريكي "فريدريك مارتن ستيرن" من كتابه "مجتمع بلا طبقات " في الدعاية للنظام الاجتماعي والسياسي الأمريكي، بل يهدف إلى مواجهة الأفكار المسبقة التي يكونها الناس عن الولايات المتحدة، وهو يراها خاطئة في الأغلب، ويحكي في تقديمه للكتاب عن سيدة فرنسية هي شقيقة أحد أصدقائه (يصفه بأنه عالم وأديب نابه) كان قد استقبلها خلال زيارتها للولايات المتحدة، وعرف مما دار بينهما من مناقشات أنها تميل للشيوعية هي وشقيقها، وأنه كان يُساعد قوات المقاومة (التي كان يساندها الشيوعيين وقت الحرب العُظمى) ثم تدرج من ذلك إلى التبرع للهيئات الشيوعية، وأصبح – وقتها – على وشك الانضمام للحزب الشيوعي ، وكان ذلك دافعا لنقاشات طويلة بين الكاتب وصديقه الفرنسي " هنري " عبر الرسائل، وقد اختار عشرين رسالة منها كونت كتابه " مجتمع بلا طبقات ".

أما مترجم هذا الكتاب ، فهو الدكتور زكي خالد، هو طبيب مصري حصل على الدكتوراة في علم البكتريولوجي في انجلترا في نهاية الأربعينيات من القرن العشرين، وعمل باحثا بمعهد ليستر قبل أن يعود إلى مصر في مطلع الخمسينيات، وتقلد فيها مناصب عدة منها مدير عام الإدارة الطبية بمصلحة السجون المصرية.

قام د. زكي خالد برحلة طويلة الولايات المتحدة الأمريكية عاد منها

في مطلع عام **١٩٥٣**، وسجل خلالها مشاهداته وعاد لينشرها في كتاب " أمريكا تحت الميكروسكوب" وهو كتاب يندرج ضمن أدب الرحلات، وإن تأثر الكاتب في اختياره للعنوان بعمله في المختبرات،(تحت الميكروسكوب) وإن قصد منه التأكيد على أنه لاحظ دقائق الأشياء في المجتمع الأمريكي خلال زيارته ، واهتم في كتابه بشكل خاص بقضية قد لا يهتم بها كثيرا الرحالة، وهي "الاقتصاد الأمريكي"، وهو لم يكن رجل اقتصاد لكنه كمثقف كان مهتما بأشياء منها مناقشة حقيقة الرأسمالية وهل تسخر الأغلبية العاملة لمنفعة الأقلية المالكة ؟ ومنها سيطرة الآلة على الإنسان بعد الثورة الصناعية.

ثورة الآلة

يقول المؤلف إن الشهور التي قضاها في أمريكا غيرت كثيرا في أفكاره، فلم تكن الآلة شرا بل أحدثت ثورة اجتماعية شاملة في الولايات المتحدة، ولم تأت هذه الثورة الاجتماعية نتيجة لإعادة توزيع ثروة ثابتة جامدة، بل إعادة توزيع ثروة مندفعة متدفقة نامية متحركة نحو التوسع والتقدم، فكلما زادت كفاءة الشخص زاد إيراده، كما ان الصناعة الأمريكية غزت حدودًا جديدة بِأَن زادت الوقة الشرائية للطبقة التي كانت «فيما سبق» فقيرة.

ويُمكن إجمال هذه الثورة الصناعية في كلمة «الآلة» فالأمريكي أصبح يستخدم آلات أكثر وآلات أحسن واخترع آلات لم تُعرف من قبل. وكان هذا تطورًا لا بُد منه، إذ كيف يُعقل أن تتصل أطراف هذه البلاد الشاسعة

«بل هذه القارة الكبيرة» لو لم تكن هُناك شبكة عظيمة من السكك الحديدية ومن التلغرافات والتليفونات والسيارات والطيارات، وكيف يُمكن أن تُزرع هذه المساحات الشاسعة والمزارع الكبيرة، ومن أين لها بالأيدي العاملة الكافية فالآلة قد غيرت وجه الحياة اليومية .

والخلاصة التي ينتهي إليها أن التقدم السريع العظيم في الاقتصاد الأمريكي جاء نتيجة استعمال الآلة ، وهذه بدورها تدين في تقدمها للمباحث المنتشرة في كل مكان، والآلة خادم أمين لا سيد غشوم، وفي الوقت الحاضر يخلي ملوك الصناعة مكانهم في المنشآت الصناعية الكُبرى. والاقتصاد الأمريكي آخذ في الزيادة «من حيث القيمة»، وفي نفس الوقت اتسع توزيعه. والطبقة الوسطى آخذة في الزيادة والمشاركة في الاقتصاد النامي المتحرك.

تلك كانت فكرته ، وقد اطلع خلال الرحلة على كتاب أكدها، فعكف على ترجمته، وقد أصدر كتابيه المؤلف والمترجم معا في القاهرة في عام ١٩٥٤، الكتاب هو "مجتمع لاطبقي" أو " مُجْتمعٌ بلا طبقات " بحسب نص الترجمة، والكتاب للمفكر السياسي الأ مريكي "فريدريك مارتن ستيرن"، ووجده المترجم يتفق مع موقفه الشخصي الرافض للفكر الشيوعي، ويؤيد ملاحظاته حول الثورة الاجتماعية التي أحدثتها الأولى وفي القناعة بإمكان رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي للطبقات الدنيا بعيدا عن الشيوعية وممارساتها، فوجد في الكتاب ضالته وعكف على ترجمته.

مجتمع لا طبقي

ولتوضيح غرضه من ترجمة الكتاب يقول د. زكي خالد " لم يكن غرضي في تعريب هذا الكتاب أن يفهم مواطني المفاضلة بين النظامين الرأسمالي والشيوعي «كلا» ، ونحن لما أصبحنا في يوليه عام **١٩٥٢** ضد الملكية والطغيان وضد كل ما كانت تحمل من مساوئ ومن شرور صفق لنا العالم أجمع لأننا لم نرق دماء ولم نزهق أرواحًا. وما كدنا نتخلص من النظام الملكي حتى وجدنا أنفسنا وجهًا لوجه مع أذنابه وحواشيه، وجهًا لوجه مع الإقطاع ونظام الطبقات. ولم يكن لنا مندوحة من محاربة هذه الشرور أيضًا بمجموعة من الإصلاحات الاجتماعية والتشريعات مثل الإصلاح الزراعي وتحسين أحوال عُمال الصناعة.. إلخ.

ومن الجهة الأُخرى تعمل البلاد على الخلاص من الاستعمار وعلى وضع برنامج ضخم لتصنيع البلاد واستغلال ثروتها الخفية «من معدنية ومائية وزراعية»..وهكذا نتخلص من شرور الاستعمار والملكية وعوامل التأخر، كل ذلك في وقت واحد. وفي هذه المرحلة من مراحل حياة بلادنا يصبح لزامًا علينا أن ندرس عن كثب تجارب الأُمم التي سبق أن كانت في ظروف تُماثل ظروفنا الحالية. ونرى أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تُحارب نفس عوامل الاستعمار والإقطاع والمناهضة أثناء ثورتها ، وقد تخلصت من كل ذلك وأصبحت في الصدارة بين أُمم العالم، فما أحرانا أن ندرس العوامل التي ساعدت على تقدمها هذا وأن نقتبس منها ما يُلائم مصر والشرق العربي. ثم أننا قد تخلصنا من نظام الطبقات وما كان يتبعه من عبودية واستغلال، ولكني أخشى أن يظن بعض أهل وطني «نظرًا

للدعاية الخبيثة» أن الشيوعية هي البديل الوحيد لإلغاء الطبقات.

كما أن فكرة توزيع ثروة ثابتة على جميع المواطنين أكذوبة كبرى لن تغني أحدًا بل ستفقر الجميع. وإني شخصيًا لا أعتقد أن الإجراءات القانونية وحدها أو العنف وحده يكفي لمحاربة الشيوعية. بل الأصلح ان تُناقش الأُمور وأن تُوضح استحالة الإيديولوجيا الشيوعية كما تطبق في روسيا السوفيتية نفسها، وإني أعتقد أن مُؤلف هذا الكتاب قد قام بذلك خير قيام".

هكذا أوضح المترجم هدفه، وكشف في نفس الوقت عن مضمون الكتاب وفحواه، أما العنوان " مجتمع بلا طبقات " فيشير إلى مصطلح يستخدم من قبل المنظرين السياسيين والاجتماعيين في مجموعة متنوعة من السياقات ، فيتم على سبيل المثال استخدامه لوصف المجتمعات التي لم تتطور فيها الطبقات مطلقًا ، مثل المجتمعات القبلية والبدوية التي يلعب فيها جميع الأعضاء أدوارًا اقتصادية متشابهة. ويستخدم أيضًا لوصف حالة مثالية يتمتع فيها كل فرد في المجتمع بوضع متساوٍ. كذلك يمكن أن يشير إلى مجتمع هرمي تم فيه إلغاء الطبقات الاجتماعية عن عمد ، مثل الكوميونة أو الكيبوتس الإسرائيلي.

و "المجتمع بلا طبقات" هو مصطلح أساسي في النظرية الماركسية ، يشير إلى الحالة المثالية النهائية للتنظيم الاجتماعي ، والمتوقع حدوثه عند تحقيق الشيوعية الحقيقية وفقا للنظرية الماركسية .

كما يزعم بعض المنظرين الاجتماعيين أن المجتمع الديمقراطي الحديث

هو "مجتمع لا طبقي" لأن الحراك الاجتماعي والاقتصادي طمس هيمنة مجموعة واحدة من الناس ، والسيد "فريدريك مارتن ستيرن" يستخدمه في الكتاب بهذا المعنى.

تفكيك اليوتوبيا

الطبقات هي الموضوع الأساسي عند علماء الاجتماع وعلماء السياسة وعلماء الأنثروبولوجيا والمؤرخين الاجتماعيين ، ورغم ذلك ليس هناك اتفاق بشأن تعريف كلمة طبقة ، و يذهب علماء الاجتماع إلى أن المجتمعات تتدرج إلى نظام هرمي من "الطبقات الاجتماعية والاقتصادية" على أساس الوضع الاقتصادي أو الثروة أو الدخل. من التاريخ القديم وحتى تطور التجارة والصناعة ، استخدم العديد من المؤرخين والاقتصاديين نموذجًا ثنائيًا لرؤية المجتمعات على أنها تتكون من طبقة عليا من الأثرياء والأقوياء إلى حد كبير ، ودرجة أقل من الفقراء والضعفاء. نتج عن تطور التمدن والتجارة ، وبعد التصنيع ، ظهور طبقة متوسطة اقتصادية متزايدة القوة من الحرفيين والتجار والمصنعين والمهنيين ذوي الأجور المرتفعة.

مجتمع بلا طبقات وفقًا للنظرية الماركسية، هو المجتمع القبلي ، فالشيوعية البدائية ، بلا طبقات ، لأن الجميع كانوا فقراء على قدم المساواة وقاموا بنفس العمل ، وخلق الانتقال إلى الزراعة إمكانية إنتاج فائض المنتج ، أكثر مما كان ضروريًا لتلبية الاحتياجات العاجلة للفرد. لقد مكّن تطور القوى الإنتاجية من تطوير مجتمع طبقي ، لأن المنتج الفائض يمكن استخدامه لتغذية الطبقة الحاكمة التي لم تشارك في الإنتاج. تم تخزين

المنتج الفائض حتى وقت الحاجة في مستودعات خاصة ، والتي كان لا بد من حمايتها. خلال أوقات الحاجة .

ومصطلح اللاطبقي يتم استخدامه لوصف العديد من الظواهر الاجتماعية المختلفة. المجتمعات التي لم تتطور فيها الطبقات. وعادة ما تكون هذه مجتمعات يلعب فيها جميع الناس بطبيعة الحال أدوارًا اقتصادية متشابهة ولم يخلقوا قط تقسيم العمل ؛ وهي تشمل معظم المجموعات البشرية المبكرة ، وكذلك العديد من المجتمعات القبلية والبدوية الحديثة. بعضها من أشكال الشيوعية البدائية في المجتمعات التي تم فيها إلغاء الطبقات عن عمد.

ومن المفارقات في الثقافة الأمريكية أن العداء الشديد للشيوعية ، لم يمنع الولايات المتحدة من تقديم نفسها بشكل هو في جوهره اليوتوبيا الشيوعية. فاليوتوبيا، أو المجتمع المثالي، في الأيديولوجية الشيوعية، والتي تتحقق بعد ثورة الطبقة العاملة ضد الطبقة البرجوازية هي المجتمع اللا طبقي ، فبعد ثورة البروليتاريا، أي الطبقة العاملة، التي تنتهي بهيمنتها على المجتمع، تتلاشى مع الوقت الطبقة البرجوازية فلا يصبح هناك سوى البروليتاريا، أي طبقة واحدة، وهو ما يعني نهاية الطبقية، وهنا فقط تتحقق اليوتوبيا الشيوعية. فالمجتمع الذي لا توجد به طبقات، فيخلو من الاستغلال، هو المجتمع الشيوعي .. المفارقة هي أن تقديم أمريكا لنفسها على أنها مجتمع لا طبقي منذ نشأته وحتى اليوم، بما يميزها عن أوروبا ومجتمعاتها. فالمهاجرون الأوائل، جاؤوا إلى «الأرض الجديدة» من دول ذات نظام إقطاعي متعدد الطبقات، ولكنهم بنوا مجتمعاً بلا طبقات، لأن

الأرض الشاسعة لبلدهم الجديد سمحت بذلك ، فالحراك الاجتماعي هو جوهر الحلم ، ومهما كانت أصولك المتواضعة، فإنك قادر على الوصول لأعلى السلم الاجتماعي دون أي قيود على الإطلاق، ووفق وسيلة واحدة فقط هي جهدك وكفاءتك.

وهناك تباين بالقطع بين تلك الحكاية وبين الواقع. فالولايات المتحدة منذ نشأتها الأولى كانت طبقية بامتياز ويظل بها نظام طبقي حتى اليوم. ولا يمكن الوقوف على ذلك الواقع بالنظر لأمريكا بعد كتابة دستورها، في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، وإنما بالرجوع لبداية الاستعمار الأوروبي للأمريكيتين ، فاستراتيجية الامبراطورية البريطانية، كانت تقوم على التخلص من فقراء بريطانيا، وأطفالها المشردين في الشوارع، وكل الذين اعتبرتهم «بلا منفعة» في بريطانيا نفسها، عبر دفعهم لاستيطان ما صار يعرف لاحقاً بالولايات المتحدة.

وفي القرن السادس عشر، لم تكن أمريكا بالنسبة لأولئك المهاجرين من الفقراء أرضاً للفرص والأحلام، كما تقول الأسطورة، وإنما كانت أرضاً لاقوا فيها المجاعات والفقر والعوز.

وقد خلقت تلك المنظومة كلها بالضرورة نظاماً طبقياً بامتياز، تم تكريسه عبر استجلاب الأفارقة، في أغلال للعمل كعبيد، وعبر الفجوة الواسعة في القدرة علي تملك الأراضي، التي لم تكن مساحاتها الشاسعة متاحة للجميع على قدم المساواة ولا وفق عملهم الشاق. هذا فضلاً عن الحرب بالغة الشراسة التي شنتها بريطانيا، ومن بعدها المستوطنون أنفسهم،

ضد أصحاب الأرض الأصليين.

ومع مرور الوقت، صار الخدم الذين عملوا بعقود جائرة ولم يمتلكوا الأرض هم فقراء أمريكا البيض الذين ورّثوا فقرهم لأبنائهم وصاروا يعرفون في أمريكا بتعبير بالغ الفجاجة هو «البيض الحثالة». كما صارت العنصرية أحد أهم وسائل إعادة إنتاج الطبقية باستمرار بالمجتمع الأمريكي ضد غير البيض عموماً والسود على وجه الخصوص، بينما ظل السكان الأصليون بمعنى من المعاني، على رأس المهمشين في ذلك المجتمع.

نذكر ذلك لأن هدفنا من إعادة نشر الكتاب ليس الترويج للحلم الأمريكي، ولا الدعاية ضد الشيوعية، وإنما هدفنا هو خدمة القارىء وإتاحة المعرفة له، وهذا الكتاب واحد من كلاسيكيات الكتب المعبرة عن وجهة النظر الأمريكية، وعن أسطورة اللا طبقية تحديداً، والتي يتعلمها الأمريكيون منذ الصغر، تظل في اللاوعي حتى مع وجود ما ينفيها في الواقع المعاش، فتكرس لدى المواطن الأمريكي فكرة «الاستثنائية» الأمريكية، والتي هي من أكثر الأفكار خطورة في صناعة السياسة الخارجية الأمريكية. فهي تسمح بقبول الأمريكيين، لعدم خضوع بلادهم للقانون الدولي أو لأي ما تخضع له باقي دول العالم.

د. عبد المنعم الشلقاني

أستاذ علم الاجتماع

مقدّمة المؤلف

ما كادت الحرب العالمية الثانية تنتهي في أُوروبا حتى تلقيت عديدًا من الخطابات من أصدقائي وأقاربي تحمل لي الأنباء المحزنة، فالكثير من الذين كنت أعرفهم وأقدرهم قد لقوا حتفهم في المعتقلات وغرف الغازات السامة لأنهم حاولوا مقاومة الفاشية.

ولكن كانت بعض هذه الخطابات تحمل أخبارًا مُحزنة من طراز آخر، ذلك أن بعض الأصدقاء القدامى المفكرين العقلاء النابهين قد مالوا إِلى الاتحاد السوفييتي، بل إن البعض منهم قد انضم فعلًا إِلى الحزب الشيوعي. وكان ثمة تيار آخر انعكست أضواؤه في هذه الخطابات، ذلك هو نوع من الكراهية لأمريكا، هذا النوع من الكراهية الذي كان «موضة» عند بعض المفكرين الأُوربيين مُنذ زمن، وساءني أن أرى الكثيرين وقد أصبحوا ينظرون للولايات المتحدة بريبة شديدة، بل بخليط من الخوف والاحتقار.

ولقد صورت أمريكا لكل الذين يتجهون نحو الشيوعية بأنها تُمثل تقمص روح «الرأسمالية» وهذه بدورها صورت على أنها أس كل شر وخراب، بل لقد ظهر أن نقد أُوروبا للولايات المتحدة قد ازداد على مر الأيام. ولا شك عندي في أن الدعاية (المضادة لأمريكا) المتدفقة من موسكو قد أثرت تأثيرًا كبيرًا حتى على أُولئك الذين كانوا يصرون على معاداة الشيوعية.

وقد وصلت إلى نيويورك في العام الماضي سيدة فرنسية هي شقيقة أحد أصدقائي الأعزاء لتقضي شهرًا في هذه البلاد. ولم تكتفِ بأَن تكشف لي عن عطفها على الشيوعية، بل لقد أخبرتني أن شقيقها (وهو عالم نابه أديب) قد أصبح هو الآخر يتجه نفس الاتجاه. وقد بدأ هذا التحول بأَن

كان يُساعد مُنظمات قوات المقاومة (التي كان يعضدها الشيوعيين وقت الحرب العُظمى)، ثم تدرج من ذلك إلى التبرع للهيئات الشيوعية، وأصبح الآن وهو على أهبة الانضمام للحزب الشيوعي.

وقد وجدت هذه الزائرة –كما وجد غيرها من قبل – أن الأحوال في أمريكا تختلف عن كل الذي قيل لهم وعن كل ما كانوا يتوقعونه. وجرت لي معها أحاديث طويلة شرحت لها فيها النظام الرأسمالي الأمريكي، وكيف يتفوق على مثيله في أُوروبا، وكيف يختلف عن الشيوعية السوفيتية. ويسرني أنها عادت إلى أُوربا بمجموعة من الآراء تختلف عن تلك التي جاءت بها إلى هُنا.

ولما فكرت في الأمر بعد ذلك رأيت أن أرسل مجموعة من الخطابات لأخيها في باريس أشرح له ما شاهدته بنفسي في أمريكا، وكيف تبين لي أن الحال هو عكس ما كُنا نراه بعيننا ونسمعه بآذاننا في أُوربا.

وتطورت المراسلات حتى بلغت عددًا أكبر مما توقعته في البداية، بل لقد أصبحت لكثرتها تصلح لأن تكون كُتيبًا صغيرًا، فخُيل لي أنه قد يكون في نشر هذه الرسائل مُساعدة لأُولئك الذين تأثروا بالدعاية والآراء الشيوعية، وكذلك لأُولئك الذين لا زالوا يكتمون في صدورهم بعض الآراء

المتحاملة على الولايات المتحدة.

وإني لأرجو أن يُساعد نشر هذه الخطابات في تضييق القهوة السحيقة التي خلقها الشيوعيون بين أُوروبا وأمريكا بدعايتهم الخبيثة، فغرضي هو أن يفهم الأُوروبيون أمريكا أحسن من ذي قبل. كما أني أُريد أن أُوضح للأمريكان بعضًا من أسباب الآراء الخاطئة عنهم، فإذا نتج عن شروحي هذه إزالة بعضًا من العوائق (الحدود) الفكرية التي تتصل بين الشعوب فإني أكون قد قدمت شيئًا – ولو بسيطًا – في سبيل السلام.

المؤلف

الهَدف المُشترك

عزيزي هنري:

لا شك أنك سوف تدهش من طول خطابي هذا، إذ أننا في خلال السنوات الأخيرة لم نكن نتبادل سوى رسائل قصيرة في فترات طويلة غير مُنتظمة، شأننا في ذلك شأن الأصدقاء القدامى الذين تشغلهم مشاكل الحياة، والذين يفصل بينهم مُحيط كبير من الماء.

وفي الأُسبوع الماضي أبحرت أُختك العزيزة (آن) عائدة إلى فرنسا، وتلقيتُ منك لهذه المناسبة مُذكرة مُقتضبة.

ولقد كنت آمل أن يكون فراقنا فراق الجسد فقط، إلَّا أن خطابك الأخير قد أقلقني إلى أقصى الحدود .. كيف لا، وقد ذكرت لي صراحة أنك عزمت عزمًا أكيدًا على الانضمام إلى الحزب الشيوعي الفرنسي، وهذا معناه الانضمام إلى الحزب الشيوعي السوفيتي العام الذي يقوم مركزه الرئيسي في موسكو. فحفزني هذا النبأ إلى أن استبدل بخطاباتي العادية – التي كنت أقصرها على سرد أخبارنا العائلية – خطابًا أطول أُحاول فيه أن أشرح لك أن هذه الخطوة التي تزمع اتخاذها معناها التنكر لكل ما كنا نصبو إليه ونُكافح من أجله. فإن لم تنجح مُحاولتي هذه في صدك عمَّا أنت مُقدم عليه، فلا أقل من أن أكون قد أبرأت ذمتي، وبذلت الجهد الذي تحتمه عليّ صداقتنا. إن كلًا منا يا هنري رجل أعمال، وقد بلغنا بل تعدينا مُنتصف العمر، وبمعنى آخر جاوزنا مرحلة الشباب الفائر. بل إني كُلما

أرجعت البصر إلى أيام صداقتنا الطويلة، وجدت أننا كنا دائمًا حريصين حذرين نحسن التفكير دائمًا حتى مُنذ أوائل صداقتنا؛ أي مُنذ ثلاثين عامًا خلت عندما كنا سويًا في مدينة أدنبره (اسكتلندا)، وكنت أنت تدرس الكيمياء وأنا أدرس القانون المقارن، حتى في ذلك العهد لم أتمالك نفسي من اعتبارك أكثر الفرنسيين الذين قابلتهم تخلصًا من النعرة القومية المتطرفة، كما أنك كنت تقول على أنك وجدتنى أكثر الألمان تخلصًا من النعرة التيوتونية[1]، بل لقد كُنا نفاخر بأَننا نعتبر أنفسنا مُواطنين أُوروبيين فحسب، لا مُواطنين لهذا البلد أو ذاك كما يفعل غيرنا.

ومُنذ عام ١٩٣٧ مددت أنا قوميتي – إن شئت أن تُسميها كذلك – فأصبحت من أهالي الولايات المتحدة الأمريكية.

ولا بُد لي أن أذكر أنني في خلال الحرب العالمية (الثانية) كنت أوفر حظًا منك، إذ أنه رغمًا عن قلقنا الشديد على أخبار إبننا الذي كان يُحارب النازيين شأننا في ذلك شأن الملايين من الآباء، إلَّا أننا لم تصبنا كوارث الاحتلال الفاشي – كما كان حالكم أنتم – كما أننا لم نتعرض للأهوال والمخاطر التي تعرضت لها أنت وغيرك من زُملائك أعضاء المقاومة السرية. صدقني أننا جميعًا فخورون بالرجال أمثالك الذين قضوا الأعوام الطوال يُكافحون الآلة النازية الطاحنة. ولا شك أن الرباط الذي نشأ بين هؤلاء الأبطال نتيجة لهذا الصراع سوف يدوم عراه مدى الأيام.

ولكن لو أننا تجاوزنا عن هذه الفروق في طُرق معيشتنا أثناء الحرب

---

[1] الجنس التيوتوني: يشمل الألمان والدانيمارك وجيرانهم، وكذلك الإنجليز السكسون.

وفي السنوات التي تلتها، لوجدنا أن هُناك صورة أُخرى خلف ذلك كله نشترك جميعًا فيها، وأعني بذلك تلك المناقشات الشيقة الطويلة التي بدأناها عندما جئتُ من برلين لألقاك في باريس عام ١٩٣٠. ولا بُد أنك تذكر أنه رغمًا عن اختلاف نظرياتنا الفلسفية فقد استمددتها أنت من كونت وتلقيتها أنا عن كانت وشوبنهور. أقول رغمًا عن ذلك فقد كنا نُؤمن سويًا بالإخلاص للمبادئ الديموقراطية والعدالة الاجتماعية وحق الفرد في الكرامة الشخصية.

إنك يا صديقي تتكلم عن مُعارضتك لما أسميته الاستعمار الأمريكي، وهي مُعارضة تصل إلى حد أنك ترفض بشدة حتى مُجرد الحضور إلى هذه البلاد لاستطلاع الحالة فيها عن كثب، وأخشى ما أخشاه أن نكون قد تباعدنا عن بعضنا تباعدًا سحيقًا خلال هذه السنوات الحاسمة، فكنت أنت مُنهمكًا في دراساتك الكيماوية بسبيل استكشاف طرائق جديدة للبحث والابتكار، بينما كانت أُوروبا كلها وكأنها وقد أصبحت سجنًا وحدًا كبيرًا. وكنت أنا هُنا أُشاهد بانزعاج هذه الأحداث التي تُمزق أوصال العالم. كما كنتُ في الوقت نفسه أدرس تكوين وتاريخ هذه الأُمة العظيمة التي أنا الآن أحد أبنائها.

ويُمكنني القول أن السنوات الأخيرة كانت بالنسبة لي مُغامرة كُبرى أصبحتُ فيها مُعجبًا أشد الإعجاب بالشعب الأمريكي ومُتحمسًا له أشد حماس. وصدقني أن النقد الذي يُوجّه للأمريكيين – وأقصد النقد النزيه – لم يكن إلَّا ليزيدني إعجابًا بهم، فأنا أحب أن أعيش في بلد يستطيع أي إنسان فيه أن ينتقد أي إنسان آخر بأعلى صوته وبمنتهى الصراحة، ولا

يُستثنى من ذلك رئيس الجمهورية نفسه. وإني لأرثي لتلك النفوس الضائعة البائسة التي تعيش في بلاد لا يستطيع الإنسان فيها أن يحيد عن عقيدة مرسومة أو مذهب مفروض عليه، وإلَّا عرَّض حياته للتلف. ودعني أُصور لك ما أعني بذكر حادث وقع لي عام ١٩٤٣ بعد غزو الحُلفاء لجزيرة صقلية مُباشرة: كُنا في تلك الأُمسية الحارة نجلس في شرفة الفندق وسط مجموعة من الآباء وكلهم يحنون لأبائهم الذين يُقاتلون في ميادين القتال، وابتدأ هذا وذاك يشكو من توافه الأشياء كافتقار الجيش للروح الديموقراطية ومنع جنود الجيش من غشيان بعض الفنادق والمطاعم بدعوى أنها مُخصصة للضباط .. إلخ.

فقلت للسادة الأصدقاء أنهم على حق في كل ما يقولون، ولكن عليهم أن ينظروا للأشياء على ضوء ظروفها الخاصة والملابسات المحلية المحيطة بها. وتدرج الحديث إلى ما كان يُعرف حينذاك (بحادث باتون)، ويُلخص هذا الحادث في أن الجنرال جورج باتون وهو الذي لعب دورًا هامًا في معركة غزو صقلية، كان يُفتش أحد مُستشفيات الميدان، ولما سأل جُنديًا مريضًا عمّا يشكو منه أجابه «تعب المعركة »، وهو من الأمراض العصبية المعروفة. وكان رد الجنرال على ذلك أن صفع الجندي على وجهه، وقد سبب هذا الفعل عاصفة عاتية في المستشفى، تسرب خبرها للصحف التي أرغت وأزبدت، واضطر الجنرال باتون أن يُقدم اعتذاره العلني للجندي أولًا ثم للمستشفى ولفرقة الجُندي، وللأورطة وللجنرال أزينهاور بوصفه القائد العام (حينذاك).

وقلت لأصحابي: ها أنتم ترون في هذا الحادث تصرفًا غير ديموقراطي

من جنرال أمريكي، ولكن الحادث في الوقت نفسه يرينا فضائل الديموقراطية الأمريكية، وما عليكم لإِدراك ذلك إِلَّا أن تتصوروا وقوع حادث مُماثل في أي جيش آخر، أغلب الظن أن الرأي العام ما كان ليسمع به قط، ولو أن هذا الحادث وقع في ألمانيا النازية مثلًا لذهب الجندي ضحية عقاب صارم عنيف.

لابد يا صديقي أنك قرأت روايات إيتون سنكلير وسنكلير لويس، وجون ستينبك. وهذه الكُتب كلها في وصف أمريكا. وعلى الرغم من أنها قصص، إِلَّا أنها ليست تخيلات خبيثة. وقد قرأت أنا بعضها ولاحظت أنها تعطي صورة كئيبة للحياة الأمريكية، ولكني أرجوك – عند قراءتها – أن تذكر أن كتاب القصة يُغالون دائمًا في وصف البأُساء، ولا يقتصرون على سرد صورة واضحة المعالم للحياة الحقيقية في أي بلد، حتى لا تفقد القصة روعتها. ثم لا تنسَ أيضًا أن كل هؤلاء الكُتاب يكنون في أعماق قلوبهم غرضًا ساميًا هو إِثارة ضمير الشعب الأمريكي لإِصلاح أخطائه، ولذلك ترى كُتبهم موضع إِقبال الغني والفقير، فجميعهم يريدون الاطلاع على مساوئ بلدهم. ولا تنسَ فوق هذا وذاك أن ما يعده سنكلير فقرًا مُدقعًا في أمريكا هو في أغلب بلاد العالم حظ الطبقات الدنيا، ولا أمل لهم في خير منه. وإِني لأدعو الله من صميم قلبي أن تبقى شُعلة النقد مُضيئة دائمًا لترينا عثراتنا ولتضيء لنا طريق التقدم المستمر. وأدعو أيضًا أن يستمر وجود الأشخاص الذين يكشفون لنا عن الرجعيين والداعين للتفرقة والعنصرية أو التمييز بين الطبقات. وتأكد يا صديقي أن اليوم الذي تخبو فيه شُعلة النقد وتتوقف فيه صور المطبوعات، لهو اليوم الذي يتوقف فيه

كل تقدم وفلاح. نعم هُناك نقد مرير هُنا وهُناك، ولكن ليس معنى ذلك أن الأحوال سيئة بالدرجة التي يصفها السادة الكُتاب، صدقني إن الحال مُختلف كل الاختلاف عن الوضع الذي أصبحت أنت تظنه.

إنك يا صديقي تظن أننا هُنا جميعًا خاضعون لطبقة من أصحاب الملايين، هؤلاء الذين تُسميهم سادة وول ستريت يعيشون في رفاهية خيالية ويستغلون بطريقة بشعة العُمال والطبقات الوُسطى والدُنيا، حتى إنك لتظن أن الحكومة المركزية كُتِبَ عليها أن ترقص على أنغام موسيقاهم. ثم أنت في الوقت نفسه تظن أن الرأسماليين يُجاهدون لبسط نفوذ أمريكا السياسي على العالم، ويبحثون دائمًا عن أسواق جديدة لمنتجاتهم الضخمة، هذه المنتجات التي يخرجها الصانع الأمريكي وهو مع ذلك غي قادر على شراء شيء منها!! و وأنت تستنتج من كل ذلك أن الهوة الموجودة بين القوة الإنتاجية والمقدرة الشرائية (في أمريكا) لا بُد وأن تقود في النهاية إلى نشوء أزمة اقتصادية عاتية.

وكم أنا حزين لهذه الاتهامات، فإني أراها لا تتناسب مع ما أعرفه عنك من سلامة التفكير واتزان الحكم، وعدا ذلك فإنها ليست مبنية على حقائق الحياة الأمريكية، وكانت النتيجة أنك ظلمت روح هذا الشعب واحتقرت نظامًا لو أنك رأيته في الضوء الصحيح لغدوت له مُحبًا وبنظامه مُعجبًا.

ولعله من السهل عليَّ الآن أن أذكر كل ذلك وأُردده، إذ أ صبحت أُؤمن به مُخلصًا من كل قلبي، ولكني لن أنكر أني – قبل حضوري إلى هذه

البلاد – كُنت أظن بها الظنون، فرغمًا عن اطلاعي على الكثير من المؤلفات الاقتصادية والثقافية والصناعية، كنت شخصيًا أميل لبحث الحياة الأمريكية وأراها تستحق الدرس، ولكني لم أكن أظنها مُمتعة، بل على العكس كنت أظنها في بادئ الأمر مُنفرة.

ثم شاءت الأقدار أن أحضر لهذه البلاد منفيًا من وطني، وتوقعت أن أُقَابل ببرود من أُناس همهم الأوحد – كما كنت أظن – جمع المال وحب الذات، فقد كنت أتخيلهم قومًا يسكنون بلادًا خلت من مقومات الجمال وحلاوة الثقافة. ولك أن تتصور دهشتي وذهولي عندما ألقيت عصا الترحال، فقد قُوبِلت بترحيب قلبي من الجميع ولقيت مُساعدة في شتّى المناحي، إنهم أُناس يسهل التعرف إليهم والاختلاط بهم في حياتهم الخاصة والعامة، وفوق كل ذلك، وجدت الحياة الاجتماعية والسياسية هُنا مُختلفة كل الاختلاف عمّا كنت أخشاه، ورأيتها تُلائمني كل الملاءمة.

ولم يكن هذا رأيي وحدي، بل إن كل من هاجر بعدي من الأصدقاء كان يُردد نفس الرأي من أن الحال خير بكثير مما كانوا يظنون أو يتوقعون.

وكم تعجبت وتحيرت من الفرق الشاسع بين ما كنت أتوقع أن ألقاه (ويتوقعه غيري) وبين الحقيقة والواقع.. أيُمكن أن تكون كل المعلومات التي تُعطى لنا في أُوروبا خطأً مقصودًا؟ لا، فقد وجدت أنها في مُعظم الأحوال صحيحة. والواقع أن سبب ذلك هو أن الصورة التي تُعطى لنا مُشوهة.

وكما ذكرت لك، لقد حيرني ذلك كثيرًا حتى أمكنني أن أقف على التفسير الصحيح، وإليك البيان: إن الشخص الذي يعيش في أُوروبا

يستعرض كل ما يسمعه أو يقرأه عن أمريكا على أساس ما تعوده هو في بلاده من حياة وعادات ومدنيات، وهو لن يفعل ذلك إذا تراءى له أن يدرس الحياة في الهند أو الصين مثلًا. أما إذا كان الأمر يختص بأمريكا، فإنه يعتبر الحياة الأُوروبية اللوحة الأصلية التي يُقارن بها كل ما يسمعه أو يراه أو يعلمه ليرى هل هي مُنسجمة الألوان مع لوحته الأصلية أم لا. وفي الغالب يخرج من ذلك بأَن الحياة في أمريكا غير منطقية، بل هي أقرب إلى الخبل والاشمئزاز، فتبدو له أشبه بنشاز النغم بالنسبة لقطعة موسيقية مُنسجمة. ولكني بعد أن عشت هُنا سنوات عديدة تبينت أن الصورة المزعجة التي كنت أنتظر أن أجدها لم تنشأ من معلومات خاطئة أُعطيت لي، بل نشأت من أني أنا نفسي أردت أن أرسم معلومات صحيحة على غير الشاشة الصحيحة، وكانت الشاشة في هذه الحالة هي آرائي الأُوربية عن المجتمع الغربي. وتعلمت أن نظام المجتمع الغربي كما كان يتخيله الأُوروبي غير موجود بشكله الأصلي على هذا الجانب من المحيط، بل ترى بديلًا منه – في نظري – مُجتمعًا أرقى بكثير مما تجده في أغلب البلاد التي أعرفها.

وإني لواثق إنك لا بُد واصل لنفس النتيجة لو أنك جابهت الحقائق وجهًا لوجه، إذ أني وجدت لدهشتي أن غالبية الأمريكيين يتفقون اتفاقًا تامًا مع أمثالك الأُوربيين المتقدمين المثاليين، فإنهم هم أيضًا يحبون أن يُحققوا السعادة والرفاهية لأفراد الأُمة جميعًا، بل إنهم يتفقون مع الرسالة العُظمى التي نادى بها كارل ماركس ورآها الوسيلة لإنقاذ المحرومين الأذلاء المهضومين: تلك هي مُجتمع بلا طبقات. هم هُنا يُسمونها حُرية ومُساواة،

ولكنهم يقصدون بذلك نفس الشيء «كرامة وفُرص مُتكافئة للجميع». وهذا الغرض السامي هو جُزء أساسي من تقاليدهم المرعية، وكل أمريكي يعتبر نفسه مسئولًا عن المحافظة عليه والدفاع عنه.

إني أعلم أنك سوف تسخر مني، وقد ترميني بِأَني أقوم بدعاية رخيصة – أو على الأقل – إني أعيش في برج عاجي، ولكن صدقني عندما أقول لك إن الولايات المتحدة عرفت نعمة المجتمع بلا طبقات، ولا أقصد بذلك طبعًا أنه لا توجد طبقات اجتماعية هُنا بتاتًا، كما أني لا أظن أن ماركس نفسه كان يعتقد بوجود مُجتمع بلا أي اختلاف بين أفراده. وحتى «ذكر» ذكر في كتابه «الدولة والثورة» أن ماركس لم يأخذ في الاعتبار وجود تباين بين كفاءة الأفراد فحسب، بل إنه أقر أن مُجرد تحويل وسائل الإنتاج إلى ملكية عامة (للدولة) لن تزيل نقائص التوزيع وعدم المساواة في العدالة. وزاد «لينين» على ذلك «أنه نتيجة لتباين الصفات والإنتاج وظروف الأفراد، فلا يُمكن أن يكون الدور الأول للشيوعية مُتسمًا بتوزيع مُتساوٍ لمناسب المعيشة للجميع». كما أن أحدًا من خُلفاء ماركس لم يُفسر المجتمع الخالي من الطبقات بِأَنه يعني مُساواة تامة للجميع فيما يختص بالمعايير المعيشية. حقيقة إن «لينين» ذكر أن أرقى درجات المجتمع الشيوعي «يتيح لكل إنسان أن يغترف كل ما يحتاجه»، ولكن تنبؤه بهذه النتيجة السعيدة كان مبنيًا على اعتقاده أن نزع الملكية سوف يستتبعه تضخم هائل في الإنتاج، تضخم ينشأ من أن كل فرد سوف يبذل من الجهد والعمل أقصى ما يستطيع عن رغبة وطواعية.

وحتى لو تم ذلك، فانظر إلى قوله «ما يحتاجه»، فهذا التعبير نفسه لا

يعني المساواة المطلقة؛ فالاحتياجات المعترف بها للمدير والقومسير في دولة السوفيت تبلغ مائة، بل ثلاثمائة ضعف احتياجات العامل البسيط. وترى أنه بينما تدبر احتياجات حضرة القومسير على أتم وجه، فقلما ينال العامل أدنى مطالب الحياة. وقد خطب ستالين نفسه في يونيه سنة ١٩٣١ فندد بمبدأ المساواة في الآجر، ومن يومها اعتبرت هذه المساواة انحرافًا إجراميًا، واتجه التيار بِشدة إلى التفرقة في الأُجور.

وبغض النظر عن الحقائق أو النظريات السوفيتية، ترى أن المساواة التامة اقتصاديًا أو اجتماعيًا لا يُمكن تحقيقها في أي مُجتمع أيًا كان، ومع ذلك فإن مُجتمعًا بغير طبقات هو غرض مثالي، وهو في نفس الوقت مُمكن التحقيق لو أننا فهمنا معناه على الوجه الصحيح، وهذا المعنى هو ألَّا تكون هُناك فوارق حاسمة تفصل بين طبقة وأُخرى. إن معناه تمكين كل فرد من أن يعلو ويرتقي تبعًا لملكاته ونشاطه وكفاءته، معناه عدم وجود طبقة خاصة لها من الامتيازات ما يجعلها تسود الشعب وتسن القوانين وتُنظم العدالة حسب أهوائها، معناه أن لا تَحرمَ طبقةٌ مُعينة الطبقاتِ الأُخرى من جني ثمار عملهم، أو تسلبهم الحصول على مقومات الحياة. ومعناه أخيرًا ألَّا تكون هُناك طبقة أو جماعة تجمع بين يديها النفوذين الاقتصادي والسياسي للدولة، وأن الشر الذي حاول مُؤسس النظرية الاشتراكية إلغاءه لم يكن وجود طبقات اجتماعية، بل كان محو الطائفية وامتيازاتها وتحكمها السياسي.

هذا يا صديقي، وهذا وحده، وهو ما يطوف بخيالي عندما أتكلم عن مجتمع بلا طبقات في الولايات المتحدة، فأنا أقصد أن الطبقة العُليا هنا

ليست مستعلية على غيرها كما هو الحال في كثير من البلاد، كما أنها لا تتحكم في مصائر البلاد. بل إن العُمال يشتركون اشتراكًا كاملًا في الحياة السياسية، وبذلك انعدم وجود معارك طائفية وبغضاء تبعًا لانعدام وجود مُسببات مثل هذه المعارك.

وليس هذا كل شيء، بل إن الخبرة الأمريكية قد أثبتت ما هو أعظم من ذلك، إن التفرقة بين الطبقات وتغلب طبقة على أُخرى في النفوذ أو السياسة أو الإدارة، كل هذا من شأنه أن يبطئ قوة الإنتاج والإخصاب والإكساب، على حين أن إلغاء هذه التفرقة هو في صالح الرأسماليين وصالح العُمال على السواء.

وبهذا نرى أن النظام الاقتصادي والاجتماعي الأمريكي قد أتاح للمواطن الأمريكي أن يشتغل حسب إمكانياته، كما طلب بذلك «لينين». وترتب على ذلك أن انطلق الإنتاج الضخم الهائل من عقاله مما أتاح ارتفاع مستوى المعيشة للغالبية العُظمى من السكان، وبذلك تحقق لكل فرد أن يأخذ «بقدر احتياجاته».

وهل لي أن أقول إنها أوضحت شيئًا آخر أعمق أثرًا؟ ولكني أتردد في ذكره لك الآن، فإني لا أُريد أن أصدمك ونحن في بداية الطريق، سأجمع شجاعتي يا صديق لأذكره لك: إن التجربة الأمريكية أثبتت لكل من يريد أن يعلم أن الغرض من مُجتمع بلا طبقات وهو الكرامة والفلاح للجميع، لا يُمكن تحقيقه بدون وجود رأس المال، فالاثنان لا يتعارضان –كما يظن البعض خطأ– بل هما يأتلفان ويكمل أحدهما الآخر. ولكن يا صديقي

هذه تعبيرات عامة وخطوط عريضة لا أتوقع منك أن تقبلها على علاتها وتستجيب لها بسهولة. فلأختم خطابي هذا، آملًا أن أكتب لك قريبًا لاستكمال هذه المناقشة، وأرجو أن أسمع منك قريبًا.

ثورتانْ في ثورة وَاحِدة عام ١٧٧٦

عزيزي هنري:

لم أتلق منك يا صديقي ردًا على خطابي الأول، وأرجو مُخلصًا ألَّا تكون قد ألقيت به جانبًا إما عن غضب أو عن ازدراء، وأردو بحق صداقتنا الطويلة أن تعيرني سمعك لأشرح لك بعض ما عنيته في خطابي الأول، وهذا يقتضيني أن أذكر إلمامه من التاريخ الأمريكي:

مُنذ الثورة الأمريكية الكُبرى، وهُناك اتجاه لمجتمع «بلا طبقات»، بل بوسعي أن أقول إن هذا الاتجاه تمكنت جذوره في البلاد مُنذ وصول المهاجرين الأول وهم الذين أتوا إلى هذه البلاد طلبًا للحرية ونشدانًا لفرص النجاح، ولم يخب ظنهم فوجدوا – هم وكل من أتى بعدهم مُنذ القرن السابع عشر – حياة جديدة وكرامة كاملة.

وتوجت الثورة الأمريكية جهودهم، فقطعت تلك الروابط الاهية القديمة التي كانت تربط المستعمرات الأمريكية بملك أجنبي وبأرستوقراطية مُتعجرفة، ومحت تمامًا كل القوانين العتيقة والتقاليد البالية التي كانت تُهدد الناس أو تُوحي بتخليد النظام البائد.

ولا أظن أن الثورة الأمريكية قد فُهِمَتْ على حقيقتها خارج هذه البلاد، واعتقادي أنها تفوق أهمية وأثرًا كلًا من الثورتين الفرنسية عام ١٧٨٩ والروسية عام ١٩١٧. وكم يدهشني أننا جميعًا – وقد تلقينا

قسطًا وافرًا من التعليم – لم ندرس المعنى الحقيقي والأثر الحاسم لهذا الحادث الفذ.

ولكن ربما بطل العجب إذا تذكرنا أن الرجال الذين اضطلعوا بتدوين كُتب التاريخ كان لديهم من الأسباب السياسية القوية ما يجعلهم يحجمون عن نشر العوامل الحقيقية للثورة الأمريكية وأغراضها، هذا على فرض أنهم هم أنفسهم كانوا يدركون حقًا هذه الدوافع.

إن المعروف للعامة أن الولايات الثلاث عشرة أعلنت في سنة ١٧٧٦ استقلالها عن بريطانيا العُظمى ثم فازت به بعد حرب طويلة مريرة.

ولكن غير المعروف هو أن الثورة الأمريكية هي في واقع الأمر ثورتان؛ ثورة ضد الدولة المستعمرة (الدولة الأُم كما كانت تُسمى)، وثورة أُخرى اجتماعية. وهذه الأخيرة هي التي أحيت المبادئ التي تبنتها الثورة الفرنسية بعد ذلك بثلاثة عشر عامًا. ومع أن الثورة الأمريكية لم تكن عنيفة كأُختها الفرنسية، إلَّا أني أعتقد أنها كانت أبعد أثرًا وأكثر توفيقًا.

وكان السبب الأصلي لحرب الاستقلال هو طلب المزيد من الحقوق الديموقراطية. ولم تكن هُناك أُسرة مالكة ولا ارستوقراطية ولا عظامية تطلب أن تحل في الحكم محل بريطانيا، بل قامت الثورة على أكتاف وسواعد أهل المدن والفلاحين على السواء، الجاهل منهم والمتعلم، الغني والفقير، وخاصة الفُقراء. فقد رفض الجميع أن يبقوا خاضعين لحكم ملك أجنبي يرسل حُكامًا يحكمونهم بقوانين يسنها برلمان ارستوقراطي يبعد عنه آلاف الأميال، وليس لهم فيه مُمثل واحد.

وبمجرد أن وقع الانيهار أخذت الخلافات الكُبرى تظهر للعيان، فقد رفض الأمريكان أن يخضعوا لطائفة او طبقة، وأنت تعلم أن المستعمرات الأمريكية لم يكن بها طائفية شنيعة كما كان الحال في فرنسا، كما أن الحُكم البريطاني لم يكن مُتسمًا بنفس العسف والاستبداد الفرنسي، ولكن رغمًا عن ذلك كان هُناك في أمريكا عام ١٧٧٦ بعض الطبقات والسُلالات، هذه هدمتها الثورة الأمريكية هدمًا تامًا. وقد ألغى الدستور الجديد الملكية ونظام الأعيان إلغاءً تامًا حاسمًا، وتبع ذلك إلغاء الإقطاع وحق البكور[٢] في إبقاء العقارات الكُبرى بدون تقسيم من جيل إلى جيل. وأظنك تدرك أهمية هذه الخطوة الجريئة عندما ترى سُلطان الارستوقراطية – حتى يومنا هذا – في بريطانيا وألمانيا.

ولا شك أن الحرب الرهيبة التي شنها الرئيس جيفرسون على الإقطاع والارستوقراطية لتبين لك كيف وإلى أي حد كان هذا النظام يشل المستعمرات الأمريكية.

وتبع ذلك إلغاء حق الملك في الاستيلاء على الأراضي الفضاء، وكذلك حق الملك في الحصول على إيجارات شخصية له، وكذلك حق بعض العائلات مثل عائلة بن بيلتيمور التي كانت تستولي على حوالي مائة ألف دولار سنويًا.

كما أن مُمتلكات كبار الإقطاعيين مثل السير وليم بيبريل وعائلات فيليبس وموريس وديلانس (من نيويورك) وعائلة فيرفاكس في فرجينيا، كل

---

[٢] الإقطاعية بأكملها تبقي من حق حق الابن البكر وحده.

هذه استُولي عليها وفتُتت إلى مزارع صغيرة عديدة. وكما تخلصت الثورة الفرنسية من الارستوقراط، فكذلك طردت الثورة الأمريكية نحو مائة ألف شخص من عائلات المحافظين وهم الذين كانوا يتحكمون في مصائر البلاد وفي حياتها الاقتصادية تحت النظام القديم. وكان مُعظم هؤلاء من الأثرياء الذين وجدوا أن زوال الملكية سوف يتبعه زوال نفوذهم وامتيازاتهم، وقدروا أن سقوط التاج سوف يتبعه انهيار النظام كله، بل إن وقع زوال الطبقات عليهم كان أشد وآلم من زوال المال، ففضلوا مُغادرة البلاد. ومع أن بعضهم عاد مرة أُخرى بعد الثورة، إلَّا أن هؤلاء كانوا قد تأقلموا وانجسموا مع الأحوال الجديدة.

وأخذت الدولة الجديدة تصلح كل شيء، حتى الكنائس وسلطاتها كان لا بُد من إصلاحها وإلغاء تلك العشور التي كانت تتقاضاها من الناس في بعض الولايات، وتم إصلاح القوانين لجعلها أكثر إنسانية في الوقت الذي كانت فيه القوانين الأُوروبية تتسم بالوحشية والقسوة. ولم يمض وقت قصير حتى كانت المستعمرات المحررة قد سنَّت من القوانين ما كان يسبق قوانين «المملكة الأُم» بنحو نصف قرن على الأقل.

***

إن حق كل إنسان لا في الحياة والحرية فقط، بل في الحصول على السعادة، هذا الحق كان دائمًا هو الذي يهز مشاعري من بين كل مبادئ وثيقة الاستقلال الأمريكي، فقد أتاح ذلك الوضع للعامة إمكانيات كانت في أُوروبا مقصورة على طبقة الأعيان. ولا تظن أَن هذا قد بقى أملًا

خياليًا، كلا فإن وثيقة الاستقلال قد نصت على أن الحكومات بما عليها من واجبات للمحافظة على هذه الحقوق، مُكلفة بحماية الفرد بغض النظر عن طبقته أو سُلالته.

وأخذت الولايات المتحدة الواحدة بعد الأُخرى تُمارس المساواة السياسية التامة لكل المواطنين، وذلك عن طريق الانتخاب العام المباشر. وكانت ولاية بنسلفانيا أسبقها جميعًا إذ طبقته عام ١٧٧٦. ومع أن الحصول على حق المواطن (الانتخابي) كان يستلزم عادة تملك قدر خاص من الأراضي أو دفع حد أدنى من الضرائب، إلَّا أنه لم يحل عام ١٨٤٠ حتى أُلغي ذلك النص وأصبحت الغالبية العُظمى من المواطنين تُمارس حق الانتخاب العام ما عدا النساء وزنوج الجنوب.

***

وقد تقول إن هذا هو عين ما فعلته الثورة الفرنسية، بل إنها فعلت أكثر منه، ولكن هُناك فارقًا عظيمًا، بل عظيمًا جدًا بين الحالتين، فالثورة الفرنسية كانت متسمة ومهددة مُنذ البداية بالانفعالات والتغيرات المتلاحقة، حتى جاء نابليون فمسحها مسحًا، ثم تلا ذلك عودة الملكية (آل بورون). أما في أمريكا، فإن مبادئ الثورة تدعمت واتسع نطاق قبولها وتطبيقها وتدعميها. وليس هُناك ما هو أبلغ في وصف ذلك مما كتبه الكاتب الفرنسي اليكسس دي توكفيل في كتابه «الديموقراطية في أمريكا»، وكان ذلك مُنذ نحو مائة عام. فقد قال «إن الديموقراطية الفرنسية لا زالت مشغولة بالتدمير، أما في أمريكا فالديموقراطية تحكم بهدوء فوق الأنقاض

التي سببتها ثورتها».

ثم إن ثبات أي عهد جديد ومبادئه يُمكن الحكم عليه ببحث من هم الرجال الذين تختارهم الأُمة – عقب الثورة – لتولي أُمورها. وهنا نرى أنه لم يأتِ عام ١٨٠٠ حتى لم يبقَ في الحكم واحد – واحد فقط – من كل أُولئك الذين قاموا بالثورة الفرنسية عام ١٧٨٩.

بل إنا قد لا نجد أحدًا من الذين كانوا بارزين لا يزال على قيد الحياة.. أما أمريكا فتراها تتمتع لعِدة أجيال بقيادة وخبرة وحكمة نفس الرجال الذين قاموا بثورتها. فمثلًا بين عامي ١٧٨٩، ١٨١٦ ، أي في الفترة التي نظمت فيها الحكومة المركزية، توالى في الحكم جورج واشنطون وتبعه جون أدامس، ثم توماس جيفرسون ثم جيمس ماديسون. وفي عام ١٨٢٩ تولى الحكم أندرو جاكسون وهو جنرال في الجيش نبت من بين صفوف العامة وخرج على كل التقاليد، ولا يزال الناس يذكرون حملاته العنيفة على طبقة الأثرياء التي كانت تحاول التسلط على الحكومة.

وما جاء عام ١٨٦١ حتى اندلعت الحرب الأهلية التي يروق للمؤرخ «شارلي بيرد» أن يُسميها «الثورة الأمريكية الثانية». وكان سببها أن أصحاب المزارع الكُبرى في الجنوب كانوا يعتمدون على الرقيق في القيام بشئون الزراعة، بينما أصبحوا هم سادة الجنوب وحكامه بلا منازع، لهم السطوة والعزة والنفوذ. فاستفز هذا الوضع سكان الشمال والغرب؛ الملاك والمزارعين والعُمال على السواء، فجمعوا جموعهم وحاربوهم وأخرجوا السادة المعتزين من سُلطانهم وجبروتهم.

وفي خلال القرن العشرين تولى الحكم اثنان من عائلة روزفلت. ومع أن أحدهما ديموقراطي والآخر جمهوري المبدأ، إلَّا أن كلا منهما بذل الكثير بل الكثير جدًا في مُحاربة الامتيازات والاحتكارات.

وإنك لتجد أن المصلحين الاجتماعيين والأحرار المتقدمين يلقون في الولايات المتحدة مُتسعًا لنشاطهم أكثر مما يلقون في غالبية بلاد أُوروبا. إذ عليهم في هذه البلاد الأخيرة أن يُكافحوا القوانين الأساسية للدولة في سبيل تحقيق رسالتهم، بينما هم في أمريكا يلقون العون من مواد الدستور نفسه ومن التقاليد المرعية.

ولا تظن يا صديقي إني أعني بكل ذلك أن الثورة الأمريكية قد خلقت – كإنما بسحر ساحر – «مُجتمعًا بلا طبقات»، مُجتمعًا تسوده العدالة الاجتماعية والمساواة الاقتصادية.

كلا يا صديقي، إنه لم يكن هُناك بُد من أن يتبع الثورة عهد انتقال فيه الكثير من تفوق نفوذ الطبقة العُليا. وفي ذلك العهد، كان العُمال – حتى لابسي الياقات البيضاء (كما يُسمون) وهم الكتبة والمحاسبون ومن إليهم – كانت أُجورهم مُنخفضة، وجنى أصحاب الأعمال من وراء ذلك أرباحًا طائلة، واستتبع ذلك أن كان لهؤلاء نفوذ كبير في الأُمور المحلية امتد في بعض الأحيان إلى الأداة الحكومية المحلية والفيدرالية. ولكن القصص التي تُروى عن هذه الأُمور فيها الكثير – بل الكثير جدًا – من المبالغة، فإن المحاكم والهيئات التشريعية كانت دائمًا تُبادر بمنع وإصلاح كل ما يحدث من ظُلم أو إساءات، ومع ذلك، فإنك لن تجد إلَّا القلة من القوانين

والمحاكمات المثيرة إذا تصفحت تاريخنا الاجتماعي. أما المظالم التي لم تُرتكب – خوفًا من العقاب – فإنها أكثر من ذلك بكثير.

وما عليك يا صديقي إلَّأ أن تراجع التقارير العديدة التي كتبها الأُوروبيون الذين زاروا الولايات المتحدة خلال المائة وخمسة وسبعين عامًا الأخيرة، فهي مجمعة على أن الأحوال المعيشية للعُمال الأمريكان أرقى بكثير من مثيلاتها في أُوروبا. هذا رغمًا عمّا يذكرونه من نقد لهذا أو لذلك، كما أنك ترى أنهم مجمعون على عدم وجود طبقات أو ما إلى ذلك من امتيازات. وفي الحق أن الأمريكيين ذاتهم قد أخذوا على عاتقهم خلال الخمسين عامًا التي تلت الثورة بحث فضائل الديموقراطية ومساوئ الارستوقراطية ونظام الطبقات، وأصبح صوت دعاة التفرقة وقد أخذ يخفت تدريجيًا، والأُمة وقد سادتها عقيدة الرئيس لنكولن وهي أن (حكومة الشعب بالشعب لصالح الشعب) هي خير أنواع الحُكم، وعلى ذلك سرى الاتجاه نحو المساواة الاجتماعية والاقتصادية سيما في أثناء الأزمات.

ولذلك أراني مُحقًا عندما أذكر أن الثورة الأمريكية وضعت أساس المجتمع بلا طبقات، إنها لم تمح الفوارق بين الأغنياء والفقراء محوًا تامًا، ولكنها كانت خطوة كُبرى في سبيل استبعاد امتيازات الطبقات. والآن يا عزيزي هنري أظن أننا تحدثنا بما فيه الكفاية.. وعسى أن أسمع منك قريبًا.

معنى نظام الطبقات

عزيزي هنري:

شكرًا يا صديقي على ردك على خطابي الأخيرين.. وسأحاول أن أطيل التفكير قبل الرد عليك.

تقول يا صديقي أنك تشك في قيمة الحوادث التاريخية التي ذكرتها لك وهل هي صالحة للوقت الحاضر أم لا.. وأراك تستند في ذلك إلى أن كارل ماركس قد أكد أن شكل المجتمعات الإنسانية يتطور حسب طرائق الإنتاج. ومن هنا رحت تتسائل: هل يصلح للعصر الذري تلك الأفكار والمبادئ التي وضعت في عصر العربة والحصان؟

وللرد على ذلك أذكر لك – أولًا وقبل كل شيء – أن ماركس نفسه عاش في عصر يعتبر «أنتيكة» بالنسبة للوقت الحاضر رغمًا عن وجود القطار البخاري ، وعلى الرغم من ذلك، فإنني لا أظن أن نظرياته أصبحت لكها لا معنى لها، فكثير منها صحيح وحق على مر العصور، وماركس فضح مساوئ مُجتمع الطبقات الذي ركز النفوذ بين يدي أصحاب القوة الاقتصادية، ثم طالب بمجتمع بدون طبقات، مجتمع تسود فيه الحقوق والفرص للجميع بدرجة متساوية.

وهذا الشر هو نفسه الذي حاربته الثورة الأمريكية، وكان المجتمع الخالي من الطبقات هو الغرض الذي كافحَتْ من أجله، ولكن طريقة

أمريكا لتحقيق هذا الغرض اختلفت عن طريقة ماركس، ويُمكننا فهم السبب في هذا الخلاف إذا بحثنا عن معنى «طبقة» ومجتمع «طبقات».

«وطبقة» تُعبر عن معنيين مُختلفين، الأول يشمل مجموعة من الناس تختلف عن غيرها، إما بالنسبة لحرفتهم وإما بالنسبة لمستوى معيشتهم. هذا النوع من الطبقات لا مفر من وجوده سواء رضينا به أم لم نرضَ، وهو لازم وضروري في المجتمع الحديث حيث اتسع نظام تقسيم العمل وتعددت فروع التخصص. فالعالم والفنان ومدير المصنع وموظف الحكومة لا يُمكن لأحدهم أن يشتغل كما يشتغل العامل في المصنع أو في المنجم، كما أنه لا يُمكنه أن يُؤدي عمله الخاص لو عاش مثل هؤلاء. ومن جهة أُخرى لا بُد لك أن تبذل الجزاء الكافي لمن يجيد عمله إن أردت أن تشجع النشاط والابتكار وتشحذ الهمم. والتباين بين الناس الذي يظهر نتيجة لذلك يُمكن تسميته «طبقات الوظائف»، وهذا نظام مُسلم به من العُمال والاشتراكيين والشيوعيين على السواء.

(ثانيًا) «طبقة» يُمكن أن تعني من الجهة الأُخرى، مجموعة ممتازة ينتسب إليها الشخص لمجرد أنه وُلِدَ من بينها وأصبح أحد أفرادها؛ أي أنها نتيجة للنظام الإقطاعي، فهي حالة ثابتة لا تتغير.

ويُمكن أن يُقال أن هذه الطبقات هي من نوع الطوائف والنحل، ولو أنها لم تنل امتيازاتها بحكم القانون بل بحكم الوراثة والعادة.

وفي الحق أننا قد نجد في كثير من البلاد الأُوربية أن الطبقات العُليا لها امتيازات بحكم القانون، فمثلًا كان الأرستوقراط في بروسيا (وهي تشمل

ثلثي جرمانيا) حتى سنة ١٩١٨ يتحكمون في أغلبية مجلسي البرلمان، وفي إنجلترا كان لأفراد الطبقة العُليا بإنجلترا حتى سنة ١٩٤٥ أكثر من صوت انتخابي واحد.

ولو تركنا هذا الجانب القانوني من الموضوع، لوجدنا أن الطبقات العُليا في مُعظم البلاد تتحكم في الهيئات التشريعية إما علنًا وإما بطرقهم الملتوية الخاصة، وبذلك أخضعت العدالة والأداة التنفيذية لنفوذها ولأغراضها.

هذا النوع من المجتمع الطبقي يُجاهد للحصول على الثروة واستبقائها هي والقوة والنفوذ بدرجة تذكرنا بالطوائف والشيع الأرستوقراطية القديمة، فلا عجب أن وُصِفَتْ محاولاتهم وطُرقهم بإنها سلب ونهب، ومكاسبهم بأَنها استغلال شنيع. وترى هذه الطوائف تستحل لنفسها مكاسب بعض الناس، ولا أقصد بذلك العُمال اليدوين فقط. فمثلًا بعض الضرائب أو بعبارة أصرح وظائف تحصيل هذه الضرائب، تراها مقصورة على أفراد بعض العائلات أو بعض الأشخاص الذين يختارهم الملك أو رئيس العشيرة بدلًا من أن تكون معروضة للجحميع يُختار لها أصلح المتقدمين فنًا وأكثرهم معرفة وكفاءة. وعدا ذلك ترى بعض الطبقات (الشيع) مُعفاة من الضرائب إمَّا عن تقنين وتشريع، وإمَّا عن طريق الاحتيال الإداري.

والطائف الممتازة تفصل نفسها عن الطبقات الدُنيا (الدنيا في نظرها)؛ وذلك لأنها لا تريد أن يزداد عددها بانضمام الغير لها، كما أنها تخشى على شرفها أن يدنس إن هي رفعت الكلفة بينها وبين عامة الناس.

وبما أن كبرياءها وشرفها يتوقفات على أن أفرادها أعضاء في مجموعة خاصة، لا على أية كفاءة شخصية، فلذلك نراهم يُغارون على هذا الكنز من كل دخيل. وهم في سبيل رسم حدود طبقتهم وتبيين أوضاعها، يعتبرون العمل المتواضع وبخاصة الأعمال اليدوية، مهدرًا للكرامة مذلًا للنفس. فلا تعجب إذن إن رأيتهم ينظرون باحتقار للأعمال التجارية والصناعية مُحتفظين بِأَسمى مراتب الشرف لأُولئك الذين يحيون حياة الفراغ والتبطل، أمثال هذه الطبقات لا تُرحب إلَّا بأوجه النشاط الفاسد، فتراهم يشجعون المقامرة والمسكرات والعربدة، وقد نشأوا على أن يعيشوا على مجهود الآخرين مُتغنين بما ينعمون به من امتيازات.

هذه يا صديقي هي الطبقة التي حاربها ماركس والتي حاربها الأمريكان أيضًا. ومع أن الأمريكان لم يقلوا عن ماركس إشمئزازًا لهذا النظام الطبقي، فإنهم لم يتبعوا تعاليمه وطرائقه، بل كانوا يجُاهدون من أجل تحقيق تكافؤ الفرص للجميع. وذلك بإلغاء كل امتياز وكل احتكار لطبقة الأشراف أو الأعيان أو ما يُماثلها، حتى يتسنى بذلك لكل إنسان أن يحصل على أي قدر من الثروة أو القوة أو التكريم، يتكافأ مع ما يقوم به من عمل بغض النظر عن أصله وفصله.

ويرى ماركس أن الامتيازات الطائفية هي من مُستلزمات النظام الرأسمالي وأنها كامنة فيه، كما يرى أن الرأسمالي لا يحوز على مكاسبه إلَّا بالجمع بين النفوذ السياسي والتفوق الاقتصادي؛ أي بنفس الطريقة التي كان يتبعها الحُكام الأقدمون.

بل أن كثيرًا من الاشتراكيين — غير الماركسيين — قد وصفوا النظام الرأسمالي بِأَنه مجموعة من الربا الفاحش والغش والاستغلال الشنيع.

***

وسأشرح لك فيما بعد السبب في أن ماركس وصم رأس المال بكل هذه القبائح والمثالب، ولماذا يعتقد كثير من الأُوربيين بصحة أقواله. كما سأُوضح لك أن رأس المال الصحيح لا علاقة له البتة بامتيازات الطبقات، كما أنه بعيد كل البُعد عن الغش والاستغلال، ولن يكون ذلك أمرًا هينًا عليّ، إذ أنه من الصعب على شخص عاش طول الوقت في أُوربا أن يقتنع بإِمكانيات رأس المال الطيبة كما يقتنع بها الأمريكي.

إِن الرأسمالي الأمريكي — أو بتعبير أحسن الرأسمالي الحديث — يستخدم الآن — في تنمية ثروته — كل المخترعات الفنية الحديثة، وهذه المخترعات نفسها أصبحت تُمثل الجزء الأكبر من رأسماله. فبينما كان صاحب أي مشروع يعتمد في الماضي على اليد العاملة كأساس للإِنتاج، أصبح الشخص الأمريكي الآن يركز كل اهتمامه في استعمال هذه المخترعات الحديثة على أفضل وجه.

وبذلك غدا العامل حليفه بل شريكه، وبهذه الصفة الأخيرة (المشاركة) اكتسب العامل مركزًا ثابتًا وشعورًا بكرامته.

وهكذا نرى أن الرأسمالي الأمريكي لم يعد يصدق أن ربح شخص ما لا بُد أن يأتي على حساب خسارة شخص آخر، أو أن ثروته يجب أن تكون على حساب أُجور عماله. كما أن العمال لم يعودوا يظنون أن الفقر

نتيجة محتومة لإِنماء ثروة الرأسمالي.

وبدلًا من كل هذه الآراء الخاطئة أصبح الأمريكيون في شتّى مناحي الحياة يُؤمنون إِيمانًا صادقًا بفائدة التعاون في الابتكار، وبأَن الرجال الأحرار بمهارتهم وبالمجهود المشترك يُمكنهم أن ينتجوا ثروة تكفي الجميع بل وتزيد.

وهذا — كما ترى — هدف صعب المنال، وللوصول إِليه كان على الرأسمالي الأمريكي أن يطرح جانبًا الأفكار العتيقة التي كانت تفصل بين الرجل والرجل. نعم فأنت إِما تريد أن تستقطع شيئًا من الشخص الآخر وتأخذه لنفسك، وإِما أنك ترغب صادقًا في الحصول على تعاونه القلبي معك، بل وتريد أيضًا أن تشترك معه بنفسك في العمل. ولن يُمكن بحال من الأحوال أن يتم لك الأمران في نفس الوقت، وبعبارة أُخرى لا يُمكن لنظام الطبقات وازدياد الرخاء أن يسيرا جنبًا إِلى جنب.

والتعاون الابتكاري هو العنصر الأساسي في الرأسمالي الناضج، فكل صناعة يُمكن — بل يجب — أن تكون مربحة لجميع من يشتغلون فيها، وإِلَّا فإِنها تعد عملًا فاشلًا. وبغض النظر عن المناسيب الأخلاقية، فإِن العمل الناجح يجب أن يتفادى سلب أي شيء من أي إِنسان، أو أن لا تكون مُنصفًا في مُعاملتك للآخرين سواء كان هؤلاء عمالك أو عملاءك. وفي عالم المال أصبح معروفًا أن الغني هو أحسن مصدر للغنى، ومن هنا كان رخاء العامل أحسن مصدر لغنى الرأسمالي.

والعكس بالعكس، وهذا هو السبب في أن الأمريكيين أصبحوا

يعتبرون التأخر المادي في الداخل أو الخارج حماقة مطبقة.

وهذا الموقف قد اضطر إليه الرأسماليون اضطرارًا عقب انهيار نظام الامتيازات (الطائفية والطبقية). فبعد زوال الإقطاع صار في إمكان كل فرد أن يشتغل لمن يريد ومع من يريد وأينما يشاء، وبذا صار صاحب المصنع أو صاحب العمل يعتمد كل الاعتماد على الثقة وحسن القصد المتبادلين بينه وبين غيره، وصار عليه أن يعمل على خلق هذه الثقة وهذا القصد الحسن، وإلَّا تعرضت أعماله للدمار، وهو لا يتطلب هذه الثقة من عُملائه فقط، بل من عُماله أولًا وقبل كل شيء.

ومن هذا ترى أني لا أدعي أن رأس المال هو مجموعة من الشرائع والدساتير الأخلاقية، كما أني لا أدعي أن كل الرأسماليين كانوا لا يتبعون الطريق القديم المعوج. كلا فهنا كما في كل بلاد العالم، يُوجد أُناس قُساة يرتكبون الأخطاء والجرائم، وبعضهم رأسمالي، ولكن تذكر أنه لا يوجد نظام اجتماعي في العالم يمنع الشر منعًا باتًا أو يقف في سبيل وصول السفلة من الناس إلى الغنى والنفوذ. وما عليك لتصدق ذلك إلَّا أن تعيد النظر خلال حقبات التاريخ ابتداءً من الخُلفاء (الراشدين) إلى الصليبيين إلى الثورات التي نشأت في كل البلاد ومنها روسيا نفسها، كل هذه الحركات قامت بقصد الإصلاح وبناء عالم أفضل.

وفي كل هذه العصور نرى أُناسًا شريرين وصلوا للقمة نفوذًا وثروة، فإذا كانت هذه الحالات الشاذة تدمغ النظام الرأسمالي، فقل معي إنها تدمغ كل نظام اجتماعي آخر.

والواجب في تحليل أي نظام أن نبحث هل هو يساعد عوامل الظلم والشر أم يُضادها ويعاكسها؟ هل هو يعمل على تحسين أحوال الطبقات البائسة من الشعب أم يزيدهم بؤسًا؟ إن نظام الطبقات وامتيازاتها الممنوحة للقليلين كان يدفع الطبقات العُليا إلى استغلال وإفقار الطبقات الدُنيا، ولكن هذا النفوذ والاستغلال مهما تخفى تحت ستار الرأسمالية، فلن تجد له مكانًا في نظام رأسمالي ديموقراطي صحيح.

***

والنتيجة الحتمية لهذا الفارق الخطير الشأن بين مجتمع الطبقات وبين ما أحب أن أسميه «الرأسمالي بدون طبقات» هو نشوء تمييز آخر، فالمجتمع الأول يرغب في أن تبقى كل عناصره ومحيطاته ثابتة جامدة لا تتغير. إنه يكره أي تغيير، وطبقاته (العُليا) تُؤثر التقاليد الموروثة على كل شيء، في التعليم وفي التفكير وفي الدين، وتتمسك بالأحوال الكائنة في المجالات الفنية والاقتصادية. وهم يهابون أي تغيير، إذ التغيير بالنسبة لهم مُرادف للخسارة، بل لضياع الهيبة والنفوذ.

ومن هذه الوجهة كان نظام الطبقات يتفق مع مطالب المجتمع الأوروبي الزراعي، ولا تنسَ أنه حتى القرن التاسع عشر كانت غالبية البلاد تعتمد أساسًا على الزراعة. وحتى عندما لم تكن الأراضي الزراعية مُزدحمة (كما هي الآن) فإن لم يكن هُناك ثمة مجال لإنشاء مُستعمرات زراعية جديدة، وكان لا بُد أن يمضى فلاح ما قبل أن يوجد مكان لفلاح آخر جديد. ولم يقتصر كره التغيير على طبقة الأشراف، بل تعداهم إلى

الفلاحين أنفسهم، وإلى الإجراء، خوفًا على مُمتلكاتهم وتقاليدهم وما ورثوه من عادات.

وشذت أمريكا وخرجت على كل ذلك، فقدمت المساحات الشاسعة لكل من يريد أن يستغلها زراعيًا. ولذا نرى شخصًا من توماس جيفرسون وهو من أشد المخلصين للحياة الريفية، نراه مع هذا من أشد المتحمسين للتقدم والديموقراطية. بينما في أُوروبا ترى المدينة الريفية جامدة أو قل غير مُنفصلة عن الجمود والمحافظة على القديم، بل كان هذا هو الأساس الذي يُبنى عليه نظام الطبقات والعشائر، نظام كل همه أن يمنع إحداث أي تغيير خوفًا من الخسارة، ونتيجة هذا الخوف يقف عثرة في سبيل أي نشاط أو مهارة في الإنتاج.

أما الرأسمال الديموقراطي فهو – خلافًا لذلك – مبني على التغيير والتقدم، ولا يُمكنه أن ينمو إلَّا في هذا الجو من الحركة وعدم الركود، وهو لا يهبط بالجموع أو يستغلها، بل يعمل على ازدياد الإنتاج وخلق أفكار جديدة وثروات جديدة، وبالجملة زيادة الرخاء للجميع. ولقد نما التعاون الابتكاري تحت ظل الرأسمال الأمريكي حتى وصل إلى مراتب لم تُعرف من قبل في تاريخ الإنسانية. ويرجع ذلك إلى أنه حرر نفسه من قيود الطبقات والتقاليد، هذه القيود التي عاقت النمو الاقتصادي في مُعظم بلاد أُوروبا.

وأعتقد يا عزيزي هنري إنني كتبت في هذا الموضوع ما فيه الكفاية.. فتقبل سلامي، ولا تحرمني لذة الاطلاع على رأيك.

أمريكا تطرح جانباً امتيازات الطبقات

عزيزي هنري:

أراكَ لا توافقني على التفرقة بين الفئة الممتازة (في مُجتمع الطبقات) وبين فئة الرأسماليين الأمريكيين (الذين أصبحوا كذلك بفضل عملهم). وأراك تمضي فتقول «أينما تلفتنا، نجد أنه في كل مكان وفي كل زمان يحرز الأثرياء سلطة تجعلهم أداة للضغط على العُمال». لا أنكر أن هُناك بعض الحق فيما تقول، وكما سبق أن ذكرت لك، يوجد – حتى في الولايات المتحدة – من رجال الأعمال والرأسماليين من أساء استعمال الأداة التي في يديه، فالأمريكيون ليسوا ملائكة، وإنما هم مثل غيرهم من الأوروبيين، ففيهم من استعمل طرقًا احتيالية ومنها استغلال العُمال، ولو أننا في اغلب الأحيان نرى أن المعركة هي في الواقع بين رأسمالي وآخر، وإني أُر أن هُناك دائمًا بعض الأشخاص الوصوليين، وسوف يبقى هذا النوع هنا وهناك دائمًا أبدًا.

ولكن الحكم على نظام ما يجب أن يكون مبنيًا على النتيجة النهائية، وهل هي تدفعنا إلى الأمام أم إلى الخلف؟ وقد أظهر الرأسمال الديموقراطي في الولايات المتحدة اتجاهاته وقيمته في إحراز التقدم الكبير في مستوى حياة المجموع وفي تدعيم الحريات والكرامة البشرية. وما كادت الثورة تُحطم قيود الطبقات والإقطاعيات حتى وقفت الأوضاع والتقاليد في وجه خلق أي نوع جديد من الطبقات تحت أية تسمية كانت.

وأنك على حق يا صديقي في قولك أن الثرى يحاول دائمًا أن ينال شيئًا من الامتياز، ولكني أقر كذلك أن كل محاولة من هذا القبيل كانت تموت في مهدها قبل أن تنمو وتترعرع.

ولست أنكر أن لكثير من الرجال الأغنياء نفوذًا كبيرًا في الحياة الاجتماعية والسياسية بالولايات المتحدة، وفي بعض الأحيان يكون هذا النفوذ نتيجة لثرائهم، ولكنه في أغلب الأحيان يكون نتيجة للمشروعات الضخمة التي يضطلعون بها، أو نتيجة لحكمتهم الشخصية وخبرتهم الطويلة بالحياة. فهُناك رجال مثل برنارد باروخ، ووليم ندش (رئيس جنرال موتورز) كانت الحكومة هي التي تستدعيهم لمعاونتها بتوجيهاتهم وتوصياتهم خصوصًا أثناء الحرب، وكانوا هم وأمثالهم يخدمون الدولة بلا أدنى فائدة مادية تعود عليهم. وفي الوقت الحاضر نرى نلسون روكفلر، وأفريل هاريمان – وغيرهما من عائلات غنية جدًا – يتقلدون وظائف حكومية عالية، ولكنهم لا يستخدمون هذه الوظائف في سبيل إنماء أعمالهم الخاصة.

وفي الولايات المتحدة لا يُمكن للثروة – كثروة – أن تعطي حائزها نفوذًا سياسيًا خاصًا، كما لا توجد هُناك طبقة مُمتازة لها الحق في الحصول على بعض الوظائف الحكومية الخاصة لها أو لأبنائها أو أصدقائها أو المدافعين عنها، وهُناك حالات أمكن فيها لبعض الفئات الثرية أن تنْجِحَ مرشحًا مُعينًا لوظيفة عمدة أو محافظ أو حتى رئيس، ولكن كانت هُناك حالات معادلة، بل أكثر منها، فاز فيها أقسى مُنتقدي الثروات والامتيازات الخاصة. ثم هُناك أمثلة عديدة لرجال نشأوا في أحضان الثروة وكانوا أكبر المدافعين عن مصالح وحريات وكرامة العُمال، وليس مثال

تيودور وفرانكلين روزفلت ببعيد. أما في محيط العُمال، فقد جاء وقت جاهدوا فيه للحصول على حقهم في تكوين النقابات وحقهم في الإضراب للحصول على مطالبهم. ففي ذلك الحين استأجرت اتحادات الشركات الكُبرى بعض الفرق لتمزيق الاضطرابات، بل لقد ذهب بعضهم إلى حد تكوين جيوش خاصة مزودة بالمدافع، بل في بعض الأحيان اشتركت الحكومة ببوليسها وجيشها في مُهاجمة العُمال كما حدث في إضراب بولمان عام ١٨٩٤، ولكن هذه المحاولات قوبلت بمقاومة شديدة لا من ناحية العُمال فقط، بل من ناحية غالبية المواطنين، ففي إضراب بولمان المذكور تداخل حاكم ولاية «ألينوا» لصالح العُمال. ولم يمض طويل وقت حتى سُنت التشريعات لحماية العُمال، وجاءت المحكمة العُليا وعلى رأسها رؤساؤها وأعضاؤها أمثال أوليفر وندل هولمس، ولويز برانديس، ومهدوا السبيل للاعتراف بنقابات العُمال، أما اليوم فلا يُفكر إنسان في اتخاذ أي إجراء مُضاد للعُمال.

ولقد كانت هُناك محاولة أُخرى لتحقيق حكم الطبقات في شكل تركيز النفوذ بين أيدي شركات الاحتكار ونقابات المنتجين بقصد استباعد المنافسين. وهُنا أيضًا لم يظهر على الشعب البريء أنه اهتم بالأمر بادئ ذي بدء، ولكن لما اندفعت هذه القوى في تيارها الخطر وتمادت في شططها، حاربها الرئيس تيودور روزفلت بكل قوة وبكل إخلاص وبكل عزيمة، ولا أظن أن أُوروبا تدرك كم من هذه الشركات الاحتكارية قد تمزقت تمزيقًا نتيجة لهذه المحاربة.

وإني أعتقد أيضًا أن المجتمع يجب أن يُؤكد نفسه (قيمته) في الحياة

الخاصة للأفراد، وذلك بإشعار كل منهم بقيمته وبكرامته بغض النظر عن مهنته أو مكسبه، ولا أنكر أنه لا تزال هُناك بقايا من معتقدات (إيديولوجيا) الطبقات في الولايات المتحدة، وهي من مُخلفات عهود الإقطاع. فمثلًا ترى أحد سُكان المدن وقد أثرى من حرفته أو مصنعه أو مهنته، يشتري لنفسه مزرعة كاملة بمواشيها وخيولها واسطبلاتها ليقضي بها إجازته أو فترة نهاية الأُسبوع، مثل هذه المتعة لا بُد أن تكلفه مبالغ طائلة كل عام.

ومن حُسن الحظ أن هؤلاء القلائل الذين يُحاولون إسباغ أهمية خاصة على أنفسهم مُتمثلين بلوردات ونُبلاء الزمن الغابر، لا يأخذهم الناس هنا مأخذ الجد. كما لا يأبه لهم ولا لزوجاتهم إنسان فيما يدّعونه من عظمة أو استكبار، بل إن إخوانهم الأثرياء يعرفون عنهم الكثير، وكذا لا يجهل العُمال عنهم شيئًا. ولن تجد عاملًا أمريكيًا واحدًا يظن نفسه من الطبقة الدُنيا إذا أنت حاولت أن تلعب عليه دور «السيد المطاع». والعامل الأمريكي لا تنقصه روح الفكاهة والنكتة ولن تسلم كرامة الارستوقراطي من استهزائه إن حاول أن يستعلي عليه.

وبالجملة يسود أمريكا جو المساواة، وكم أود يا هنري أن تحضر في زيارة طويلة لتستجيب للروح السائدة هنا، فالمميزات الطبقية هي هنا على أقل ما يُمكن أن تكون، بل لو قارنتها بأُوربا لوجدت أنها معدومة تمامًا، وأَنك لتشعر بالارتياح من جراء روح الصراحة وعدم الاستخذاء التي تسود الناس في شتّى مناحي الحياة المختلفة، وإنك لا بُد ستشعر بالفرح عندما ترى كيف يلتقي الغني مع الفقير، وكيف يتصافحان يدًا بيد.

وإني لا زلت أذكر – بابتهاج – دهشتي يوم وصولي لأمريكا في زيارتي الأُولى عندما ركبت سيارة أحد الأصدقاء من نيويورك إلى واشنطن (العاصمة) وكيف أن السائق في نهاية الرحلة صافحني ذاكرًا لي كم هو مغتبط بالتعرف إلينا.. وفي اليوم التالي صافحنا أيضًا السائق الذي أوصلنا من العاصمة إلى مونت فيرنون (بفرجينيا) حيث منزل ومدفن الرئيس جورج واشنجتون.

ولن تجد شخصًا يرفع لك قبعته عندما يُقابلك في الطريق، بل هم يسخرون من الأُوروبيين الذين لا يزالون يستمسكون بهذه العادة، إذ يعدونها تكريمًا لا معنى له حتى ولو كان ذلك لرئيسك. وقد دهش أحد أصدقائي – وهو مهاجر جديد – عندما شاهد أحد العُمال يربت على ظهر رئيس الشركة ويُناديه باسمه الأول ويعطيه سيجارًا. ولم يتقبل صديقي هذه المعاملة على أنها عادية وطبيعية بين رئيس ومرءوس إلَّا بعد انقضاء عِدة شهور عليه في أمريكا.

وكثيرًا ما يُوصف الأمريكيون في أُوربا بالسماجة والخشونة والفظاظة، ولكن أكثر ما يعتبره الأُوروبيون «قلة أدب»، ناشئ من عزوف الأمريكيين عن الرسميات التي تُميز طبقة عن طبقة أُخرى. وكثير من الأمريكان المثقفين جدًا يسرهم أن يتباهوا بروح المساواة هذه، فترى أحدهم يضع ساقيه على المكتب أو يخلع سترته وربطة عنقه إذا كان الجو حارًا، أو يعزق حديقته بنفسه، أو يحاول طلاء جدران منزله، ويضحكون من أعماقهم عندما يصف الأُوروبيون هذه الأعمال بأَنها غير مشرقة (لا تليق).

ولا يقدر الأُوروبي المهذب على أن يتقبل روح عدم المبالاة هذه، كما أنه لا يهضم رفع الكلفة أثناء الحديث أو التخاطب. فمثلًا اشتكت لي سيدة من أن البائعة نادتها «يا عزيزتي»، بينما استغرب صديق آخر عندما رأى بعض الموظفين يدخلون على رئيسهم لحضور اجتماع هام ثم يجلسون (بدون تصريح من الرئيس) ويدخنون، بل أن بعضهم تمادى – على حد تعبيره – ونادى الرئيس باسمه الأول؛ ذلك لأن صديقي تعود أن يستمر واقفًا في حضرة رئيسه ويبقى كذلك حتى يُؤذن له بالجلوس.

أما الألقاب التي تتنادى بها مختلف الطبقات عندكم، فغير معروفة هنا تمامًا، وإذا استثنينا دكاترة الطب، فالجميع هنا بما فيهم رئيس الجمهورية نفسه يلقبون «مستر» هكذا فقط، ويُمكن لأي إنسان أن يرد بقوله «سيدي» أو «نعم يا سيدي». لكن هذا لا يعني أي شيء أكثر من توكيد «نعم». وقد تصادف أن كان أحد أصدقائي الأمريكان يطوف إنجلترا بالسيارة عام ١٩٣٢، ولما توقف لبعض الإصلاحات سأله الميكانيكي عن شيء فأجابه «نعم يا سيدي»، ولاحظ صديقي أنه تبع ذلك فترة صمت رهيبة أعقبها قول رئيس المحطة له «إنك قد ألقيت حجرًا، إذ كان لا يصح أن تقول للعامل سيدي؛ لأن هذا الرجل أدنى منك مرتبة»، وقد انخرس صديقي من هذا التعليق. وفي يوم آخر دخل هذا الصديق إلى حانة وجلس إلى البار ليتحادث مع بعض الرعاة الموجودين، فسارع صاحب الحانة إلى دعوته لدخول البار الآخر الخاص، إذ لا يليق بسيد مهذب (جنتلمان) أن يجلس مع الرعاع!

ولا بُد أن ترى رأي العين هذه النظرة الأمريكية للمساواة حتى

تصدقها، وحبذا لو رأيت الناس في القطارات (فوق الأرض أو تحتها) حيث لا توجد درجات أُولى أو ثانية أو ثالثة (عدا البولمان للرحلات الطويلة)، أو تراهم يتناولون طعامهم في موائد مخازن الأدوية، فترى الرئيس يُجاذب أصغر المرءوسين الحديث، والسيدة ذات الفراء الغالي (المنك) بجانب العامل، والكل يستمتع بطعامه.

كما أنك لن تجد ملبسًا خاصًا بالفقراء، ولا لهجة أو لغة خاصة بهم، وعلى العكس لا يحاول أحد إظهار علو ثقافته باستعمال اصطلاحات مقعرة أو جُملًا لاتينية أو فرنسية كما يختال بذلك الأُوروبيون، فالتعليم هنا لا يُقصد به خلق طبقة مُعينة، وصدق أو لا تُصدق أن خادمة المكتبة العامة في إحدى مُدن نيو انجلند (وهي التي تقوم بالنظافة) هي في نفس الوقت رئيسة نادي السيدات في تلك البلدة، وقد أُختيرت لهذه الوظيفة المشرفة بحكم صفاتها الشخصية، وأعطاها الكثير من خريجات الجامعات أصواتهن يوم الانتخاب.

وهُناك علامة أُخرى من علامات محو معالم الطبقات، تلك هي تقديم كوبة ماء لكل طاعم، يستوي في ذلك أغنى المنازل وأفخم المطاعم، أما في أُوروبا فالماء القراح يُعتبر شراب الفقراء، وإنك لتُعتبر مُخالفًا لكل قواعد اللياقة (الإتيكيت) لو قدمته لضيوفك.

وكذلك يدهش الزوار الأوروبيون عندما لا يجدون أسوارًا حول منازل الضواحي، وقد يُظنُّ أن هذا إجراء قُصِدَ به الاقتصاد، وفي الحق أن أغلب الأمريكان يعتبرونه إنفاقًا لا داعي له، إذ هم لا يرغبون في العزلة عن

جيرانهم.

إن حرية أطفالنا واستقلال شباننا هما من مُميزات المجتمع الخالي من الطبقات. وأظنك تعلم أن النظام الاستبدادي الذي يهدف إلى تحكم الأقلية الحاكمة في مصائر الشعب يبدأ بأَن يقر في أذهان الأطفال الصغار وجوب الطاعة الكاملة العمياء وهم في هذه السن الرخيصة حيث يُمكن صوغ عقولهم في أي قال نشاء، وهذا هو الذي حدا بفريدريك الثاني ملك روسيا أن يعين الجاويشية المتقاعدين في وظائف مدرسين. ولنفس هذا السبب أيضًا ترى السوفييت يعلمون غالبية شُبانهم في مدارس عسكرية أو شبه عسكرية وفي مُعسكرات العمل وما يُماثلها من المعاهد.

وترى في أمريكا أن الأطفال يتعلمون الحرية الومساواة، وإن أنس لا أنس أننا – ولما يمض علينا في أمريكا إلَّا زمن وجيز – وجدنا أن ابنتنا البالغة من العمر ثمانية أعوام قد تعودت أن تقوم بحركات بهلوانية وتتشقلب في غرفة الجلوس، ولما أنّبتها على ذلك ذلك ردت علي «يا والدي نحن في بلد حرة». وكانت في الواقع مُحقة في قولها، وأظنك تعلم أن العصا اختفت تمامًا من المدارس، بل إن أغلب المدرسين لم يعودوا يجلسون على منصاتهم المرتفعة.

ولكن ما هو أهم من كل ذلك هو أنك لن تجد – حتى العمل بين الأثرياء – من يجد أية غضاضة اجتماعية في العمل – أي عمل – مهما كان يدويًا أو حقيرًا، ولن يجعل إنسان من القيام بأي عمل يتطلبه الحال. فمثلًا طلبة الجامعة – مهما كان مركز عائلاتهم – يقومون بأَعمال

«الجرسونات» في المطاعم أو يشغتلون في المصانع أو المتاجر أثناء عطلتهم لكسب بعض المال، هذا هو الحال هنا في أمريكا. أما في أوروبا فالعهد بنا – خصوصًا قبل الحرب العالمية الأُولى – أن الطالب الذي يشتغل طلبًا للمال وخصوصًا إذا اشغتل «جرسونًا»، يصبح عرضة للاحتقار من جميع زُملائه.

وكثيرًا ما نرى زوجة أحد رجال الأعمال الناجحين تعمل بائعة في متجر كبير رغبة في اكتساب المال (بعرق جبينها). كما أن كثيرًا من السيدات المثريات يقمن بتنظيف منازلهن وطهي الطعام وغسل الأطباق وما إلى ذلك. وستعجب عندما ترى مليونيرًا أو صناعيًا كبيرًا يلبس «فوطة» فوق ملابسه ويُساعد زوجته في أعمال المنزل. وهكذا يتنازل الرأسماليون والعُمال على السواء شيئًا فشيئًا عن خصائصهم، ذلك أن الرأسماليين قد قلدوا العُمال في بعض مُميزاتهم، فمالوا إلى طُرق تفكيرهم وبعض أخلاقهم وملابسهم، مما أثار اشمئزاز بعض الطبقات العُليا من الأُوروبيين. ومن ناحية أُخرى فإن العُمال قد أصبحوا بدورهم رأسماليين، لا في طُرق تفكيرهم وعاداتهم فقط، بل في مُقتنياتهم الدنيوية أيضًا.

وقد أتاح زوال هذه التفرقة بين الجانبين فرصة نشوء صداقة وتعاون طبيعي، فترى الجميع يتبادلون النكات والحديث الودي دون أي اعتبار لمنزلة الشخص الذي تُحادثه، وهل هو من الطبقة العُليا أم الدُنيا، حتى الجيش لم يخل من هذه النزعة التي محت الطبقات، وإن كان الجيش بحكم تكوينه ونظامه يُعتبر أقل ديموقراطية ومُساواة من الجماعات الأمريكية الأُخرى. ولكن تذكر يا صديقي حادثة الجنرال باتون التي ذكرتها لك من

قبل، وهي لم تكن إلَّا واحدة من أمثلة عديدة على انعدام روح الطبقات. ولا توجد بالجيش أية تقاليد أو عقبات تمنع أي مُجند من دخول مسابقة والحصول على مرتبة ضابط متى صار مُستحقًا لها. ولن أنس أني قرأت يومًا خبر تقليد وسام للميجور (الصاغ) س نظير ما قام به من أعمال في ميدان القتال. وقد تعجب إذا علمت أن الميجر (س) هو بوسطجي في بروكلين (بنيويورك)! وقد أدهشني هذا الخبر مرتين: أولًا لأن وظيفة المدنية ذكرت في الصحف السيارة.. وإذا كنت قد شعرت بالدهشة، فإن أحدًا من الأمريكيين لم يدهش لأي من الأَمرين.

وأذكر أن المؤرخ والفقيه البريطاني جيمس برايس كتب مُنذ ستين عامًا عن الفرق بين الحياتين الأمريكية والبريطانية مُؤكدًا زوال مُميزات الطبقات هنا في أمريكا. ومع أن كثيرًا من العادات القديمة قد زالت، إلَّا أن بعضها لا يزال موجودًا في بريطانيا وفي بعض ممالك أُوروبا أيضًا. وأغلب الظن أن كثيرًا من الأُوروبيين لا يفطنون للعادات الصغيرة التي لا زالت باقية والتي تُقابلها كل يوم وتدل على فروق الطبقات. فإذا ما أتوا إلى الولايات المتحدة تعجبوا من الأحوال هنا، وبدلًا من أن ينحوا باللائمة على عادات بلادهم هم، تراهم يصمون الأمريكان بأنهم أقل تمدنًا من الأُوروبيين. وما ذلك إلَّا لأنه يفوتهم أن الأمريكيين مُندفعون نحو مُجتمع خالٍ من تفرقة الطبقات رغمًا عمّا قد يلاحظونه بخلاف ذلك.

والاتجاه نحو إلغاء الطبقات يذهب إلى مدى أبعد مما تظن، فترى الآباء يسمحون لأبنائهم أن يدافعوا عن أنفسهم وعن آرائهم في سن مُبكر، كما أنه لم تجر العادة أن تُعطى البنت أية دوطة عند الزواج، وكذلك

ترى تزاوج الفقراء بالأغنياء أكثر شيوعًا هنا عمّا هو في أُوروبا.

أما شغف الأمريكان بالمال، وهو ما اشتُهر عنهم، فهو شغف أكثر ما يكون بالحصول عليه لا بالاحتفاظ به. أما الشح الفرنسي الذي يُنادي بعدم مس رأس المال وتركه للأجيال القادمة فأمر غير معروف هنا. والأمريكي لن يضيره أن يفقد مركزه (الموهوم) – فليست هُناك طبقات – وإذا كان هُناك شخص أرفع شأنًا من آخر، فهذا أمر اعتباري متغير لا ثابت ولا جامد. وهكذا ترى البعض وهو ينزل درجات السلم من عليائه، ولكن يُقابل هذا العديد من يرتقون الدرجات تاركين الفقر والعوز وواصلين إلى ما يُمكن أن يُسمى الطبقة الوُسطى المرتاحة، بل إن بعضهم يصل إلى الثراء والنفوذ.

قد يكون بعض هؤلاء من المضاربين المحظوظين، ولكن الغالبية تنتمي إلى أُولئك الذين يشتغلون ويكدحون ويبتكرون وسائل وآلات لزيادة الإنتاج أو ترخيص سعره. ولا تظن أن هنري فورد (المعروف في الخارج) هو حالة شاذة، فهو مُجرد واحد من كثيرين ارتفعوا من لا شيء حتى وصلوا القمة. وهُناك جون روكفلر مؤسس شركة استندارد أويل (للبترول)، وأندرو كارنيجي مُؤسس شركة الصلب وغيرهم وغيرهم كثيرون.

هؤلاء الرجال وكثيرون غيرهم، سوف تسمع عنهم في الغد أنهم قد شقوا طريقهم بذكائهم ومهارتهم وكفاحهم الذي لا يعرف الكلل، وهم جميعًا عصاميون كونوا أنفسهم، ممن يُسميهم الأُوروبيون مُحدثي نعمة (وأي فخر). وإنك لتجد أن كثيرًا من رجال الأعمال الناجحين قد بدأ حياته

بائعًا للصحف أو الفاكهة (النقالي) أو عاملًا بسيطًا، ولكن في أمريكا يغدقون الشرف على كل من كوَّن نفسه لا على من ورث الضياع.. إننا هنا نحترم الرجل بقدر عمله هو لا بقدر أعمال أسلافه.

وأكتفي بهذا القدر من الحديث، وآمل أن أتلقى منك خطابًا قريبًا يا هنري.

آلام ولادة الرأسمَالية

عزيزي هنري:

لو أننا نظرنا إِلى الولايات المتحدة كما هي في عام ١٩٥٠ وكررنا راجعين إِلى أُوروبا عام ١٨٥٠ لوافقتني على أنه لم يكن في إِمكان كارل ماركس أن يفهم الرأسمال الصناعي الحديث كما يُمكن أن ينمو تحت نظام ديموقراطي.

ابتدأ ماركس بتعريف طبقة الرأسماليين تعريفًا رشيدًا بِإنهم «من يملكون وسائل الإِنتاج»، ولكنه عندما أخذ في الشرح والتخصيص وتوضيح طُرق الاستغلال التي يتبعها بعضهم، وصمهم بِأَنهم يكونون «طبقة مُمتازة». وفاته أن يُلاحظ أن مثل هذه الطُرق إِما أن تكون قد نشأت من جشع بعض الانتهازيين منهم، وإِما أنها من بقايا العهود السابقة؛ أي أنه ألصق بالنظام الرأسمالي صفات لا تمت للنظام نفسه بسبب، بل نشأت من جراء عوامل أُخرى.

وكان عهد ماركس في شبابه عهد انتقال واضطراب، ومن المسلم به أنه في كل حرب وفي كل ثورة وفي كل عهد يحدث فيه تغيير اجتماعي أو فني لا بُد من وجود فئات النفعيين والانتهازيين الذين يريدون الصيد في الماء العكر، وهؤلاء عادة يجنون أرباحًا طائلة لا من العُمال فقط، بل ومن عامة الشعب كذلك، ويتم كل هذا الثراء قبل أن تتنبه الحكومات أو يستفيق كرام الناس من سُباتهم. ولم يكن لماركس وهو يجهد عينيه ليتبين

العوامل الأساسية في ذلك العهد الرأسمالي الناشئ، من أن ينسب كل المساوئ والمآسي للعهد الجديد. وإنصافًا لماركس لابُد أن نذكر أن زمنه كان مُعاصرًا لعهد الطبقات العاتي في جميع أنحاء أوروبا، لم يكن هذا في وطنه فقط بل في بريطانيا حيث استوطن ماركس وألَّف كتابه رأس المال، بل إن فوارق الطبقات كانت في بريطانيا أشد منها في أي بلد آخر رغمًا عن المظاهر الديموقراطية الخلابة التي كنت تراها.

غير أن بعض مُعاصري ماركس كانوا أثقب منه نظرًا وأدق بحثًا، فنرى مثلًا الارستوقراطي الفرنسي الكسيس دي توكفيل أراد أن يكتشف هذه الموجة من الديموقراطية والتقدم الصناعي التي أخذت تكتسح جميع البلاد، فشد الرحال إلى أكثر البلاد ديمقراطية – إلى أمريكا – ولما عاد من رحلته صارِح الجميع بِأَن بُؤس الفقراء في بريطانيا هو نتيجة لنفوذ الارستوقراطية لا من مساوئ الرأسمالية.

وفي الحق أن الارستوقراطيين كانوا يكوِّنون مجموعة كُبرى مستحوذة على غالبية النفوذ السياسي، فهل تعجب إن وجدت الرأسماليين يُحاولون الانضمام إليهم أو التحالف معهم! وكان هُناك فريق آخر من الرأسماليين يُحارب الارستوقراطيين سياسيًا ولكنهم كانوا يعدون أنفسهم خُلفاءهم الطبيعيين، ولذلك أخذوا يقلدون طرائقهم المعروفة. ويُمكنك أن تعرف مركز هؤلاء الرأسماليين عند الارستوقراطيين من كلمة Snob (محدث نعمة) وأصلها (S. nob). وقد ظهرت في الدليل الاجتماعي لبريطانيا، وترى مذكورًا فيه أسماء جميع النُبلاء، ثم تأتي بعدهم أسماء هؤلاء «العامة»، ومعنى الكلمة باللاتينية «Sine nobilis»؛ أي بدون لقب؛ أي إن «السنوب» هو

شخص يريد أن يظهر بين النُبلاء مع إنه ليس منهم.

ولم يتحرر الرأسماليون من تلك القوى الاجتماعية والسياسية التي حكمتهم عِدة قرون، بل أكثر من هذا استمر تفكيرهم عن الصلات بين المستخدِم والمستخدَم، بين الغني والفقير، وكذلك عن دور ومسئولية الحكولية، أقول استمر كل ذلك مُتأثرًا بالأمثلة والنماذج القديمة. وعلى ذلك فإن ما وصفه ماركس لم يكن إلَّا مُجتمعًا مُشكلًا على نمط نظام الطبقات وعليه مسحة خفيفة من الرأسمالية، هذه المسحة كانت خفيفة جدًا، بل شفافة في بلاد مثل بروسيا والنمسا. ولكنها كانت أكثر كثافة في بريطانيا والبلاد الواطئة (هولندا)، ولكنها في كل الأحوال لم تكن إلَّا مسحة فوق نظام الطبقات القديمة. وكان لا يزال على النظام الرأسمالي أن يضع قوانينه وطُرقه وروحه، وما عليك إلَّا أن تتذكر نظام حياة الناس في القرن التاسع عشر وأفكارهم عن الاستمتاع وعن الشرف وعن السلوك وعن ملبسهم ومسكنهم ورياشهم. كل هذه كانت مُستمدة ومنقولة عن العصر السابق للعصر الرأسمالي، وعن العصر الديموقراطي، وليس لها أي ارتباط بالتحولات الصناعية والتكنولوجية.

لم يكن الذي يستأثر بخيال الرجل هو القيام بعمله أو الاستمتاع بحياته، بل كان همه إعلاء هيبته، وحتى الحكومات كانت تسير في نفس الدرب، فأصبح واجبنا حماية الارستقراطي ممن هو دونه، ولم يُفكر إلَّا القلة من الناس في أن الرأسمالي يحتاج إلى نظام اجتماعي مُضاد لنظام الطبقات الذي كان سائدًا حينذاك.

ولا شك أن عدم إدراك وجوب هذا التحول هو الذي شوش على تفكير الطبقتين البورجوازية والاشتراكية على السواء. حتى في أيامنا هذه، نجد أن الاقتصادي النمسوي النابه جوزيف شمبتر، وهو الذي كان أُستاذًا بجامعة هارفارد من ١٩٣٢ إلى ١٩٥٠، وهو الخبير بالأحوال في أمريكا، نراه في كتابه (الرأسمال والاشتراكية والديموقراطية) يتساءل «أليست الرأسمالية هي الدور الأخير في انحلال ما نُسميه الإقطاعية؟»، وهذه الجملة لن تعني شيئًا للفرد الأمريكي، ولكنها تُعبر عمّا يُفكر به مئات الملايين من الأُوروبيين عُمالًا كانوا أو رأسماليين.

فلا عجب إذن أن أخطأ ماركس قراءة هذه المخلفات الاجتماعية، وفسّرها على أنها دلائل المستقبل، فلم يكن في مقدوره أن يتخيل الرأسماليين على أنهم طبقة «وظيفية»، بل كانوا بالنسبة له طبقة مُمتازة «حاكمة»، هم في نظره طُفيليات لا غير يأخذون أكثر بكثير مما يعطون أو يخلقون، رجال لم يبلغوا مكانتهم عن جدارة واستحقاق، بل عن طريق نفوذهم الشرير، وعليه فيجب طردهم عن طريق قوى الثورة. وفي الواقع كان ماركس دائمًا يعتبر «الدولة» مُترادفة مع «حكم الطبقات»، وتبعًا لذلك ظن أن الدولة سوف تنهار عندما ينعدم وجود طبقات.

ونسى ماركس – كما ربما ننسى جميعًا – أنه لا بُد من مرور أحقاب وأجيال بل وقرون حتى يُمكن لأُمة ما أن تستوعب إيديولوجيا جديدة وقانونًا اجتماعيًا جديدًا.

ففي ضباب عام ١٨٥٠ لم يكن في إمكان طبقة البورجوازيين ولا

طبقة العُمال – وهم جميعًا مغمورون في خضم حُكم الطبقات – أن يروا في الأُفق البعيد براعم القوى الديناميكية للعهد الرأسمالي الديموقراطي الصناعي. ولا أدل على تأثير التقاليد الإقطاعية في عصر ماركس من الحظ التعس الذي لاقاه فردينان لاسال (وهو يُعتبر الممثل الأول للاشتراكية الألمانية). فقد وقع في غرام كونتيسة جميلة وترتب على ذلك أن طلب هو نفسه مُبارزة مُنافسه ولقى مصرعه نتيجة لذلك؛ أي أنه اختار أسوأ أمثلة عهود الطبقات والإقطاع، ولقى مصرعه نتيجة لذلك. وماركس نفسه تزوج ابنة ارستوقراطي، هو المستشار الخاص لدويج فون وستفالن. ولذا نراه يحن إلى هذه الطبقة، فيضعها في طبقة أرفع من الرأسماليين من الوجهة الخلقية. ونراه يقول في «البيان الشرعي» أن الرأسماليين قد اكتسحوا كل المعايير الثابتة والقيم المحترمة وذاب في الهواء كل ما هو ثابت ودنس كل ما هو مُقدس. ونراه تبريرًا لهذا الرأي يُخالف الحقائق التاريخية الثابتة، فمثلًا عندما طرد بعض النُبلاء الاسكتلنديين مزارعيهم ليحولوا الأراضي الزراعية إلى حقول للصيد (وهو عمل وحشي خسيس، يُمثل الإقطاع في أبشع صورة) نرى ماركس يذكره على أنه مثال يدل على جشع الرأسماليين «زيادة في دخلهم من بيع حيوانات الصيد»، مُعتمدًا في استنتاجه هذا على مؤلف بريطاني صغير!

وفي القرن الحالي وقع في نفس الخطأ كثير من الناس فلاموا الرأسمالي على أخطاء الطبقات والإقطاع. وإني لذاكر لك اعترافات ستة من الشيوعيين السابقين، فمثلًا اجنازيو سيلون يذكر أثرًا شاهده وهو في الخامسة من عمره: أحد هؤلاء السادة وهو يطلق كلبه الكبير على خياطة

فقيرة مسكينة فيطرحها الحيوان أرضًا ويعضها ويمزق ثيابها بل وجسمها، وقد أثارت هذه العجرفة اجنازيو ولكنها ليست لها علاقة بالرأسمالية أبدًا. وهُناك أندريه جيد الذي جاب المستعمرات ورأى الكثير من المآسي حتى أَنه كره حياته هو، حياة الغنى والدعة والترف، بينما يجوع ويشقى كل من حوله. ولكن هذا الذي رآه هو من بقايا الطبقات ونظامها وامتيازاتها، وقد احتضن الشيوعين، ولكنه اصطدم بشرور الحياة السوفيتية التي كادت تشبه نظام الكهنوت القديمة. أما ستيفن سبيدر فيصف لنا شناعة امتيازات الطبقات، وكم صدمته الحرب الأهلية الإِسبانية، تلك الحرب التي أثارتها قوى الإِقطاع والاستبداد، لا قوى الرأسمالية. أما ريتشارد رايت فقد اندفع إِلى الشيوعية نتيجة للتمييز المضاد للسود (الزنوج)، وسوف أشرح لك هذا في فصل آخر، وأُبين لك أن التمييز العنصري لا يمت للرأسمالية بسبب.

ولم تكن المصادقة وحدها هي التي دفعت بِآراء ماركس للظهور بوضوح في عصرنا الحالي على يدي لينين وستالين، فهؤلاء الرجال نشأوا تحت حكم القياصرة وعاشوا في ظروف تُماثل ما كان في غرب أُوروبا قبل ذلك بمائة عام. وكان استبداد القياصرة المطلق يعتمد اعتمادًا كُليًا على امتيازات الطبقات، فأعطى الكثير منها للاستوقراطية وأعطى القليل للتجار وأصحاب المصانع والمتاجر.ولذا لم يكن في إِمكان أي مواطن روسي أن يعتبر صاحب مصنع أو متجر إِلَّا أنه أحد طبقة الممتازين، كما لم يكن في إِمكانه أن يظن إِمكان وجود حكومة ليست آلة في يد الطبقة العُليا.

وقد انغرس هذا الرأي في عقول الروس حتى الأعماق بدرجة أننا نجد أنه في العصر الحالي تعرض أحد كبار اقتصاديي السوفييت (أوجين فارجا) للتوبيخ لأنه كتب يقول «إنه يُمكن لحكومة رأسمالية أن يكون لها حرية واستقلال في تصريف أُمورها الاقتصادية بدون أن تكون وظيفتها خدمة الطبقة العُليا فقط». وهذا الارتباك نفسه يفسر نجاح الدعاية الشيوعية في الصين وكيف أن الجماهير الصينية التي اندفعت إِلى أحضان الشيوعية إِنما كانت تفعل ذلك هربًا من نفوذ وفساد الطبقات الحاكمة من المندارين (السادة)، وفي حقبة الثلاثينيات والاربعينيات من القرن العشرين لا يُمكن تسمية المعاهد الصناعية والتجارية الصينية بِأَنها رأسمالية إِلَّا في الأحوال النادرة، بل الواقع أنها تبرز ما كانت عليه في روسيا في بدء القرن الحالي (أي روسيا القيصرية) ومع ذلك ترى ملايين من الصينين يظنون أن هذا النظام الذي يكرهونه هو نظام رأسمالي يُماثل النظام السائد في الولايات المتحدة!

هُناك عامل آخر لم يره ماركس ولم يكن في إِمكانه أن يراه حينذاك، فقد ذكرت لك أن النظام الرأسمالي لا يستدعي تكوين نظام طبقات ولا يستدعي أن يعيش على نظام الأخذ من الغير. فالسنن الأمريكية تمنع ذلك، إِذ كان على الأمريكان أن يسلكوا طُرقًا أُخرى للحصول على الثروات.

إِذن فكيف أمكن للارتقاء الأمريكي أن يُهيئ من الوسائل ما يُمكن معه جمع ثروة – بل ثروة طائلة – بدون اغتيال ثمرات العُمال؟ كان أهم شيء من الرُقي والتقدم الفني في الوسائل الصناعية التي ابتدأت بمخترعات

ومكتشفات القرن التاسع عشر، ولم يعد هُناك داع للإنسان أن يستغل أخاه الإنسان إذ يُمكنه أن يستغل الطبيعة على مدى لم يكن في الإمكان أن نحلم به.

مُنذ مائتي عام كان النشاط الاقتصادي يعتمد على ثلاثة مصادر:

١) الأرض (زرعها وتعدينها).

٢) الحيوان (للغذاء والعمل).

٣) الإنسان (للعمل).

أما الطاحونة (التي تدور بالهواء أو الماء) فكانت تقوم بأقل من ٥% من القوى المحركة فقط.

وفي البلاد المتخلفة لا تزال هذه الأُصول سائدة، ففي الهند مثلًا يقوم الإنسان والحيوان بنحو ٧٠% من القوى الإنتاجية.. أما في البلاد الغربية فالحضارة تتجه إلى إنتاج القوى من الفحم والزيت والكهرباء، وأخذ المجهود الإنساني (العضلي) في التناقص التدريجي.

وإنك إذ ترى المصنع الحديث وقد أخذت الآلات الأوتوماتيكية الكهربية تدور واقتصر دور العُمال القلائل على مُلاحظتها وقراءة أرقامها والضغط على بعض الأزرار، لتذكرت ما سبق أن قاله أرسطو في كتابه «السياسة»: «لو أمكن أن تقوم كل آلة بعملها وحدها مطبقة في ذلك أوامر الغير، ولو أصبح المكوك يتحرك وحده، والريشة تلمس القيثارة دون أن تحركها أو تلمسها اليد، لما احتاج السادة إلى خدم ولا إلى عبيد».

ألا ترى أن ما رآه أرسطو حلمًا قد حققته الأيام، فأصبحنا في غير حاجة إلى عبيد. ولما كانت الآلات الأوتوماتيكية قد انتشرت هنا (في أمريكا) على مدى أوسع مما في أُوروبا، فإن الرأسماليين الأمريكان لم يعودوا في حاجة إلى عُمال مستعبدين، فليس لهم من مطلب. وبدلًا من ذلك وصل إنتاج الإنسان إلى رقم خرافي بفضل التصنيع الآلي (الميكانيكي). ولم يكن هذا بدوره مُمكنًا لولا رأس مال الرأسماليين، فقد وصل مبلغ رأس المال اللازم ليستغله كل واحد من العُمال ما بين ستة آلاف وثمانية آلاف دولار، بل يزيد عن ذلك في أحوال كثيرة.

أما في أيام «ما قبل رأس المال» فلم يكن الناس يستغلون ثرواتهم في مثل ذلك، فالأغنياء كانوا يقتنون العُملات الذهبية أو الفضية أو الكنوز أو العقار بمختلف أنواعه، وكانت الطبقات العُمالية ومن يُماثلها من الطوائف تُعارض كل تقدم فني وكل ابتكار، كما كان الحُكام المستبدون يتحكمون في أدق تفاصيل الإنتاج الصناعي ويعضدون هذه الطرق التثبيطية.

***

والآن فلنقارن الولايات المتحدة – بمستواها العالمي في استثمار رأس المال – بغيرها من البلاد حيث الاستثمار قليل ومحدود.

نجد أن صاحب العمل الأمريكي يستعمل آلات أكثر – أي رأسمالًا أكثر وعملًا أقل – ولذا يُمكنه أن يعطي مُرتبات أعلى من زميله (في البلاد الأُخرى) الذي يستعمل آلات أقل ويستخدم عُمالًا أكثر. والاتجاه إلى

زيادة رأس المال المستثمر (في الصناعة) ابتدأ مُنذ مائة عام، ولكن لم يظهر ذلك بوضوح كما هو ظاهر الآن. ولذا لم يكن في إمكان ماركس أن يُفسره التفسيري الصحيح، ولو أنه حاول بناء نظريته عليه، فهو بعد أن شاهد فظائع الحياة الاقتصادية، وتشغيل الأولاد اليافعين في المصانع، والأُجور التي تقل عن الكفاف، والتعطل (وكلها قد ورثها رأس المال عن العهود التي سبقته)، تراه يقول في كتابه «رأس المال» إن الآلة هي المنافس الأكبر للعامل، وهي تهدده دائمًا بِأَنه سيصبح لا لزوم له، فهي على هذا قوة مُعادية له.

فلم يكن ماركس يرى حينئذ أن الآلة على العكس من ذلك هي صديق العامل ومُنقذته، إذ تتيح له أن ينتج أكثر بمجهود أقل، وهي أيضًا تمكِّن المنتج من رفع الأُجور وتخفيض الأسعار، وبذلك يُمكن للعامل أن يكسب مالًا أكثر، ويشتري بضائع أكثر بنفس هذا المال.

إن ماركس أتى قبل زمنه بمائة عام، ولما شاهد ولادة رأس المال الديموقراطي تراءى له أن آلامها هي علامة سكرات الموت، ولم يتمكن من مُشاهدة مجهودات عُلمائنا ومُهندسينا ومُخترعينا الذين كانوا يعملون على تحويل صناعتنا إلى الإنتاج بالجملة بأسعار مُخفضة جدًا حتى يُمكنهم أن يقدموا للعمال بضائع رخيصة السعر، هذه البضائع التي نراها اليوم ضرورية كانت تُعتبر في زمن ماركس من الكماليات.

وأكثر من ذلك لم يكن في مقدور ماركس أن يتخيل أن هذا الإنتاج بالجملة نفسه سوف يجبر المنتجين على توسيع السوق المحلية نفسها

لاستيعاب بضائعهم، وأن هذا التوسع سيستلزم رفع الأُجور مع خفض الأسعار حتى يرتفع الاستهلاك. كذلك لم يكن ماركس في وضع يُمكنه من فهم أن الصناعات الجديدة بآلاتها المعقدة الدقيقة ستستخدم عددًا مُتزايدًا من العُمال ذوي الذكاء والدراية والكفاءة والثقافة، وأن هذا الاحتياج نفسه سيتطلب أن يكون مُستوى هؤلاء العُمال المادي والاجتماعي مُرتفعًا.

وفي الحق أن رأس المال الذي كان يُظن أنه سوف يكون عبئًا ثقيلًا على العُمال قد خفف الحمل عنهم في الواقع. وكما أن الرافعات (الونش) والحاملات والبكرات التي تُستعمل الآن في المصانع الأمريكية ترفع تلك الأحمال الثقيلة التي كانت تكسر ظهور العُمال، فكذلك رأس المال الديموقراطي قد مكَّن العامل من رفع ظهره ورأسه لا جثمانيًا فقط، بل من الوجهتين العاطفية والاجتماعية أيضًا، فقد أنهى تعاسته الاقتصادية وصيَّره المواطن الحر السعيد شأنه شأن غيره من المواطنين. وبذلك أصبح في إمكانه أن يتعامل مع غيره على قدم المساواة بدون أي شعور بالمهانة أو بالكراهية. وإني لأرجو يا عزيزي هنري أن يأتي اليوم الذي تحضر فيه إلى هنا وتصافح هذا العامل يدًا بيد.

النقابات في مُجتمع بلا طبقات

عزيزي هنري:

وصلني خطابك الأخير، وأسفت لحنقك عليّ، ولكني أرجو أن لا يكون ذلك الحنق قد بلغ حدًا يجعلك ترفض قراءة هذا الخطاب.

في الحق إني لم أقصد أبدًا أن أدلل على أن الرأسماليين الأمريكان كان عندهم من «النخوة والتعقل» ما جعلهم يعطون عُمالهم أُجورًا مُرتفعة. كلا ثم كلا، لم يكن الدافع لأصحاب الأعمال في الإقدام على ذلك مُجرد حب الخير – ما عدا الحالات النادرة – بل إن البعض لم يكن عنده من بُعد النظر ما يجعله يدرك مقدار ما يجنيه هو من زيادة القوة الشرائية للعُمال. والذين كان يراودهم الحلم السعيد في مكارم أخلاق أصحاب النفوذ الاقتصادي خلال القرن الماضي، هؤلاء أساءوا الحُكم على الطبائع البشرية، ولم يفهموها. كما أنهم غفلوا تمامًا عن تأثير عوامل المنافسة على الأسعار وعلى الأُجور سواء بسواء.

وإني لا أتردد لحظة واحدة في الموافقة على أنه في أمريكا أيضًا يجب أن تُنسب زيادة الأُجور وتحسين أحوال العُمال إلى ضغط نقابات العُمال نفسها، بل وأحيانًا جاء ذلك نتيجة لإضرابات طويلة باهظة التكاليف، ولم يكن هُناك بُد من أن تكون الأُمور كذلك، إذ لا يُمكن في الأحوال العادية لمخدوم أن يزيد أُجور عماله زيادة كبيرة ما لم يزد مُنافسوه الأُجور بنسبة مُماثلة. وهذا هو أحد الأسباب التي حدت ببعض المخدومين المتنورين إلى

الترحيب بمساعي نقابة ما لرفع أُجور عُمال صناعة من الصناعات، إذ كان هذا هو سبيلهم الوحيد لرفع أُجور عُمالهم هم في نفس الوقت الذي يرفع مُنافسوهم الأُجور أيضًا اضطرارًا، ولكن كانت الخطوة الأُولى تأتي دائمًا من جانب العُمال أنفسهم.

ولكن هذا التحسن العجيب في الأحوال المعيشية للعامل الأمريكي لم يكن في الإمكان الوصول إليه إلَّا بتغيير وسائل الإنتاج. وهذا بدوره يجب أن ينسب للرأسماليين، فهم لم يقدموا المال فقط، بل قدموا مهارتهم وخبرتهم وبُعد نظرهم، ومن ثم تشكلت الأحوال إلى الدرجة التي درت عليهم وعلى عُمالهم الخير العميم. إنك تراهم دائمًا يسعون وراء توسيع الإنتاج وتقليل النفقات وتحسين الصفات (النوع) وابتكار مُنتجات جديدة واستكشاف طُرق جديدة في التكنولوجيا والتنظيم على السواء. وكل هذا مكّن لهم – في وثبات مُتتابعة مُتلاحقة – أن يسجلوا مستوى مُرتفعًا في الإنتاج وفي الاقتصاد العام، ومن هذه الأرباح أمكن إجابة مطالب العُمال المتزايدة وإتاحة الفرصة لزيادة عدد العُمال.

أقول: لم يكن في إمكان ماركس أن يتوقع الدور الذي سوف تلعبه نقابات العُمال في تدبير الرأسمال، شأنه في ذلك شأنه في عدم توقعه كل هذا التقدم الفني العظيم في الصناعة.

والحق أنه لم يكن هُناك إنسان يتوقع كل ذلك قط مُنذ مائة سنة، وفي الحق أيضًا أن ماركس نادى بوجوب تأليف نقابات العُمال، ولكنه كان مُتشائمًا عن إمكان حدوث ذلك لِعدة أسباب ربما كان أهمها أنه (ماركس)

قد نشأ في مُجتمع أساس النفوذ فيه الشيع والطبقات، ورأى بنفسه أن كل اجتماع أو إضراب يقوم به العُمال يُقاومه البوليس بالهراوات بل بالنار، لذا لم يكن يتوقع أن يقوم مجتمع ديموقراطي ناضج مُتحرر من نفوذ الطبقات يمنح الرأسماليون فيه عُمالهم كل هذه الترضيات.

وكان من أسباب حصول النقابات هنا على مطالب أعضائها، قلة عدد العُمال نسبيًا في أمريكا عنه في أُوربا، فقد كان كثيرًا ما يحدث أن يُهاجر بعض العُمال من الولايات الشرقية الصناعية مُتجهين إلى الغرب كما كان يحدث أحيانًا العكس، فيُهاجر سكان الغرب إلى الشرق. وهؤلاء كانوا يرضون بِأُجور أقل من أُجور العُمال الثابتين. وبذا كانوا يجعلون مُهمة النقابات في الحصول على مطالب أعضائها — بِشأن زيادة الأُجور — في مُنتهى الصعوبة.

وفي الواقع أن الصورة هنا تختلف اختلافًا كُليًا عن الصورة في أُوربا، ويُنسب الجزء الأكبر من نجاح العُمال هُنا إلى روح عامة الشعب الديموقراطية، وإلى عطف الحكومة، فهي ليست حكومة طبقات، ولذا استغنى العُمال عن استعمال طُرق «حرب الطبقات». ومن الجهة الأُخرى (المضادة) لم يتبع العُمال تعاليم ماركس في معركة الطبقات السياسية، ولذا لم تجد الحكومة نفسها مُضطرة للمحافظة على مصالح غالبية الشعب نتيجة للشلل الذي تحدثه الاضطرابات الواسعة النطاق، وقد أدرك العُمال منطق هذا الموقف. ويُمكنك يا صديقي أن تفهم حكمة هذه السياسة لو أنك درست النظام الحزبي (نظام الحزبين في السياسة الأمريكية).

فلو أنك سألت جمهوريًا مُتحمسًا أو ديموقراطيًا مُتعصبًا أن يُبين لك الفرق بين سياسة الحزبين لشعر بالحيرة؛ ذلك لأن الحزب الجمهوري والحزب الديمقوراطي على السواء يتجهان إلى الشعب عامة (في الحصول على ثقته) ولا يتجهان إلى فئة خاصة أو جماعة بعينها. فلكي يصل أيٌّ منهما إلى الحُكم، ولكي يحتفظ بالسلطة يجب عليه اللجوء إلى جميع الناخبين.، وهو بذلك أحوج إلى أصوات العُمال منه إلى أصوات رجال الأعمال والمصارف والأطباء والتجار والمزارعين.. إلخ. ومعنى ذلك أنه لو ارتكب الحزب الحاكم أخطاء جسامًا، أو لم يخدم الأُمة كما يجب، أو إذا أخذته العزة بالإثم والغرور، فالشعب لا بُد أن يخذله في نهاية مُدة حُكمه، ويعطي الفرصة للحزب الآخر (المنافس) ليظهر مزاياه، وهذه ميزة يشترك فيها الجميع (كبيرهم وصغيرهم).

ومن هذا نرى أن الجهاز الحزبي الأمريكي يُناقض النظرية الماركسية كما شرحها ستالين (أمام المؤتمر السوفيتي الثامن عام ١٩٣٦)، وهي أن الحزب هو أرقى نظام الطبقات، وأن تعدد الأحزاب لا يوجد إلَّا في مُجتمع تسوده طبقات مُتعادية لا يُمكن التوفيق بين مصالحها (تذكر يا صديقي كم يكون الروسيون سُعداء لو أمكن لهم أن يختاروا بين مُرشحي حزبين مُتنافسين حتى ولو كان برنامج الحزبين واحدًا).

ولا يُمكن لأي من الحزبين أن يزدري أصوات العُمال أو يتجاهل مطالبهم، ففي عام ١٩٥٠ مثلًا قاد جيمس دف حاكم بنسلفانيا حملة ناجحة ضد من أسماهم «مجموعة صغيرة من الأنانيين». ودعا الحزب الجمهوري أن يعلن أنه لا يُمكن أن يفوز إلَّا على أساس أنه يُمثل جميع

الشعب، وحذت حذوه مجلة فورشن وهي التي كانت دائمًا لسان حال الرأسماليين. ويفهم العُمال هذا الموقف جيدا، ويعملون على الاستفادة منه، ولذا نرى مثلًا صمويل جومبرز – وهو من أعظم قادة العُمال في القرن العشرين – يدرك الفوائد الجمة التي ينالها العُمال من عدم الارتباط بِأَحد الحزبين (الجمهوري أو الديموقراطي)، ثم نراه يرفض بتاتًا أي مشروع لتكوين حزب عُمالي خاص، بل يُنادي بسياسة أُخرى، هي «مُكافأة أصدقاء العُمال ومُعاقبة أعداءهم». ولا تزال هذه هي السياسة التي يتبناها العُمال حتى اليوم.

لم يكن موقف العُمال هذا مسألة عارضة، كلا، فإن زعماءهم لم يُؤخذوا بسفسطة زملائهم الأوربيين، بل أدركوا أن الحصول على مطالب العُمال مُرتبط بازدياد الإنتاج، وهذا بدوره مُتوقف على مُجازفة رؤوس الأموال وإقدامها. وقد أوضح وليم جرين رئيس نقابات العُمال سنة ١٩٥٠ الموقف بقوله إن العامل مُستعد للتعاون القلبي مع المخدومين الذين يُعاملون عُمالهم بروح الإنصاف. وألح في وجوب التضامن (بروح الجماعة) بين النقابات والرياسات، في السياسة التي تعطي ربحًا أكيدًا. أما حرب الطبقات فهي طريقة الشيوعية ولا ينتج عنها إلَّا الضحايا والآلام والاضطهاد والمرارة.

وكذلك دافيد ديبونسكي رئيس نقابة ملابس السيدات وأحد كبار زعماء العُمال أدلى بتصريحات مُماثلة. ولا تنسَ أن هذه الصناعة قد تضخمت في المدة الأخيرة إلى أقصى الحدود نتيجة الإنتاج بالجملة، وقد ألح هو أيضًا في وجوب التعاون والتضامن لزيادة الإنتاج وتحسين الأحوال

العامة للصناعة.

ومن هنا لم ينشأ حزب عُمال في أمريكا، وليس من المنظور أن تنشأ «طبقة عُمال». ولم يكن ذلك نتيجة ضعف العُمال أو تهاونهم، وإنما نتيجة إدراكهم أنهم لو فصلوا جماعتهم عن باقي الُمة لأضروا بمصالحهم الذاتية، ولنتج عن ذلك فقدان الثقة وإثارة الشبهات التي سوف تضر بأَرباحهم المادية والاجتماعية، فالعُمال يدركون أن قوتهم تكمن في تعاونهم ومُشاركتهم لبقية الشعب في السياسة وفي الإنتاج على السواء. ولم يقف العُمال عند حد عدم تكوين حزب سياسي خاص بهم، بل إنهم غير حزبيين بكل ما في هذه الكلمات من مدلولات.

ومن الجهة الأُخرى تقف الحكومة على الحياد بين العُمال والمخدومين، ونراها تُناصر حقوق العُمال بنفس العزيمة التي تُدافع بها عن حقوق رأس المال، وهذا ينطبق على كل الهيئات من تشريعية وقضائية وتنفيذية، بل نراها كلها أميل إلى العُمال عادة.

وعلى ذلك رأينا تيودور رزوزفلت (الجمهوري) عند بدء دخوله الحياة السياسية في ولاية نيويورك، يسعى مع صوميل جومبرز لإستصدار قانون تحسين أحوال عُمال السيجار، وحتى عندما صار رئيسًا للجمهورية، كان يستشير جومبرز في قضايا العُمال ومشاكلهم.

ثم هُناك الرئيس فرانكلين روزفلت (الديموقراطي) الذي كان يهتم بمسائل العُمال، والذي أولى مشاكلهم همته وتصميمه، فاستصدر القوانين المفيدة لهم، ودفع قضاياهم دفعًا شديدًا إلى الأمام، ولولاه ولولا تشريعاته

لما وصلت حالة النقابات إلى ثباتها الحاضر ولا الأجور إلى مستواها الحالي.

وبين عهدي تيودور – وفرانكلين جاء الرئيس وودرو ويلسون الديموقراطي بمبادئه المثالية، ومن ذلك ترى أنه سواء كان الحُكم جمهوريًا أو ديموقراطيًا، فلم ينس أي رئيس أنه يخدم الشعب بأَجمعه، كل فرد منه وكل جماعة، ولم يرض أحد منهم أن يصبح آلة طيعة في يد طبقة مُعينة أو جماعة خاصة.

ولا أدل على استقلال رؤسائنا عن الرأسماليين من المقدار الضخم من النقد، بل من القدح الذي يصبه الأثرياء على كثير منهم (من الرؤساء) ولو أنك استمعت لمدة نصف ساعة لكل ما توصف به ذكرى فرانكلين روزفلت أو المثالب التي توجه إلى رئيس الجمهورية مثلًا لتأكدت أن الحكومات الأمريكية ليست آلة طيعة لخدمة مصالح الأثرياء.

ولو تحيزت حكومة ما مع الرأسمالية ضد العُمال أو مع العُمال ضد الشعب، لكان معنى ذلك أنها خالفت التزاماتها وخانت عهدها ولترتب على ذلك أن يفقد حزبها الغالبية في الانتخابات التالية وتسقط الحكومة تبعًا لذلك. في الحق أنه لا يتسنى لحكومة أمريكية أن تكون آلة طيعة لأية طائفة أو لأية طبقة.

القوة الشرائيّة

عزيزي هنري:

لقد سرني أنك وجدت في خطابي الأخير بعض النقاط التي لم تكن تعلمها، وفي الحق إنني أنا نفسي لم أفهم النظام الحزبي الأمريكي ومكان العُمال فيه إِلَّا بعد أن حضرتك إِلى هنا وقضيت بعض الأعوام حتى فهمت خفاياه ، ولذا فإِني أعطف عليك عندما تسألني – ونغمة التهكم لا تفارق صوتك – كيف إِذن أمكن للرأسماليين الأمريكيين أن يزيدوا ثرواتهم باستمرار ما داموا يرفعون أُجور عُمالهم إِلى هذه الحدود؟ وأنت تظن أني أخدعك بقولي هذا، ولكن صدقني يا هنري أنه لا تعارض البتة بين الحقيقتين، وهاك تفسير هذه المعضلة: فإِنه بفضل و(نتيجة) زيادة دخل العُمال أمكن للرأسماليين توسيع مشاريعهم وجني هذه الثروة.

وربما كان العامل الأوحد المهم الواضح في كل هذه الصورة المعقدة، ازدياد القوة الشرائية لملايين العُمال والزراع أو من نُسميهم الطبقة المتوسطة الواطئة. ومع أن هذا العامل جدير بِأَن يطرأ في كل دولة رأسمالية، إِلَّا أنه تم في الولايات المتحدة على مدى أوسع منه في أي مكان آخر.

إِن النظرية القائلة بِأَن زيادة القوة الشرائية (التي تستدعي حتمًا رفع الأُجور) هي عماد الرخاء، كثيرًا ما وصفت بأنها سفسطة. ومع أنها في الواقع تخضع لبعض الحدود والمواصفات إِلَّا أنها نظرية صحيحة في أساسها. ومن الواضح أنه لا يكفي مُجرد الاقتصار على رفع الأُجور وإِلَّا

كان معنى ذلك اضطرابًا اقتصاديًا واجتماعيًا خطيرًا مصحوبًا بتضخم مالي، وعندئذ يصبح ما ناله العُمال خياليًا أكثر مما هو حقيقي. ولذا، فلأجل أن يحدث الأثر المرغوب، لا بُد أن يسير رفع الأُجور جنبًا إلى جنب مع ازدياد الإنتاج. ويُمكننا أيضًا بالإضافة إلى ازدياد الإنتاج أن نزيد القوة الشرائية زيادة إضافية بخفض الأسعار، فيتمكن المستهلك من أن يشتري بضائع أكثر بنفس المقدار من النقد، وبذلك يصبح ازدياد القوة الشرائية؛ أي ازدياد الدولارات المتداولة (أي الطلب) مُتمشيًا مع ازدياد الإنتاج (أي العرض).

ولم يكن من اليسير دائمًا أن نُوازن بين هاتين الناحيتين — الطلب والعرض — شأننا في ذلك شأن بعض دول أُوروبا. فقد حدث أن فاق الإنتاج الطلب بمقدار كبير فحدثت أزمة حادة، وفي أحيان أُخرى ازدادت القوة الشرائية عن الإنتاج فحدث تضخم.

ثم جاء عام ١٩٢٩ وتضخمت القوة الشرائية نتيجة لعقد قروض عديدة، فحدث ما كان لا بُد أن يحدث: انتفاخ ثم انفجار.

ولا يُمكن أن نستفيد من ازدياد الإنتاج وحده أو القوة الشرائية وحدها، بل يجب أن يتوازن الاثنان توازنًا تامًا، إذ سوف يضطرب هذا الميزان لو حاول أحد الطرفين أن يضغط ضغطًا قويًا على الطرف الآخر. فإذا كان الاضطراب مُقتصرًا على جُزء صغير من الاقتصاد القومي، فيُمكن للأجزاء (السليمة) أن تقوّمه وتعادله، ولكن كثيرًا ما يعوق هذا التعادل عوامل أُخرى جامدة، مثل وجود قروض ذات فوائد باهظة أو

طرح سندات أو الارتباط بارتفاع في الأُجور لآجال طويلة، فلا يُمكن تخفيضها لتناسب الحالة، أو تباطؤ البيرقراطية الحكومية في تعديل تعريفة السكك الحديدية مثلًا أو أُجور المنافع العامة.. إلخ. ومتى اتسع نطاق سوء التعادل بين هذا العامل وذاك، فلا بُد من حدوث ضغط خطير تنشأ عنه الأزمة وهذه بدورها تزداد حدة نتيجة للخوف والذعر.

والصورة العامة تُوضح أن إنتاج كل نوع من أنواع البضائع في أمريكا قد تعدى نسبة زيادة السكان، وكذلك نراه فاق مثيله في أية دولة أُخرى من دول العالم، ولكن القوة الشرائية قد زادت بدورها بنسبة أكبر من نسبة زيادة الإنتاج هذه.

فلو أخذنا مثلًا المتوسط في خمسة وعشرين صناعة، لوجدنا أن أجر العامل الصناعي الأسبوعي كان عام ١٩٤٨ يبلغ ٣٦ و ٥٨ دولارًا، بينما كان ٧٢ و ١٢ دولارًا في ١٩١٢، ثم أصبح لا يشتغل في عام ١٩٤٨ إلَّا ٧ و ٣٩ ساعة في الأسبوع مقابل ٥ و ٥١ ساعة عام ١٩١٤. ومع أن قوة الدولار الشرائية قد نقصت، إلَّا أن العامل يُمكنه أن يشتري بِأَجره عن عمل ساعة واحدة (٤٧ و١ دولار في ١٩٤٨) أكثر مما كان يشتريه عن عمل ساعة واحدة عام ١٩١٤، وطبعًا أكثر مما يُمكن لأي عامل في أي دولة أُخرى أن يشتريه.

ولو قارنا قيمة الأسعار عام ١٩١٤ بمثيلاتها عام ١٩٤٨ مقدرة بأجر عمل العامل عن ساعة، لوجدناها أعلا في الأُولى عنها في الثانية، بل لم يكن في مقدور عائلة أي عامل أن تصل سنة ١٩١٤ إلى مستوى

المعيشة الموجود عام ١٩٤٨.

والعامل الآن يأكل أحسن وأكثر من ذي قبل، ويسكن منزلًا أجمل وأصح، والغالب أن يكون له منزل خاص بحديقة صغيرة، ثم أن الملايين من العُمال يقتنون ثلاجات كهربائية وغسالات وراديو وتليفون، والكثير عندهم جهاز تليفزيون. ومنازلهم مزودة بدفء أكثر، وضوء أسطع، عدا إن زوجاتهم وبناتهم كثيرًا ما يترددن على معاهد التجميل من وقت لآخر. وبالجملة يُمكن القول إن كثيرًا من عمالنا يستمتعون بحياة أطيب من حياة الطبقات المتوسطة في البلاد الأُخرى، ويجد كثير منهم ما يدخره بعد دفع جميع مصاريفه، يدخره في البنوك أو صناديق التوفير أو شراء الأسهم والسندات أو في شراء عقار. أما السيارة، فقد أصبحت جُزءًا ضروريًا من مُقتنيات العائلة، تستعملها في تنقلاتها من وإلى العمل، ثم في رحلاتها الاستمتاعية الأسبوعية أو السنوية، فترى النجار والسباك والنقاش يحضر لك في سيارته الخاصة، وإذا شاهدت عملية بناء منزل أو إصلاح طريق، لوجدت بجانبه العديد من سيارات العُمال، ولذلك أصبح على كل مصنع أن يُدبر موقفًا لسيارات مُوظفيه، اللهم إلَّا في المدن الكُبرى حيث الحركة أبطأ والأراضي عالية.

وليس غرضي من ذكر كل ذلك أن أُبين لك مدى تقدم عُمالنا من الوجهة المادية على مر الأيام فحسب، بل أن أُبين لك أن هذا التقدم لم يتم على حساب الرأسمالي، بل لم يكن هُناك داع لأن يتم على هذا الوجه.

***

ومن الواضح أنه لا يُمكن الحصول على الكثير لو اتجهنا وجهة واحدة فقط، فلو اقتصر مصنع ما، على رفع أُجور عماله المرة بعد الأُخرى دون أن يُقابل ذلك زيادة في الإِنتاج أو رفع في الأسعار لنجم عن ذلك خسارة ضخمة، ولأصبح لا مندوحة عن إغلاق المصنع؛ أي أن يصير كل ما ناله العُمال إِلى العدم. وفي الواقع كم خشى بعض رجال الأعمال من رفع أُجور العُمال رفعًا كبيرًا، ولكنهم كانوا كل مرة يجدون الأرباح تعود إِليهم سريعًا، بل ومتزايدة؛ نظرًا لازدياد المبيعات بدرجة غير مُنتظرة، وكلما زاد مكسب العُمال زادت أرباح العمل وبالتالي أرباح صاحب رأس المال.

***

في كل مُجتمع رأسمالي مُؤسس على أحدث طُرق الإِنتاج الحديث، نرى هُناك حاجة مُلحة إِلى توسيع أسواق التصريف، ولكن بينما نجد البلاد الأُوروبية تُجاهد في الحصول على أسواق خارجية نرى رأس المال الأمريكي مركزًا همه على السوق المحلية. وأرجوك يا صديقي أن تعيرني كل اهتمامك لأشرح لك هذه الصورة الخلابة للرأسمال الأمريكي: إِنه نظرًا لهذه الاحتياجات الداخلية ينمو هذا النوع من الرأسمال إِلى الدرجة التي تُقربه من هدف «المجتمع بلا طبقات». وإِليك التفسير:

يتحكم في الرأسمال الأمريكي عاملان مُختلفان ظاهريًا، أو هما انكماش المجهود البشري اللازم لكل وحدة إِنتاجية نتيجة لازدياد استعمال الآلات (أي ازدياد استعمال رأس المال) والثاني اتساع سوق مُنتجات الصناعة الحديثة، هذان العاملان لا بُد لهما في النهاية من أن يتوازنا.

فلو فرض أن العامل استطاع أن ينتج في ساعة واحدة ما كان يستغرق منه خمس ساعات، فالنتيجة الحتمية هي أن عليه أن يستهلك الآن خمسة أضعاف ما كان يستهلكه قبلًا – ما عدا طبعًا الجزء الذي يذهب للضرائب من دخله – وفي الواقع فإن رأس المال يضطر العامل إما أن يشتغل ساعات أقل أو يستهلك مُنتجات أكثر. وفي الواقع هو يفعل الاثنين، فكلما زاد الدور الذي يلعبه رأس المال في الإنتاج، زاد دور العامل في الاستهلاك، وقد اعترف ماركس نفسه بهذا القانون، ولكنه رفض أن يُصدق أن الرأسماليين يسمحون بذلك.

وفي الواقع نرى رجال الأعمال عندنا يُجاهدون في جعل كل سلعة في متناول الجميع، وغالبية هذه السلع نراها في البلاد الأُخرى قاصرة على طبقة مُعينة، وحتى الصناعي الكبير الذي تصفه الدعاية الشيوعية بأقذع صفات الأنانية، ينظر للعامل على أن له لونين: أولهما: أنه مُستخدم لا بُد أن ينال أجرًا. وثانيهما: – وربما كان الأهم – هو أنه مُستهلك له أهميته. فهذا العامل الذي كان يصفه ماركس بِأَن وظيفته الأساسية هي بائع – بائع لعمله – أصبح اليوم مُشتريًا لأية بضاعة يُمكن للرأسمالي أن ينتجها ويعرضها: هو الآن المستهلك؛ أي العميل والزبون الذي تُجاب مطالبه على الفور وكلما ازدادت مشترواته، حببه ذلك إلى قلب الرأسمالي وقربه إليه.

وإني أُؤكد لك إن غالبية الرأسماليين لا تنطبق عليهم الصفات التي ترميهم بها منشورات الدعاية الشيوعية، إنهم يرغبون في قرارة أنفسهم أن ينشروا سلعهم بين جميع الناس لا عن نفاق أو ما إليه، بل لشعورهم أنهم كأمريكان ينبغي عليهم أن يُحققوا لمواطنيهم حياة كريمة، فهم يريدون أن

يعيشوا هم وأن يعيش غيرهم أيضًا عيشة راضية.

وكنتيجة لهذا التفكير السليم أمكن للبعض الحصول على ثروات طائلة إما بدفع أُجور عالية لعمالهم تفوق أُجور أي عُمال آخرين، وإما بخفض الأسعار أو باتباع الوسيلتين معًا.

وهنا قد يبرز إلى المقدمة اسم هنري فورد، ولكن هُناك غيره كثيرون من أمثاله، وهذا المظهر هو الذي يحير من ينظرون إلينا بمنظار ماركس، فيدهشهم أن يروا المخدومين والعُمال يجنون الربح على السواء. إنها ليست حرب طبقة ضد أُخرى، بل تعاون طبقة مع أُخرى، أو على الأصح تعاون أفراد مُجتمع بلا طبقات لصالح الجميع ولفائدة الجميع على أوسع مدى.

ولا يُمكن أن يتم ذلك بِأُجور مُرتفعة فقط، فنحن إن لم نشجع مطامع العُمال ونستجب لمطالبهم الحقة فلن يُمكن لغالبيتهم أن يحسنوا إنتاجهم، بل أغلب الظن أن يتوقف البعض عن العمل عندما يشعر أنه كسب ما فيه الكفاية. وقد ينفق البعض الجزء الأكبر من مكاسبهم على الشراب والمسكرات أو المخدرات. ومن أجل هذا يساعد الرأسمالي الأمريكي عُماله في جهادهم للوصول إلى المساواة الاجتماعية، إذ عند ذلك تتحول القوة الشرائية (المكسب) إلى الحصول على مُختلف البضائع والخدمات، فيتحول عن تلك الآفات. وبذا نرى أن مقصد الرأسمالي أصبح يتفق مع أغراض المصلح الاجتماعي الذي يُجاهد في رفع المستوى الاجتماعي للعمال.

وهُناك طُرق كثيرة لاستثارة الرغبة في تحسين الأحوال المادية

والاجتماعية:

هُناك مثلًا البيع بالأجل (التقسيط)، فيُمكن للشخص أن يشتري ما يشاء مثل الملابس والراديو والأثاث والسيارة، بل المسكن نفسه، وذلك بدفع جُزء يسير في المبدأ، وتقسيط الباقي على أقساط لِعدة شهور أو سنوات. كما أن تحسين طُرق الإِعلان تغري العامل بالتطلع إِلى مستوى ارفع ولمعيشة أرقى، وذلك بترغيب الجميع في هاتيك الملابس والأجهزة الكهربائية والسيارات، بل وأدوات التجميل. وحيازة هذه المتع المادية وكذا الحصول على الدرجات العلمية والأجازات الدراسية تُمجد دائمًا بصفتها عوامل لزيادة الاستمتاع بالحياة وتقوية المركز الاجتماعي للشخص.

***

وهكذا نرى المسالك تفتح هنا وهناك، لا لكسب المال فقط، بل لإِنفاقه في تحسين حالة الشخص الاجتماعية. وكل إِنسان يُشجع طبعًا على ارتقاء هذا السلم الاجتماعي، وقد ارتقى البعض، وبلغوا ارتفاعًا مُذهلًا حقًا.

وفي هذه القارة الجديدة – لمجرد أنها جديدة – نرى الكثيرين قد ارتفعوا إِلى القمة وحصلوا من لا شيء على الثروة الطائلة والقوة والشرف. وعندما أصبحت نيوانجلند قديمة ابتدأ نمو الغرب (الولايات الغربية)، وعندها وجد المواطنون فرصًا وآفاقًا جديدة تتفتح للجميع.

والنظام الاجتماعي هنا أكثر استعدادًا للتشكل من مثيله في الأُمم الأُوروبية، ولذا تراه كلما ثبت وأخذ في الصرامة والجمود أغارت عليه

عوامل كثيرة وقلبته، إما بالمهاجرين الآتين من الخارج، وإما بالمهاجرة الداخلية من مكان إلى آخر، وإما بانقلاب اقتصادي يصير المليونير شحاذًا ويقلب الفقير إلى مليونير، ولذا ترى دائمًا الآلاف من الأشخاص غير المعروفين يظهرون بين الفينة والأُخرى، ويصلون إلى المراكز المرموقة بفضل همتهم ومجهودهم، كما أن كل محاولة من ناحية أية طبقة للاستعلاء على غيرها كانت دائمًا تبوء بالفشل الذريع.

ولكن كل هذه العوامل الخارجية لم يكن في إمكانها أن تبلغ ذلك لولا أن التقليد الأمريكي العظيم يُساندها. وذلك التقليد هو استعداد كل أمريكي في أي منحى من مناحي الحياة أن يعتبر مواطنيه مساوين له، وأن لكل إنسان أن ينال ما يستحقه تبعًا لميزاته وكفاءته وأعماله، وأن لا يسأل إنسان ابن من هو أو من أين أتى بل يسأل من هو نفسه.

وأنت لن تجد في تدوين سير الناس (أو في نعيهم في الجرائد) أية محاولة لإخفاء كيف وصل إلى الثروة والقوة مثلًا، مع أنه نشأ عاملًا أو بقالًا أو بائعًا للصحف. بل العكس هو الصحيح، فهذه الحقائق تذكر على أنها علامات فخار ودلائل على قوة الشخص ومواهبه. وجماع ذلك هو عدم إقصاء شخص ما لمجرد أنه ليس وريث عائلة ثرية أو مشهورة.

ونرى روح التفاؤل تسود المجتمع الأمريكي الذي يدعو كل فرد منه للصعود إلى أعلى. وهذه الروح علاوة على ظروفي الخاصة، هي التي أقنعتني بالحضور للولايات المتحدة. وعندما زرت هذه البلاد عام ١٩٣٥ ظننت أن نظرة التفاؤل والأمل المنتشرة بين أهل هذه البلاد هي نتيجة

لعدم تعرضهم للذعر من حدوث حرب أو غارة، وهو الذعر الذي كان يقض مضاجع أوروبا. ولكني في السنوات التي تلت ذلك آمنت أن الأمريكان مُتفائلون لأنهم لا يستسلمون لعوامل الحسد والحقد وحرب الطبقات.

ولا يوجد مستحيل هنا، فإذا لم يتم شخص ما يأمل فإنه يتركه لأولاده وأحفاده ليتموه بعده. وكم أتمنى أن تتذوق أنت طعم هذا الشعور. إن إمكان النجاح، ثم موقف المساعدة الذي يقفه من نجحوا تجاه من لم يصلوا بعد (للنجاح) يجعل الجميع سعداء حتى أُولئك الذين لا ينتظر أن ينجحوا نجاحًا كبيرًا. إن السعي وراء السعادة هو أهم من الحصول على المال أو شراء المخترعات العديدة، ويفسر الأمريكي هذا المسعى بأَنه جماع حياته: حياته الروحانية وحياته المادية على السواء.

فرص جَديدَة

عزيزي هنري:

وعدتك أن أشرح لك لماذا يلقى الفرد في أمريكا فرصًا عديدة للتقدم أكثر مما يجده في مُجتمع الطبقات، كما أني أريد أن أوضح لك أن هذه الفرص لم تأتِ نتيجة لإحسان الطبقات العالية على من دونها ولا هي اكتسبت عن طريق الكفاح الثوري، بل إنها نشأت من الضرورة الحتمية لنظامنا الاقتصادي، فلم يكن هنا مفر منها مُنذ اليوم الذي أخذ فيه رأسماليونا يستعملون الآلات الموفرة للعمل.

أنت لا شك تعلم أن استهلاك القوى (الكهربائية وغيرها) لكل عامل يشتغل في الصناعة أو التعدين هي في أمريكا ثلاثة أمثالها في أُوروبا، وهذا يدلك على مدى إحلال الآلات محل الإنسان. وبطبيعة الحال كانت نتائج هذا التقدم الفني بعيدة المدى، غير أن طبيعة هذه النتائج كثيرًا ما أُسيء فهمها، إذ أن هُناك تياريت مُتعارضين.

التيار الأول: هو أن إدخال هذه الآلات الموفرة للعمل قد يدل للوهلة الأُولى على اتجاه مُعاكس للعمال، إذ أن كل آلة لا بُد أن يتبعها الاستغناء عن عدد من العُمال الذين تحل محلهم، وهؤلاء يصبحون نتيجة لذلك مُتعطلين. وعدا ذلك قيل أن الآلة تنتزع المهارة من العمل نفسه، إما بحكم أنها تقوم بالأعمال الدقيقة بطريقة أوتوماتيكية وبسرعة كبيرة، وإما بتقسيمها عمل الصانع الماهر الواحد إلى أجزاء عديدة مُبسطة يتم كل

منها وفقًا لأُنموذج مُعين (كما هو الحال في صُنع الأحذية بالطريق الآلي الحديث على خطوات مُتتابعة).

وكانت هذه الآثار التي ترتبت على التقدم الفني في الصناعة هي التي أقلقت ماركس، إذ ظن أن النتيجة الحتمية هي استبدال العُمال المهرة بآخرين أدنأ في الكفاءة وثم استبدال هؤلاء بدورهم بالنساء والأطفال اليافعين، وقد حدث ذلك فعلًا وقت اختراع آلة الخياطة: تصور هذه الآلة البريئة بل أبرأ الآلات، صديقة أُمهاتنا. هذه الآلة، عندما حاول فرنسي يصنع ملابس الجيش أن يستعملها، هاجمه فريق من طائفة الخياطين وهشموا آلته وأوسعوه ضربًا. واخترع أمريكي موديلا آخر لماكينة الخياطة، ولكنه لم يشأ أن يجرّبها خوفًا من قطع عيش العديد من النساء اللاتي يشتغلن حائكات!

ولكن هل كان في الإمكان إيقاف تيار التقدم الآلي؟! كلا، لقد جاءت آلة الحياكة وظهرت آلات عجيبة غيرها. – جاءت وبقيت – وانتشرت ولمست بيدها السحرية كل الصناعات اليدوية القديمة، وحولتها إلى صناعات آلية ميكانيكية. وكان دور الانتقال هذا بمشاكله العديدة، هو الذي حمل كارل ماركس على أن يتنبأ بنشوء ما سماه «جيش صناعي احتياطي»، جيش سيزداد عدد أفراده يومًا بعد يوم، وسيزيد وجوده الأُجور انخفاضًا، والعُمال تعاسة، ثم لم يجد ماركس مخرجًا من هذا ولا مجالًا لهؤلاء إلَّا الخدمة في منازل الأغنياء. وأظنك تعلم كيف كذبت هذه النبوءة حيثما ترعرع رأس المال، بل إن مما له دلالته أن أزمة خدم المنازل ظهرت أول ما ظهرت وعلى أشد ما تكون في أكثر البلاد رأسمالية، وهي الولايات

المتحدة.

وعلى العموم اتخذت الحوادث طريقًا مُخالفًا تمامًا لما تنبأ به كارل ماركس، إذ كان يظن أن الازدياد الهائل للآلات الموفرة للعمل، قمين بأن يترك كل الصالحين للعمل متعطلين، ومن ثم يقتصر الأمر على تشغيل القلة الضئيلة من العُمال المهرة لو صحت استنتاجاته، ولكنا نرى أنه حتى في أشد أيام أزمة عام ١٩٣٠، كان عدد المتعطلين لا يزيد على ٢٥% من مجموع العُمال، وأما في الأيام التي تلت الحرب الأخيرة، فلم تزد هذه النسبة على ٣.١٢%.

فلا بُد إذن من أن يكون هُناك عامل آخر هو الذي غير الاتجاه الذي تنبأ به كارل ماركس، عامل لم يكن في إمكان ماركس أن يراه في أيام الأدوار الأُولى لنشوء الرأسمال الصناعي. هذا العامل هو بلا شك الطلب المتزايد على العمل (والعمال) لإنتاج مُنتجات جديدة مُتزايدة، وخدمات جديدة بدلًا من الاقتصار على البضائع القديمة، مثل الملابس والأثاث وأدوات الحرارة والضوء. وفي كل عام نرى إضافيات لهذه الكشوف اللانهائية: أدوية جديدة، ومستحضرات، وبلاستك، وخيوط صناعية، ونايلون، ثم هُناك الآلات الكثيرة التي تعتمد على الكهرباء والجازولين، ثم هُناك العمل والمجهود المطلوب لتحضير مشاريع ورسوم وبناء وصناعة كل هذه الآلات. فالاستخدام والتخديم كانا دائمًا ودائمًا أبدًا في حالات فيضان وتغيير، ولكن لم يكونا أبدًا في حالة فناء أو زوال، بل إنه بالعكسساير نمو السكان مسايرة تامة.

وهُناك نقطة أُخرى لا بُد لي من ذكرها إذ أن لها أهمية خاصة، تلك هي نبوءة ماركس بزوال العُمال المهرة وإحلال آخرين محلهم أقل دراية، تلك أيضًا لم تصب الهدف. حقيقة إن كثيرًا من المهن التي تحتاج إلى مهارة قد زالت، ولكن في نفس الوقت جد غيرها يحتاج إلى نفس المهارة، بل وأحيانًا إلى مهارة أكثر، وإن كانت مهارة من نوع آخر.

وكانت هذه المهن الجديدة في ميادين جديدة، وكثير منها لم يكن داخل المصنع، بل كان في المكتب أو العمل الفني. فهُناك علاوة على العُمال اللازمين لتركيب وإدارة وملاحظة ومُراقبة هذه الآلات الكثيرة المعقدة، المهندسون اللازمون لبناء هذه الآلات بالإضافة إلى زملائهم الذين يقومون بتركيبها وإدارتها للإنتاج. وكثير من المصانع كمصانع دي بونت تُستخدم في معامل المباحث مهندسين وكيماويين وعُلماء بالطبيعة وغيرهم من الاختصاصيين، يربو عددهم على عدد جميع العُمال الذين كانت تستخدمهم الشركة في مصانعها مُنذ خمسين عامًا. ثم فكر في الإخصائيين الاجتماعيين وعُلماء النفس ومُوظفي العلاقات العامة والرسامين... إلخ، وكلهم إخصائيون ولم يكن أحد يتصور وجودهم عام ١٨٥٠. ولقد زاد العمل المكتبي تبعًا لازدياد تعقد الطرق الفنية الحديثة، وتبعًا لمطالب الحكومة في ميادين الضرائب وحماية العُمال والإحصائيات.. إلخ.

مُجمل القول أن الاتجاه الحديث هو زيادة عدد المهرة من لابسي البنيقات البيضاء (أي الذين يشتغلون في المكاتب) ومن الفنيين والإقلال من غير المهرة ومن ذوي المهن اليدوية. فمثلًا في إحصاء للموظفين قامت

به مدرسة وارتون التابعة لجامعة بنسلفانيا ظهرت زيادة كبيرة في العُمال الحاصلين على مُؤهلات عالية، ففي خلال المدة بين سنتي ١٩١٠ و١٩٤٨ زاد عدد العُمال المتخصصين وأشباه المتخصصين بنسبة ٤.٥ – ٧ ٪، بينما زاد الملاك (للمصانع) والمديرون والموظفون (وهذا لا يشمل المزارع) ٧.٢ – ١١٪ وزاد الكتبة وأشباههم ٥.٦ – ١٢.٦٪، أما موظفو البيع والتوزيع فزادوا ٥.٠ – ٦.٢٪. وانخفض عدد العُمال غير المهرة بنسبة ضخمة تتراوح بين ٢٤.٩، ١٠ في المائة، ومع أن أكثر هذا الانخفاض كان في عُمال الزراعة، إلَّا أن انخفاضهم في الأعمال الزراعية كان – ١١.٣ – ٦.٥٪. وعلى العكس من ذلك ارتفع الصُناع والمقدمون (ملاحظو العُمال) ومن إليهم بنسبة ١١.٤ – ١٣.٩٪. أما عدد العُمال الذين يشغلون (يديرون) الآلات، فقد ارتفع بنسبة ١٤.٤ – ٢١٪ (ملاحظة إدارة الآلات).

وقد لا تظهر الصورة واضحة كل الوضوح؛ وذلك لأن بعض الذين يديرون الآلات ليسوا من العُمال المهرة، ولكن حتى لو فرضنا أنهم كلهم من هذه الطائفة (غير المهرة) فإن زيادتهم تُعادل النقص في عُمال الزراعة، ويبقى بعد ذلك الزيادات في الطوائف الأُخرى من المستخدمين المهرة. ولكن أظنك تُوافقني على أن عامل الإدارة يجب أن يكون في مستوى أرفع من مستوى العامل اليدوي، فضلًا عن أن العمل نفسه هو في العادة ذو أجر أكبر فوق أنه أقل إرهاقًا وأكثر جاذبية. واستلزم هذا الاتجاه وجوب الاستزادة من المؤهلات العقلية والثقافية في أغلب الوظائف، إذ لا يُمكن مُسايرة الزيادة في الإنتاج بغير هذه المؤهلات، ولا يُمكن لأي رجل أعمال

أمريكي أن يتجاهل هذا الاتجاه، وإلَّا أُصيبت مشاريعه بالعقم وباءت بالفشل. ومن الجهة الأُخرى نرى أن المهارة الشخصية والذكاء والابتكار وقوة الخيال تنتج نجاحًا سريعًا وفلاحًا أكيدًا، ولذا نرى رجال الأعمال يبحثون دائمًا عن العقول المبتكرة المخترعة، فكيف يحصلون عليها؟

لا أظن أن عندنا في الولايات نسبة من الأبناء الأذكياء أكثر مما في أية دولة أُخرى، ولكنا نفترق عن غيرنا في أمر هام، ذلك هو أننا ندفع أبناءنا دفعًا إلى الأمام، فنحن من جهة لسنا غارقين في نظام الطبقات الذي من شأنه الاحتفاظ بالوظائف العالية لأبناء العائلات العريقة، بل إنا لا يُمكننا أن نطيق ذلك، إذ أن هذه النجهية سوف تُكلفنا الكثير، بل الكثير جدًا. وحتى لو ترك الأمر لأثريائنا أنفسهم ليختاروا بين هذه الطريقة (اختيار أبناء العائلات) وبين الطريقة الحالية لفضّلوا طريقة الانتخاب بالكفاءة فقط. إنهم مُضطرون – اضطرارًا – للبحث عن الكفايات أينما كانت وعن الذكاء والمهارة حيثما وجدا بغض النظر عن الأصل والفصل.

وهُناك حكاية لها دلالتها تُروى عن المستر مورجان (الأب) البنكير الشهير. سأل مورجان مدير إحدى الجامعات أن يرشح له شابًا يرجي له مُستقبل باهر، فأجاب المدير بِأنه يعرف طالبًا في مُنتهى الذكاء والمقدرة وفوق ذلك «فإن والده ووالدته من سلالة العائلات الأولى (أي التي كانت أول من هاجر)، وهم أعضاء في أرقى النوادي». فرد عليه مورجان بِأَنه غير مُهتم بسلالة الطالب بل بكفاءته، إذ هو لا يبحث عن حصان أصيل (لاسطبلاته) بل عن شخص سوف يتولى مركزًا تنفيذيًا هامًا.

ولأجل أن نفهم هذا الوضع على حقيقته، دعنا نتذاكر الأيام الخوالي، أيام الملوك وبطانتهم وبلاطهم وإسرافهم: كم هو مُضحك أن نقرأ حتى في القرن التاسع عشر عن مظاهر السخرية والاستهزاء التي كان يُقابل بها الملوك كل مشروع لاستغلال المواهب الكامنة في الناس، أو في البلاد! في الحق لا يُمكن تصور مقدار الضرر الذي سببه «مجتمع الطبقات» هذا بإِهمال الكنوز الذهبية التي كانت تكمن في البشر خلال كل تلك العصور: كان هناك ركود تام عام محكوم به على الحكومة والجيش والأعمال والفنون والوظائف والطوائف، إذ كان زمام الأمر في يد عديمي الكفاءة والأهلية من سلالة العُظماء والبُلهاء ذوي الدم الأزرق!

وقد مضى – أو كاد – عصر البُلهاء هذا في أُوروبا أيضًا، ولكن الرأسماليين عندكم لم يقدروا بعد قيمة الكفايات الشخصية كما هو الحال في الولايات المتحدة. فأمريكا هي البلد الوحيد الذي طرح نهائيًا احترام تلك القيم الخيالية التي كانت تُقام لمجتمع الطبقات البائد، ولذا ترانا هنا نهزأ بمن يحاول أن يقيم أرستوقراطية من أي نوع كانت. وهذا أيضًا هو السبب في أن القوة الذهنية هنا تنتج مائة ضعف ما كان ينتجه العمل الشاق أو الاستغلال المهين المعيب.

***

ثم هُناك اتجاه آخر لم يدركه ماركس، بل لم يكن في إمكانه التنبؤ به، فأنت تعلم أنه تنبأ بِأَن الصناعات سوف تتجه تدريجيًا نحو التركيز. وقوانيننا المضادة للاحتكار تمنع أية مؤسسة من ابتلاع (امتلاك) صناعة ما

بأكملها، ولكنها لا تمنع من أن تكون صناعة ما بأكملها في يد عدد قليل من المؤسسات، ولكن يُوازن هذا التركيز عاملان: أولهما نشوء صناعات جديدة ومُنتجات جديدة ومشاريع جديدة تنشأ كل يوم باستمرار. وقد تنبأ البعض – في وقت ما – بأَن عصر الاختراعات الكُبرى قد ولى، ولكن ها قد كذّبتهم الأيام، فهُناك المنتجات الكهربائية والراديو والتليفزيون. ومع كل هذه المخترعات ومع غيرها الأقل شأنًا، كانت تنشأ مشاريع متوسطة أو صغيرة وجد فيها الكثير من الرجال فرصًا مؤاتية لهم.

وعلاوة على ذلك أمكن تعويض (معادلة) تركيز الصناعات بالخدمات الإِضافية التي استلزمها البيع والإِصلاح والمحافظة على كل هذه المنتجات. وهذه الخدمات يتعيش منها كثير من الصُناع والمصانع الصغيرة في الصناعات المعروفة من قبل (مثل الساعات والأحذية والملابس وبناء وإِصلاح المنازل). ثم إِن المستحدثات الجديدة بما لطبيعتها من تعقيد ودقة، استوعبت عددًا كبيرًا من الصُناع الإِضافيين: خذ مثلًا صناعة السيارات تجدها قد أوجدت رزقًا لعدد لا يحصى من الناس في محطات البنزين وخدمة السيارات. هذا فضلًا عن ورش الإِصلاح ومحلات بيع السيارات الجديدة والمستعملة والإِطارات والبطاريات وقطع الغيار، وكلها لا مندوحة عنها لمن يستعمل السيارة.

وكذا الحال في آلاف المحلات التي تتجر في الأدوات والأجهزة الكهربائية وصناعة الراديو، وكلها تستلزم من المهارة والحذق مثل، بل أكثر مما كان، يطلب من العامل الماهر والصانع الفنان فيما سلف.

وقد نشط التعليم نتيجة لذلك، إذ أن اتساع مجال الأعمال وتنوع الفرص دفعًا الجيل بعد الجيل إلى أن يُطالب بمزيد من التسهيلات في مجال المعرفة والتعليم.

ولما كان هذا الموضوع هامًا، فسوف أكتب لك عنه بالتفصيل في الخطاب القادم.

دعني أسمع منك يا هنري.

التعليم في مجتمع بلا طبقات

عزيزي هنري:

شكرًا كثيرًا على ردك السريع، وعلى تعليقك على ما كتبه ماركس بخصوص التعليم في النظام الرأسمالي، وحتى أنت أبديت بعض الشكوك في إمكان تطبيق أقواله في هذا الخصوص على الولايات المتحدة. وقد رأيتُ من الواجب أن اطلع على أقواله في كتابه «رأس المال» ووجدته ينقل رأي أحد مُمثلي الرأسمالية وهو رأي «الجهالة أم الصناعة» القائل بِأَن أصحاب الصناعات يفلحون عندما لا يستثار الفكر وعندما نعتبر المصنع آلة أجزاؤها الرجال. وتصور دهشتي عند البحث عن هذا المصدر الذي شاء ماركس أن ينقل عنه، فقد وجدت أنه كتاب (تاريخ المجتمع المدني لفيرجسون) وهو مطبوع في أدنبره عام ١٧٧٦. وأفكار فيرجسون واستنتاجاته ربما كانت لها قيمتها في عصر طفولة المشاريع الرأسمالية، ولا بُد أنها أصبحت عتيقة حتى في عصر ماركس نفسه. ولا أظنني في حاجة إلى أن أقول إن الآلة في الصناعة الأمريكية لا تتكون أجزاؤها من رجال، وإن الطريق الذي سلكته الولايات المتحدة الأمريكية الرأسمالية لعلى العكس تمامًا مما توقعه ماركس بشأن منع التعليم عن العُمال حتى يظلوا غارقين في دياجير الجهالة والانحطاط أملًا في أن لا يثوروا على أعمالهم اليدوية المملة.. هذا الاحتمال لم يخطر على بال الرأسماليين الأمريكان أبدًا، بل إن التعليم كان دائمًا في مُقدمة أغراض الأُمة جمعاء، وبمرور الزمن صارت هذه

الرغبة معناها إتاحة الفرص للجميع للاشتراك في التعليم العالي. وإني لا أعلم عن حادث واحد حاولت فيه الطبقات الثرية أن تُقاوم هذا الاتجاه فيما عدا الجنوب حيث لم يحصل السود على المشاركة في فرص التعليم إلّا أخيرًا، ولكني سأشرح لك مسألة الزنوج في خطاب آخر.

وهل كان في الإمكان أن يفعل الأثرياء غير ذلك؟ فكر في الحاجة الملحة المتزايدة للرجال المثقفين الذين ترغب الصناعة في استيعابهم، ففي كل مكان هُناك بحث عن الكفايات وعن رجال ذوي معرفة لملء الوظائف الكثيرة ولتقديم خدمات أفضل، ومُنتجات أحسن، وحتى في يومنا هذا وقد بلغ عدد الطلاب في الجامعات غايته، نرى طلبًا مُتزايدًا على المهندسين والكيماويين والأطباء وعُلماء الطبيعة وغيرهم، ولذا كان لا بُد لنا من توسيع مدارسنا وكلياتنا وجامعاتنا.

والرأسماليون لم يكتفوا بأَن يكونوا أبعد الناس عن مقاومة حركة زيادة فرص التعليم للجميع، بل كانوا في مقدمة صفوف القائمين بحركة توسيعه. وكانت تبرعاتهم السخية أكبر مُساعد في هذا السبيل، ولم يكن كل هذا إلّا تفاعلًا طبيعيًا، فأنا في بلد ارتفع الكثير من قادته من قاع الفقر، ونتيجة لذلك يشعر الكثيرون أن من واجبهم مُساعدة غيرهم على أن يصلوا بنفس الطريق، ونرى الكثير منهم يدفع تبرعات مالية كبيرة، أو ينشى منحًا دراسية في مُختلف المدارس والكليات. ولكن ربما كان أقوى الدوافع لذلك هو الاهتمام الشخصي المستنير، هو الاحتياج إلى مُساعدة كل كفء، والاتجاه إلى نظام تعليمي غير طبقي، وهو المرء المتمكن في التقاليد الأمريكية.. هذا الاتجاه هو نفسه الصبغة العملية للنظام الرأسمالي الأمريكي.

والآن فلننظر للنتائج الثابتة الناتجة من كل ذلك: أنت لا بُد تعلم أن شئون التعليم في الولايات المتحدة متروكة للولايات والهيئات المحلية والمعاهد الخاصة. ولما كانت الولايات تختلف بعضها عن بعض من حيث المقدرة (المالية) والتقدم الثقافي، فلا معدى من أن نرى التعليم في بعض الولايات الجنوبية الفقيرة في حالة يرثى لها من التأخر رغمًا عن المساعدات التي تبذها الحكومة الفيدرالية (الرئيسية) المركزية). وقد ازداد انتشار التعليم بين كل الأعمار بسرعة فائقة في الحقبة الأخيرة، ولكن كانت الزيادة أكبر ما تكون في سن ١٤ – ١٧ عامًا. ومعنى ذلك زيادة انتشار التعليم العالي، وأما في نيويورك، فإن التعليم إلزامي حتى سن السادسة عشر. وازدياد الإقبال على المدارس العالية لم يكن مُمكنًا إلَّا بفضل النظام الدراسي الديموقراطي، وفي أغلب البلاد الأُوروبية نرى أن الزمن الأساسي للتعليم الذي يشترك فيه كل الأطفال يصل إلى سن التاسعة أو العاشرة فقط، ولذا فإن الصغار الذين لا يتمكنون من دخول المدارس العالية في سن مُبكرة يجدون إنه من الصعب جدًا دخولها بعد ذلك. أما في الولايات المتحدة، فالتعليم الأساسي (الإلزامي) يستمر حتى الثانية أو الثالثة عشرة، ولذا يسهل عليهم دخول المدارس العالية، إذ أن هذه تقبل الطلاب ابتداء من الثانية عشرة. وفوق ذلك، فإن المدارس العالية العامة وهي التي تؤمها الغالبية من الأولاد، مجانية. بل أنهم يعطون الكُتب بالمجان ويقدمون غذاء طيبًا بثمن تافه جدًا.

قارن هذا بما هو حادث في روسيا السوفيتية، إن المنشور الثالث من أكتوبر عام ١٩٤٠ لم يحدد مصروفات عالية للتعليم الجامعي فقط، بل

للسنوات الثلاث الأخيرة من التعليم العالي أيضًا. وفي ذلك العام بالذات طُرد من المدارس ستمائة ألف طالب روسي لعجزهم عند فع هذه المصروفات.

فإذا ما تدرجت إلى أعلا مراتب التعليم الأمريكي تجد الصورة أدعى للإعجاب، ففي أكتوبر عام ١٩٥٠ كان ٢.٣٤٤.٥٠٩ من شباب أمريكا يدرسون في الكليات والجامعات وما يُماثلها من المعاهد، وغالبية هؤلاء نشأوا في عائلات متوسطة أو فقيرة.

والكثير من هؤلاء الطلبة يحصلون على مطالبهم المالية أثناء الدراسة إما عن طريق المنح الدراسية أو عن طريق القيام بعمل من الأعمال في أوقات الفراغ، فبعضهم يقوم بالتدريس أو البيع أو قيادة سيارات التاكسي أو الخدمة في المطاعم.. إلخ. ثم لا تنسَ أن هُناك الكثيرين في شتّى مناحي الحياة من أسفلها إلى أعلاها يدرسون القانون أو الفن أو العلم أو أي موضوع يشاءون في أوقات فراغهم، وترى الكليات والجامعات في المدن العديدة تنشئ دراسات مسائية، بل قد تكون الدراسات المسائية في بعض الأحيان أكثر من النهارية، وإذا وجد الشخص الموظف نهارًا أنه لا يمكنه إتمام دراسته الجامعية في الوقت المقرر، وهو عادة يتراوح بين أربع وست سنوات فما عليه إلَّا أن يأخذ دراسة مسائية لمدة أطول، يحصل في نهايتها على درجة أو إجازة تُؤهله لمهنة فنية أرقى من مهنته الحالية. ومما له دلالة في هذا الباب أيضًا أن طالب الوظيفة لا يُسأل عن مدى ما تعلمه وعن أجازاته وشهاداته فقط، بل ويُسأل أيضًا عن المراكز والوظائف التي سبق له شغلها.

وعقب الحرب العالمية الثانية صدر إجراء هام جدًا قُصِدَ به نشر التعليم العالي، وهو ما سُمي أي لائحة حقوق المجندين. وتنص على منح كل من اشترك في تلك الحرب اعتمادًا ماليًا يكفيه للدراسة في الجامعة، أو في أي معهد تخصص مُماثل لمدة متوسطها ثلاث سنوات ونصف. ولكن لا تظن أن العدد الذي ذكرته لك هو نتيجة لهذا الإِجراء، إِذ بانقضاء عام ١٩٥٠ كان أكثر شيوخ الحرب قد انتهوا من دراساتهم ولم يبقَ منهم في الكليات إِلَّا ٦٠١.٧٥٣ فقط.

ورسمًا لسياسة المستقبل نرى الدكتور جيمس كونانت مدير جامعة هارفارد يلح في ازدياد الروح الديموقراطية للنظام المدرسي بأجمعه، وذلك في مقالة عنوانها التعليم في مُجتمع بلا طبقات عام ١٩٤٠. ثم طالب في كتاب أصدره عام ١٩٤٨ بِأَن تُتاح فرص التعليم العالي لكل ذي موهبة مهما كان فقيرًا أو من بيئة مُتأخرة، ثم جاء الرئيس ترومان واقترح برنامجًا على نفس هذه الأُسس.

ومع أن كل هذه المطالب لن تتحقق في التو والساعة، إِلَّا أن الاتجاه لا يُمكن أن تخطئه العين، فالاعتبار الأول والأهم هو أن التوسع الاقتصادي يستدعي استكمال تعليم العدد المتزايد من العُمال ومن أبناء العُمال، وبارتفاع مستوى تعليمهم تنشأ لديهم مطامع جديدة اقتصاديًا واجتماعيًا.

***

أراني كدت أنسى مكتباتنا العامة، فهي أيضًا دليل على عدم وجود

طبقات، وقبل أن أحضر إلى هنا، كنت أعجب لاهتمام الأمريكيين بإنشاء وتضخيم المكتبات العامة، وأتساءل لماذا كان كارنجي وأمثاله يقدمون مبالغ طائلة لهذا الغرض، ومُنذ ذلك الحين أخذت أدرك الدور الهام التي تلعبه المكتبات في تثقيف البالغين. وأنت ترى هذه المكتبات في كل المدن، كبيرها وصغيرها، بل إن الموجود منها في المدن الكبيرة مُتعدد الفروع، وهي مفتوحة في الصباح وفي المساء، وتقيم المعارض من وقت لآخر، وتُنظم المحاضرات في شتّى المواضيع ولمختلف البيئات من الناس. ويُمكن لأي إنسان أن يدخل المكتبة ويستعمل ما يشاء من الكُتب في غرف المطالعة بدون أي إجراءات حتى ولا ذكر اسمه، فإذا أردت استعارة كتاب ما لمطالعته في منزلك، وجب أن تكون من أهل المدينة، وعندئذ يُمكنك أخذ تذكرة استعارة بدون أي ضمان مادي أو شخصي. ومن هذا نرى أن كل شخص يُمكنه القراءة والدراسة في المكتبات، وهي مستكملة، ومقاعدها مريحة، وموظفوها من رجال ونساء في غاية الكفاءة، فضلًا عن استعدادهم الدائم لمعاونة كل سائل. وقد قام التعليم الأمريكي لجمهرة الشعب بالكثير من الخدمات لا من حيث زيادة مقدار ما يعملون وما يكسبون، بل في مُساعدتهم على الارتقاء الاجتماعي.

وحتى لو رجعنا إلى عام ١٨٨٠، لوجدنا أن جيمس برايس وجد أن المعرفة في الولايات المتحدة مرتفعة المستوى وعادة القراءة أكثر انتشارًا مما هي في أي بلد آخر. ولكن من الوجهة الأُخرى، قد يكون مستوى التعليم بين الأثرياء عندنا أقل مما هو في بعض البلاد الأُوروبية، ولكن ذلك أيضًا يدل على أن المجتمع خالٍ من وجود الطبقات، وهوة عدم الثقة التي كانت

تفصل بين العُمال والزراعيين غير المتعلمين من جهة، وبين المثقفين ثقافة عالية (ومنهم الرأسماليين) من جهة أُخرى، أخذت تضيق باستمرار. وكان للتعليم الفضل في استبدال الفصل بين الطبقات بالتعاون في العلاقات الإنسانية وفي الإِنتاج وفي السياسة وفي الحكم.

الكساد والطمأنينَة

عزيزي هنري:

شكرًا على خطابك الأخير، أظننا (أنا وأنت) لسنا في واقع الأمر بعيدين عن بعضنا، إذ أن غايتنا واحدة:

إنك تذكر لي أن الفوائد التي يجنيها العامل لن تساوي الكثير إن هو لم يشعر بالطمأنينة، وإني لأراك مصيبًا في قولك إنه ما دام العامل يشعر باحتمال تعرضه للتعطل دون أن تكون لديه من الموارد ما يُقابل به هذا الخطر ولا ما يُقابل به أخطار المرض والحوادث وكبر السن، فسيبقى دائمًا أبدًا في خوف منا لمستقبل، ثم أنت تقول إن هذا هو الحاجز (السد) الذي يفصل العامل عن الطبقات العالية. ووصفك هذا قد يصدق على العامل المريكي في الجيل الماضي، ولكنه لا ينطبق على الأحوال الحاضرة:

فأولًا نرى أن عدم وجود ضمان – وهو «السحاب» الذي كان يظلل الصورة المنيرة البهيجة – هو في الواقع مظهر من مظاهر انعدام الطبقات، إذ أن الطبقات المتوسطة وكذا الزُراع يُقاسون من هذه الكوارث مثل ما يلقاه العُمال تمامًا، بل حتى الرأسماليين لم يسلموا منها تمامًا. وإني أظن أن عدد ضحايا الكساد العظيم الذي بدأ سنة **١٩٢٩** واستمر عِدة سنوات، من خراب وانتحار كان بين الرأسماليين أكثر منه بين العُمال. وأعني بذلك أن النسبة كانت أكبر بين الأثرياء الذين شعروا بأَن الأزمة هدمت حياتهم، وأنه لم يعد في مقدورهم أن يعيشوا المعيشة التي ألفوها،

فهؤلاء تأثروا أكثر من الذين كانوا يكسبون قوتهم يومًا بيوم. وقد تقول «أنه من الطبيعي أن يكون لدى الرأسماليين الكثير ليخسروه»، وربما كان قولك هذا صحيحًا، ولكن صدقني أن من بقى منهم على قيد الحياة بعد كساد عام ١٩٢٩ لا يزال يُصاب بالرجفة عند أقل انفعال!

وسوف أُوافقك على أنه في النظام الرأسمالي الديموقراطي لا يُمكن تجنب موجات الكساد، ولكني لا أُوافق على أن كسادًا يُماثل كارثة أعوام ١٩٢٩ – ١٩٣٣ هو شيء لا مفر منه، أو أنه من المظاهر المحتومة لنظامنا الاقتصادي أن يترك العُمال ليواجهوا أزمات التعطل والمرض وما إليهما من الشدائد بدون تلقي أية مُساعدة، بل العكس هو الأصح، إذ أن إنتاجنا الضخم يسمح بتكديس احتياط كاف لحمايتهم وإعطائهم قدرًا معقولًا من الأمن الشخصي. ونحن لم ندرك ضرورة ذلك إلَّا أخيرًا؛ أي مُنذ الحرب الأخيرة، فأمكننا مُساعدة المحتاجين منا داخل البلاد، بينما أمكننا إنقاذ الملايين من شعوب البلاد الأُخرى من الموت جوعًا.

وربما راق لك أن لا تصدق هذا التوكيد، إذ هو لا يتفق مع الصورة التي كانت تبرزها لك المصادر الأُخرى. فقد قيل لك مثلًا إن الطبقة الحاكمة من الرأسماليين سوف تترك الملايين تجوع مُفضلة ذلك على التضحية بنصيب مما تملك مهما بلغت الدولة من الثراء. ومن المحزن أن الكثيرين ممن يلقون لك بمثل هذه الأقوال يجهلون الحقائق كل الجهل، إذ هو يؤمنون إيمانًا عميقًا بأَن الرأسماليين يُؤلفون دائمًا طبقة، بل عصابة حاكمة تسن القوانين تبعًا لصوالحها، وإن كل ربح للعامل معناه خسارة لرأس المال، هذه تخيلات واستنتاجات لا تنطبق بتاتًا على الولايات المتحدة.

وحتى في أُوربا، لا تتفق حقائق الواقع مع الصورة الماركسية، ودعنى أذكِّرك أنه مُنذ زمن طويل وضَعَتْ كثير من الدول عِدة قوانين لحماية العُمال من التعطل والحوادث والمرض والشيخوخة، بل حتى ألمانيا الإِمبراطورية – حيث يخيم على الرأسماليين ظلال من بقايا نظام الطبقات – كانت من أوائل البلاد التي دشنت هذه الإِجراءات، فلماذا إِذن يُظن أن هذه الحماية مُضادة للرأسمالية الأمريكية؟!

في الواقع أن الولايات المتحدة كانت قد تأخرت عن بعض بلدان أُوروبا في ميدان الضمان الاجتماعي، ولكن يُمكن تقصي أسباب ذلك في الأجواء النفسانية التي تعيش فيها الأُمة الأمريكية. ففي الماضي، كانت كلما نشأت أزمة (اقتصادية) وجد الناس فرصًا جديدة لنشاطهم وبدء حياة جديدة. وكانت هذه الفرص التي لا نهاية لها تجعل الجميع يمرحون بعقلية من لا يحمل همًا. ولم ير أحد ثمة ما يدعو لاتخاذ أي احتياط، فأهملت الأُمة الضمان الاقتصادي كما أهملت الاستعداد الحربي.

واستمر الحال كذلك حتى جاء الكساد الكبير، فأخذ كل واحد يحصي خسائره ومكاسبه ويُعدد التزاماته. ويُمكن القول أن عهد فرانكلين روزفلت عام ١٩٣٣ كان بدء سن مجموعة ضخمة من القوانين والإِجراءات لحماية العُمال من التعطل والمرض والحوادث والشيخوخة. وأهم هذه القوانين قانون الضمان الاجتماعي الفدرالي الذي زاد مقدار تعويض العُمال في حوادث العمل، وأمَّن عليهم (في جميع الولايات) وسن إِجراءات التأمين ضد البطالة. وعلاوة على ذلك أنشأت الشركات الكُبرى صناديق المعاشات لمستخدميها. وإِنك لترى الآن الغالبية العُظمى من العُمال

يتمتعون بتأمين على الحياة، فضلًا عن تأمين على الصحة وعلاج بالمستشفيات، ويدفع جل أو كل ذلك أصحاب الأعمال. وفوق ذلك حتمت الحكومة على كل البنوك وصناديق التوفير أن تؤمِّن تأمينًا إجباريًا على كل مبلغ توفير أو إيداع يقل عن عشرة آلاف دولار، وذلك حتى لا تضيع مبالغ التوفير أو حسابات الأفراد في البنوك لو وقع كساد كذلك الذي شاهدته البلاد في الماضي. وقد شجع هذا الإجراء روح التوفير، فارتفعت حصيلة صناديق التوفير من ٤١ بليون دولار عام ١٩٣٣ إلى ١٧٥ بليون دولار عام ١٩٥٠ ، ومن كل هذا نرى أن تأمين العامل قد تغير تغيرًا كاملًا خلال السبعة عشر عامًا الماضية، فلم يعد العامل يخشى التعطل أو المرض أو الحوادث. فإذا أضفت إلى ذلك كله حصوله على معاش شيخوخة قدره مائة دولار (أو أكثر) شهريًا، لوجدت أنه أصبح ينظر باطمئنان إلى السنوات المقبلة، حيث يتمتع بمعاش معقول مُضافًا إليه بعض ما سبق أن وفره هو لنفسه من مال، هذا إلى جانب بعض الأعمال البسيطة. ثم لا تنسَ أن تضيف إلى ذلك ما سوف يقدمه له أبناؤه من مُساعدات، كل ذلك يجعله يستمتع في شيخوخته براحة نالها عن جدارة واستحقاق.

***

وحتى عدم الأمان وهو السحاب الذي كان يظلل حياة العامل قد أخذ يزول سريعًا في الولايات المتحدة، وبزواله ينتهي آخر مصدر للخلاف بين الطبقات. ولا تظنن أن هذا كله قد تم نتيجة لحرب بين الطبقات. كلا، فإن الإضرابات التي أُثيرت للمطالبة بالمعاشات والضمان لم تكن أعنف من تلك التي كانت للمطالبة بزيادة الأُجور، وما ذلك إلَّا لأن فائدة العامل لم

تُعتَبر قط سببًا في خسارة صاحب العمل.

ولست أنكر أن كثيرًا من أرباب الصناعات أبدوا خوفهم من تزايد العبء عليهم نتيجة لاشتراكهم في تكاليف صناديق المعاشات والضمان الاجتماعي، تمامًا كما سبق لهم أن ظنوا أن رفع الأُجور سوف يُسبب لهم الخراب، ولكنهم لم يخربوا في الماضي، بل انتعشت صناعتم وازداد إِنتاجهم، وفي هذه المرة أيضًا سوف يأمنون على مشاريعهم وعلى أنفسهم ويضمنون ازدهارها.

وهذا يقودني إلى ملاحظة ذكرتها في خطابك الأخير وهي ترديدك نبوءة ماركس الشهيرة في قوله: «إِن أزمة عاتية سوف تكتسح النظام الرأسمالي وتزيله من الوجود». وقد وجد كثير من الماركسيين في أزمة الكساد المعروفة تحقيقًا لهذه النبوءة، وهم يتوقعون تكرارها على مدى أوسع، بل إِن الحُكام السوفييت يُجاهدون للتعجيل بها، وذلك بتهديد أمنا الداخلي والخارجي. ولكنني مقتنع أن هذا التطلع لا أساس له، ولن يتحقق لهم ما يبتغون، وذلك لِعدة أسباب، منها أولًا أن أزمة **١٩٢٩** نشأت عن ظروف خاصة، سببها التوسع في الاقتراض بدون تعقل نتيجة للمضاربات الجنونية التي عمّت الشعب كله، ولن يحدث ذلك مرة أُخرى، فإِن الوضع لم يعد يسمح بتكراره أبدًا.

بل إِن الخوف الذي اكتوى به الأمريكان عام **١٩٢٩** هو نفسه الذي يحميهم الآن من تكرار ما حدث. فمُنذ عشرين عامًا كنت ترى أن كل عائلة وكل مؤسسة، بل وبعض الجماعات والولايات، إِما مفلسة أو على شفا الإِفلاس نتيجة لإِعسار بعض الناس أو الشركات أو البنوك

وعدم إمكانها الوفاء بالتزاماتها، ونتيجة لذلك شعر كل أمريكي – مهما كان عمله أو مركزه – بالحاجة إلى الأمان والضمان، وهذا الشعور جعل من الممكن اتخاذ إجراءات لم يكن في الإمكان تطبيقها من قبل لولا ما حدث، مع أن كثيرًا من الاقتصاديين بعيدي النظر كانوا قد أوصوا بها قبل ذلك بزمن طويل.

وأخذت أنظمة المعاهد المالية وعادات الناس في الصرف والاقتراض والتوفير، تتغير من أُسسها. والكثير من الأمريكان يسخر من عادات الأوربيين في التوفير. إنهم هنا يحبون إنفاق المال وشراء الملابس الجديدة والأثاث الحديث والسيارة الجديدة رغمًا عن أن السيارة القديمة قد تكون صالحة للاستعمال. إن من شأن كل هذا أن يزيد في توسيع الأعمال، ولكنهم يعادلون هذا الإنفاق الطائش بالتفكير العاقل، كما أن المؤسسات الصناعية الكُبرى قد أصبحت أكثر حيطة من ذي قبل، وزادت احتياطها السائل إلى أربعة أمثال ما كان عليه عام ١٩٢٠.

وهذه التغيرات كان بعضها نتيجة الحيطة والحذر الاختياري من جهة المؤسسات، ولكن الحكومة من جانبها عملت الكثير لتشجيع هذا الاتجاه، ففي خلال سنوات الحرب كان العُمال يتكسبون ويربحون الكثير، فجاءت الحكومة وشجعتهم على استثمار أمواله هذه في سندات التوفير الحكومية. كل هذه التدابير تدلك على التغيرات الحاسمة التي اتُّخذت في أعقاب الكساد الكبير، فالعقيدة القديمة «ارفعوا الأيدي» التي كانت تمنع الحكومة من الداخل الفعال في الحياة الاقتصادية قد طُرِحَتْ جانبًا نهائيًا، وتولى الحكم رجال ليسوا اشتراكيين ولكنهم تحملوا مسئولية حماية الأُمة من تكرار

الكوارث الاقتصادية، وعملوا على زيادة الضمان الاقتصادي في شتّى المناحي، بل يُمكن القول أن تفكير الأُمة جمعاء قد تغير، وأصبح أشد الرأسماليين مُحافظة وجمودًا لا يُحبذ عودة الحرية الاقتصادية المطلقة التي كانت سائدة في الماضي، بل إِنهم الآن ينعتون تلك الحرية بِأَنها كانت «فوضى».

وقد أخذ الاقتصاديون في داخل الحكومة وخارجها يدرسون عوامل الكساد دراسة وافية عاكفين على بحث وسائل منعه، وإِن وجودنا تحت نظام ديموقراطي لكفيل بِأَن يكشف لنا طُرقًا جديدة للتنظيم الاجتماعي. وقد يظن «المجتمع المستبد» – الذي يتبع عقيدة ثابتة – نفسه معصومًا من الخطأ، أما نحن هنا في أمريكا فإِننا نشعر بالتحرر في التجربة والتعلم والتغيير.

وهُناك الآن مشاريع عديدة تنتظر التنفيذ، وكثير منها يقع في مجال الأعمال العامة، فمن الميادين التي تنبيء بكثير من النجاح هُناك: تنظيم مجاري الأنهار بإِنشاء الخزانات ومحطات القوى الكهربائية، وكلها مشروعات يُمكن تنفيذها فورًا في أي مكان يصبح مُهددًا بعدم وجود الكفاية من العمل (للسكان). وفوق ذلك نرى أن الوسائل التي اتخذت لزيادة تأمين الأفراد قد قوت مركز الاقتصاد القومي، فإِن القوة الشرائية (المدخرة) وهي الممثلة في الأموال الموجودة في صناديق المعاشات وصناديق التأمين وأموال الضمان الاجتماعي وأموال التوفير، كل هذه تحدث تعادلًا في التيارات، فهي من جهة تمتص جُزءًا من الربح السائل الذي كان حريًا أن يحدث تضخمًا ماليًا في أوقات الرخاء، وهي من جهة أُخرى سوف تنفع

في أوقات الشدة والحاجة إليها. وهي بهذا الوضع تُساعد بلا شك في شد أزرنا عند حدوث أي كساد في المستقبل.

وفي الحق لقد اكتسبنا الكثير من الخبرة العملية من هذه التجربة: فمثلًا عند انتهاء الحرب الأخيرة – أي عندما كاد الرخاء أن يفلت زمامه من أيدينا – وضعنا «الفرامل» على الائتمان (الاقتراض) للأغراض الشرائية للأفراد، وعندما تباطأ هذا الاتجاه، حللنا الرباط شيئًا ما، وكان ذلك عام ١٩٤٩ عندما ازدادت مخاوف الناس. وعندئذ لم تكتف الحكومة بتخفيف قيود الاقتراض فحسب، بل اتجهت بالمشاريع الإنشائية إلى المناطق المهدد أهلها بالتعطل. وبهذا تحسنت الأحوال المحلية تحسنًا سريعًا. ولم يأت خريف عام ١٩٤٩ حتى كاد هذا الكساد قد زال تمامًا.

وإنا لا نؤمل أن نمحو موجات الارتفاع والانخفاض في الاقتصاد محوًا تامًا؛ وذلك لأن هذه التموجات تقلبات مُتعاقبة لا بُد منها شأنها شأن فصول السنة. ولكنا نجهد أنفسنا في تمهيد وتسوية هذه التقوسات في الموجات الاقتصادية لتخف حدتها، كما إنا مُصممون على حماية أهلينا من زمهرير الشتاء الاقتصادي. وها أنت قد رأيت كم فعلنا لمقاومة حدوث كساد في المستقبل، ورأيت لماذا لا يُمكن أن يُؤخذ كساد عام ١٩٢٩ على أنه تعزيز لنظرية ماركس، بل إني أرى أيضًا أن ادعاءه عن الازدياد المستمر في التقلبات الاقتصادية هو أيضًا رأي غير سليم حتى من الوجهة النظرية.

فلقد كان ماركس مُؤمنًا بعقيدة ثابتة تتلخص في أن أصحاب الأعمال – وهم المتصفون بالجشع في رأيه – سوف يحولون دائمًا بين العامل وبين

حصوله على نصيب عادل من ثمار عمله، ثم إن لهم من القوة والنفوذ ما يجعلهم ينفذون ذلك، وتكون النتيجة أن العُمال لا يُمكنهم أبدًا أن يحصلوا على قدر من المال يُمكِّنهم من شراء هذا الإنتاج المتزايد. وإذن لا بُد – في نظره – أن يتبع ذلك – من وقت لآخر – تشبع في الأسواق بالمنتجات مما يسبب الكساد الشديد في البلاد والتعاسة والبؤس للعُمال. وكل هذه الاستنتاجات أقنعت ماركس بأن السبيل الوحيد لتفادي هذه الكوارث القاسية هو اضطلاع الحكومة المركزية برسم كل المشاريع وتنفيذها.

ولكن ها قد بينت لك فيما سبق أن أصحاب الأعمال الأمريكان لا يملكون الآن شيئًا من القوة أو النفوذ السياسي أو الاقتصادي، وإن كنت لا أنفي أنه كان لهم شيء من ذلك فيما سلف. كما أني أوضحت لك أن العُمال اليوم يستنفدون جُزءًا – بل جُزءًا كبيرًا – من الإنتاج الصناعي الأمريكي. فإذا كان قد حدث كساد رغمًا عن ازدياد قوة الشراء لدى العُمال، فلم يكن ذلك نتيجة لرغبة أصحاب الأعمال في إحداث هبوط اقتصادي.

بل إن أصحاب الأعمال يخشون الكساد بقدر ما يخشاه العُمال، ولا أدل على ذلك من أن الكساد سبب إفلاس ثلاثين ألف بيتًا تُجاريًا في عام واحد، كما أن ٧٥٪ من جميع المؤسسات الكُبرى خسرت أموالًا قدرت بستة بلايين دولار. ومن هذا نرى أنه لو أُتيح للرأسماليين عندنا أن يتكشف لهم الغيب، لبذلوا كل ما وسعهم من جُهد لمنع حدوث أي كساد. ولكن لا يُمكن للأسف الشديد التنبؤ بأمثال هذا الحدث، مهما أُوتي الاقتصاديون من مقدرة. وطالما لا يُمكن لأرباب أعمالنا ولا لمجالس

إدارات مُنظماتكم أن يتحكموا في تقلبات الطقس ولا أن يمنعوا الحروب والاضطرابات في كل مكان وزمان، كما لا يُمكنهم منع الاكتشافات والمخترعات الحديثة، فكذلك سوف يفشلون أحيانًا فيما يرسمونه من مشاريع وما يتنبأون به من أحداث.

***

وسوف يُقابلنا في هذا الباب تناقض ظاهري عجيب لم يخطر على بال ماركس: ذلك هو أنه كلما ارتفع مستوى معيشة العُمال وازدادت قوتهم الشرائية وبالتالي ازداد نفوذهم في الصناعة وفي السياسة، كلما تعذر منع التقلبات الاقتصادية.

وليس من العسير أن تقع على تفسير ذلك التناقض، إذ أنه من السهل – في حدود معلومة ضيقة – التنبؤ بدقة عن مقدار المطلوب من المقومات الضرورية للحياة. أما الطلب على ما يتعدى ذلك – وخصوصًا في الكماليات وأشباهها – فمن العسير التنبؤ بمقدار الإقبال عليه أو العزوف عنه، إذ أن ذلك سوف يخضع لتقلبات كبيرة نتيجة لعوامل اقتصادية وسيكولوجية عديدة. فمثلًا مُجرد إشاعة أن الأسعار سوف تنخفض، نراها تُحدِث هبوطًا فجائيًا عنيفًا. كما أن إشاعة ندرة سلعة ما – من هذه السلع يتبعها طلب مُتزايد شديد، وينتج عن ذلك أنه كلما جاوز ربح العامل حد الإبقاء على الحياة تعذر التنبؤ بمقدار الطلب، كما يتعذر تجنب زيادة الإنتاج.

وعلاوة على ذلك، قد تزيد حِدة الكساد نتيجة لارتباط أصحاب

الأعمال بأُجور عالية لآجال طويلة — وهو ما تحاوله نقابات العُمال دائمًا — وبذلك يُفقد التوازن بين منسوب الأُجور ومنسوب ارتفاع الإِنتاج؛ أي يختل التوازن بين التكلفة والأسعار.

***

ومن كل هذا ترى أن السبيل الوحيد لجعل اقتصاد الأُمة أمرًا يُمكن التنبؤ بتقلباته وخاضعًا لعوامل التوازن، هو أن نتنكر لكل ما كسبه العُمال في أمريكا؛ أي أن نهبط بالأُجور إلى حد الكفاف، وأن يتقبل العُمال فورًا وبدون تذمر كل تغيير في حد الأُجور وفي ساعات العمل، إذا تطلب ذلك مُحاولة منع انكماش السوق، ولا أظن أن هُناك أمريكيًا واحدًا يقبل ذلك. ولو أنك كنت تطلب الأمان والضمان ولا شيء غير الأمان المطلق، فاتبع هذا الطريق، وهو نفس الطريق الذي اختاره السوفيت ونتج عنه ما طنطنوا به من عدم وجود أي بطالة.

ولكن دعنا نبحث ما وراء هذا اللغز السعيد (لغز عدم وجود بطالة): فنرى أنه بدلًا من زيادة الإِنتاج أحيانًا — وهو جريمة الرأسماليين الشنعاء — يقترب السوفيت جريمة أشنع وأبشع هي «إنتاج ما هو أقل (من المطلوب) بصفة مُستمرة»، ولم يُعرف في طول حكم السوفيت مُنذ ١٩١٧ أنه أمكن سد حاجيات الغالبية العُظمى من العُمال أو الزراع. فلم يكن في وسع أحد من هؤلاء التُعساء أن يحصل على كفايته من المأكل أو الملبس ولا المسكن (طبعًا) مما يُمكن أن يُقارن بما يحصل عليه الأمريكي حتى في أشد أوقات الكساد. وحتى الصحف السوفيتية لم تنكر أنه في بعض الأحيان اضطرت

الدولة لتخفيض الكيف في سبيل زيادة الكم. أما الإضاءة بالكهرباء، أما الراديو والساعات ووسائل التدفئة، أما هذه السلع وهي التي أصبحت من ضروريات حياة العُمال في الدول الرأسمالية الاستغلالية، فلا زالت تُعتبر من الكماليات البعيدة المنال للُعمال الروس. وبطبيعة الحال، فإن هذا الإنتاج الواطئ يجعل الطلب ثابتًا ويسهل التنبؤ بمقاديره، إذ أن كل ما يُنتَجُ يُستهَلك بشراهة بغض النظر عن سعره أو مُواصفاته.

والسبب الثاني في استقرار الاقتصاد الروسي هو بدوره أمر لا يُمكن لشعب حُر أن يتذوقه، فالقادة الروس يُمكنهم دائمًا أن يُوازنوا اقتصادياتهم تبعًا لتغير الظروف، فالعامل الروسي بكل رشاقة (وسهولة) يُمكنه مُلاءمة أجره وساعات عمله وظروفه، بل وأحواله المعيشية والعائلية تبعًا للتوجيهات والأوامر التي يتلقاها من الحكومة. فبمجرد أن يقول المتكلم بلسان الحكومة أن معيارًا ما للأُجور أو للإنتاج هو الذي يسعد المواطن «ستالين» أن يراه، يُسارع الجميع بالتطوع في العمل ساعات إضافية (حتى بدون أجر) أو بقبول ساعات عمل أقل، أو أجرًا أقل، أو حتى قبول تموين أقل. ثم مَنْ هذا الذي يرفض التطوع، وهو يعلم أن هذا معناه الذهاب إلى مُعسكرات السخرة؟ نعم يا صديقي، يشتغل الجميع، بل ويشتغلون طول الوقت لأنه ليس لهم الحرية في المخالفة؛ ولأنه لا يوجد الكفاف للاحتياجات الضرورية. وعليك أن تفعل ذلك وتستمر في عمله حتى يواتيك الحظ – بأي طريقة وبأي وسيلة فتصبح من الطبقة البيروقراطية – (العالية).

ولكن ألا تظن لا يا صديقي أن هذا الأمان مُرتفع الثمن جدًا؟ أظن

أن الأفضل من هذا أن ننتج أكثر من المطلوب دائمًا ونتعرض أحيانًا لنتيجة ذلك، وإلّا لما أمكن الوصول إلى «الإنتاج الضخم» وهو الذي عدّه ماركس ولينين – بحق – أساس التقدم الاجتماعي. والعُمال الأمريكان يُؤمنون بهذا الرأي ويعملون على توسيع الإنتاج وزيادته، وبذلك يرفعون مستوى معيشهم، حتى ولو صاحب هذا التقدم وجود شيء من عدم الثبات. وعُمالنا يعلمون أنهم لا يُمكنهم الحصول في وقت واحد على دخل عالٍ وأمان كامل، وهم يفضلون حياة طيبة، حتى ولو تعرضوا للتقلّبات الاقتصادية من وقت لآخر. وكل ما يطلبونه هو ضمان معقول ضد الكوارث الشنيعة – وهذا قد حصلوا عليه – ولكنهم لن يرضوا بأَمان مُطلق مُقابل الثمن الذي يدفعه العامل الروسي من حريته، بل لا يُمكن لمخلوق أن يرضى بهذا، لو أنه قارن بين حقائق الحياة الأمريكية والحياة الروسية.

قوة إنتاجيّة غير مُقيَّدة

عزيزي هنري:

إنك يا صديقي لا زلت ذلك الخصم المهاب الذي كنته في مُناقشاتنا الممتعة في الأيام الخوالي، وإني أقر أنك قد أثرت نقطة هامة في خطابك الأخير.

إنك تذكر أنك تتردد في قبول أي استنتاجات عامة مبنية على تجارب أمريكا؛ لأنك تعتقد أن ثروة الولايات المتحدة أساسها مصادرها الطبيعية الغنية، فعندنا أرض خصبة ومعادن من كل الأنواع ومن صنف جيد، ثم هُناك البترول بكميات هائلة. كل هذا في بلاد معتدلة المناخ كبيرة الأنهار مترامية شواطئ البحار. كل هذه الينابيع كان حريًا أن تنتج من الثروة ما لا بُد أن يفيض جُزء منه من جيوب الأثرياء إلى أيدي العُمال. وتشك تبعًا لذلك أن نرى ظروفًا مُماثلة مُواتية في بلاد أُخرى، بل إنك تتوقع أن يقف هذا التدفق عندما يأخذ الينبوع في النضوب.

وهي حجة قوية يا صديقي، فلست أنكر أن مصادرنا الطبيعية أكبر من مصادر كثير من دول وأُوربا، ولكن لا بُد لي من العودة مرة أُخرى وتكرار ما سبق لي قوله، من أن الأساس في رخاء الشعب ورفاهيته عندنا هو أولًا وقبل كل شيء، ناتج عن انعدام نظام الطبقات في جهازنا الرأسمالي.

وللتدليل على ذلك، دعنا نقارن أمريكا بغيرها من البلاد: هُناك روسيا وفيها مصادر طبيعية ضخمة تضاهي ما عندنا، فالمذهب السوفيتي يقول أن روسيا القيصرية كانت رأسمالية. ولو أني أنا أعتقد أنها كانت ٩٠% استبدادية وإقطاعية، ولكن كان هُناك شيء من الرأسمالية في روسيا على كل حال. إذن لماذا لم يستغلوا هذه المصادر الغنية كما استغل الأمريكان ينابيعهم، ولماذا انحصر الثراء في عائلات قليلة، بل وقليلة جدًا؟!

كان الزيت والحبوب والفراء والأخشاب يرسل ليباع في الخارج، ولم ينتج عن ذلك إلَّا إثراء بعض الطبقات العُليا، ولم يتدفق شيء من كل ذلك إلى من تحتهم.

ثم هُناك أسبانيا، ويصفها أصدقاؤنا الماركسيون بأَنها أيضًا رأسمالية ولو أني أُخالفهم في ذلك، واعتقد أنها إقطاعية. هي أيضًا تملك الكثير من الإمكانيات الزراعية، وبها الوفير من المعادن، وشواطئها مُتسعة، ومناخها مُعتدل. فما الذي منعها من التقدم في سبيل الثراء حقيقي؟ الثراء للجميع: السبب هو أن بها القليل من الرأسمالية والكثير من الطبقات والشيع.

***

إني أُوافقك في أننا لو لم يكن عندنا في هذه المصادر الطبيعية — أي لو كانت بلادنا قاحلة مثل إيسلندا أو شمال اسكندناوه — لكان تقدمنا أبطأ بكثير. ولكني من الجهة الأُخرى واثق كل الوثوق من أنه لولا نظامن الحالي لبقيت مُعظم هذه الخيرات مجهولة دون كشف ودون استغلال.

ولأجل أن نفهم ذلك، لا بُد من مقارنة النظام الرأسمالي الديموقراطي في أحسن أحواله بالنظام شبه الإقطاعي ونظام الطبقات في أسوأ وجوهه. واسمح لي أن أتوسع في الصف بعض الشيء حتى أجعل المقارنة واضحة، طبعًا أنت تعلم أنه لا توجد حقائق ناصعة البياض وأُخرى حالكة السواد، بل أغلب الحقائق تتراوح بين السنجابية (الرمادية) الخفيفة والشديدة، ولكنا يُمكننا دائمًا تمييز الظلال بعضها عن بعض:

«مُجتمعات الطبقات» – وما يُشابهها – تُحاول دائمًا أن تخنق جهاد الطبقات الدنيا وتثبط عزائمهم، ولا أظنني في حاجة إلى تذكيرك بمدى الحنق والاستفزاز الذي يثيره دائمًا انغماس الطبقات العُليا في الترف والاستمتاع الذي يصل إلى حد السفه. تذكر عادة الارستوقراط في كل من روسيا وألمانيا عندما كانوا يكسرون الكوبات الغالية الثمن في المرايا الفخمة بعد أن يجرعوا ما فيها من الشمبانيا. أو تذكر هؤلاء السيدات الأنيقات في أُوروبا بكورسيهاتهن المشدودة إلى خصورهن، أو الصينيات بأحذيتهن الضيقة، وقد أصبح هؤلاء وأُولئك لا يصلحن للقيام بأي عمل، حتى ولا مجرد المشي نتيجة لذلك.

ولم يكن يتورع أفراد هذه الطبقات الممتازة – وقد وثقوا من مؤازرة الجيش والبوليس لهم – عن أن يتباهوا بما يمتلكون من كماليات وترف، وبذا تسببوا في خلق شعور عميق من الحسد والكراهية والحقد انتشر بين طبقات العُمال. وهذا الشعور بدوره قد سبب خمودًا في الغرائز الفطرية للابتكار والإنتاج، إذ كان رد الفعل الوحيد في مُختلف الأوساط هو، لماذا نشتغل نحن لهؤلاء؟ فلا عجب إذن إذا رأينا رغبة العامل في التعاون

ومقدرته على الإنتاج قد هبطت إلى العدم تقريبًا، وصار الكثير من العُمال القادرين والموهوبين يترددون في بذل خير ما عندهم من مجهود طالما هم يعيشون في نظام ظالم يحتفظ بالأرباح وبأكاليل الغار للطبقة الحاكمة وحدها.

وليس هذا كل ما في الأمر، بل إن نظام الطبقات يحدِث من التفاعلات ما يؤخر عبقرية الشعب (الإنتاجية) ذلك أن أفراد هذه الطبقات العُليا يشعرون بِأَن عليهم أن يُبرروا تلك المراكز الممتازة التي يستولون عليها في الحكم وفي الأعمال نتيجة للبيئة أو الوراثة لا لشيء آخر، ولن يُمكنهم هذا إلَّا بالحط من قيمة (كفاءة) الطبقات الدنيا؛ أي بالحط من مزايا الشخص العادي. فتراهم يثيرون الشكوك في ذكائه، وفي أمانته، وفي حُبه للنظام، وفي شجاعته. وهو بطبيعة الحال يُقابل ذلك بشعور مُماثل من المرارة وبفتور في أداء عمله.

وكانت امتيازات الطبقات والأُسر تعتبر حقًّا إلهيًا (مُقدسًا) مُسلمًا به، ولذا أصبح من منطق الأُمور أنه ليس من اللائق أن يتمتع الشخص العادي بشيء من الكماليات. وحتى القرن السابع عشر كانت في بعض البلاد الأُوروبية — بل وبعض المستعمرات الأمريكية — قوانين مصرفية تحدد استعمال الذهب والفضة، بل والأنسجة الثمينة، بل وتعين نوع الملبس والغذاء الذي تستهلكه كل طبقة من الطبقات. فمثلًا سن برلمان اسكتلندا عام ١٤٢٣ قانونًا يُنظم طرق المعيشة، وكان هذا القانون يحرم أكل الفطائر أو اللحوم المطبوخة على أي شخص مرتبته أقل من مرتبة بارون. وحتى في سنة ١٧٥٢ نرى أن شخصًا مُثقفًا مثل توماس الكوك

يُنادي بتجديد تلك القوانين لإيقاف تيار ميل العُمال لاستعمال الشاي والنشوق والشرائط!!

وحتى في وقتنا هذا، لا نزال نسمع بعض الطبقات العُليا تُنادي بوجوب وضع حد لهذا التقدم المادي والاجتماعي للجماهير: سيارات للعُمال!! يا للداهية هذا مُستحيل. وماذا تنتظر يا صديقي من هؤلاء الذين يعيشون على الكبرياء والتفاخر والامتيازات؟ إن حياتهم نفسها تتوقف على وجود فوارق جسيمة بين طبقة وأُخرى. وتستمر هذه الوصمة منطبعة في الأذهان حتى بعد زوال مسبباتها بزمن طويل، ولذلك نرى العُمال في كثير من بلاد أُوربا يُعارضون في إدخال الآلات الموفرة للعمل؛ لأنهم لا يزالون يشعرون بعدم الثقة في أنفسهم.

***

ولكن كل هذا الذي تراه وتلمسه من تخريب أو إهمال ليس هو نتيجة للنظام الرأسمالي، بل هو بقايا روح النظام الإقطاعي، وإن كان يحلو للطبقات العُليا أن لا تسميه كذلك.

وجهاد جماهير الشعب، وهو الذي نادى به ماركس، له نفس الأثر، إذ يحدث شعورًا من عدم الثقة والحسد والكراهية بدلًا من السلام والتفاهم والتعاون القلبي، وهو عدا ذلك يخلق شعورًا بالفشل والقدرية تشمل المقدرة الإنتاجية لجميع الطبقات. ثم هو فوق كل هذا يحول أفكار ومجهود العُمال وأصحاب الأعمال على السواء إلى منافعهم الخاصة، وإلى توزيع الثروة بدلًا من اتجاه هذه الأفكار نحو إنماء الثروة العامة نفسها. وقد

يتسبب عن ذلك انهيار الاقتصاد القومي بأجمعه. إن كفاح الطبقات لن يتسبب عنه إلَّا خسارة للثروة ولمصالح الجميع سواء جاءت الأسباب من فوق أم من تحت.

***

إن النظام الأمريكي يعطي العامل قسطًا إيجابيًا أكبر مما هو موجود في أُوروبا، فكلما ازداد العامل شعورًا بمساواته لصاحب العمل، كلما بذل من قلبه وعقله في عمله، وهذا البذل يأتي من شعوره بمسئوليته الشخصية عن الإنتاج.

وإن من أكبر أخطاء الماركسيين السيكولوجية إيمانهم أن العامل لا يُمكن أن يهتم بعمله تحت نظام الملكية الفردية. أما الحقيقة فهي إنه ثبت في الولايات المتحدة أن الملكية الفردية هي الدافع الأكبر للتقدم، بينما الملكية الجماعية أو ملكية الدولة ما هي إلَّا مُجرد خيال ميت.

***

وفي النظام الرأسمالي الحديث نجد أن الرجال المكلفين بالإنتاج وبمسئوليات الإدارة وبالابتكار كل هؤلاء، ليس لهم علاقة بالملكية (ملكية المشروع) ومع ذلك فإن الإدارة لا الملكية هي التي تهم في كل المشاريع، ولذا يختار لها أكفأ الرجال.

وهُناك اتفاق تام بين الُمال وأصحاب الأعمال على وجوب اهتمام العُمال بالمشروعات واشتراكهم في تحمل مسئولياتها. فمثلًا ترى مذكورًا في أحد مطبوعات نقاباتهم مُنذ عام ١٩٢٤ «قد يكون العامل مُهيمنًا على

آلة تدور وتشتغل أُوتوماتيكيًا، أو قد يكون عمله مُلاحظة أجهزة دقيقة، ولكن على الجميع أن يكون لديهم شعور بالابتكار، وضمان التقدم. وليعلم الجميع أن الاتحاد والتعاون هما أساس الصناعة العالية الصفات».

وكثير من شركاتنا الكُبرى تُشجع هذا الاتجاه بدفع مبالغ مُجزية لكل ابتكار يتقدم به العامل أو الموظف، بل أحيانًا بِمُشاركة المبتكر في الأرباح الناتجة أيضًا، وأكثر من ذلك وأهم منه الاحترام والتقدير الذي يحظى به الشخص، وهو الإِنسان الحر المستقبل الذي له قيمته وكرامته.

أما روح الطبقات، فهي على الضد من ذلك، تعاكس تطلع الموظف لتولي الإِدارة، فالمدير وقد تولى وظيفته بحكم أنه من العائلات الطيبة لا يطيق انتقادات أو نصيحة من هم دونه، حتى ولو كانوا معاونيه الشخصيين أنفسهم.

وفي كثير من المصانع الأوربية لا يجرؤ الموظف أو الرئيس الصغير على أن يُصارح من هم أعلا منه برأيه، بل يندر أن يدافع عن آرائه، وكثيرًا ما أدهش هذا الموقف رجال الأعمال الأمريكيين أثناء رحلاتهم، إِذ هم يعلمون أن نجاحهم يتوقف على تبادل الآراء بين الجميع في جو من المساواة التامة.

وفي كل الأوساط ترى نمو الصفات التي تؤهل لتولي الإِدارة، ولن تنشأ هذه الصفات نتيجة للامتلاك والتملك والتحكم، بل نتيجة لزوال روح الطبقات.

الرّوح المحركة

عزيزي هنري:

لأجل استكمال حديثنا عن تلك القوى الإنتاجية التي تنطلق انطلاقًا في مُجتمع حر ديموقراطي، لا بُد من بحث الأوجه الإيجابية أيضًا. إذ لا يكفي تبديد سوء النية والحسد والكراهية والعجرفة، فإن هذا وحده يكون بمثابة رفع الضغط من على فرامل السيارة دون الضغط على دواسة البنزين، ولن تنطلق السيارة بهذا وحده. فالمسألة إذن هي كيف يُمكن أن نجعل الآلة الاقتصادية تدور سريعًا؟ ثم كيف أمكن للصناعة الأمريكية أن تصل إلى هذا المستوى المدهش؟

أولًا: هُناك العمل العقلي، ولا أظنني في حاجة إلى الدخول في نظريات فلسفية لتبيان أن العمل العقلي أبعد أثرًا بمراحل من العمل العضلي (الجثماني). وقد كان ماركس مُحقًّا عندما قال: «عندما يتقدم الفرد في شتّى المناحي، عندئذ تصل القوى الإنتاجية إلى مرتبة النمو الكامل، ومن ثم نرى الثروة الاجتماعية وقد تدفقت في تيار منهمر لا ينقطع، وعند هذا الدور سوف لا يكون هُناك تعارض بين العقل والعمل اليدوي».

وإني أرى أن هذا وصف بديع لما هو حادث الآن في الولايات المتحدة، وقد نحا لينين منحى ماركس في هذا الشأن. ولو أن فكرته عن دور العقل في الإنتاج ليست بهذا الوضوح، فهو يعتبر أن مسك الدفاتر والمحاسبة هما أهم وظائف المجتمع الشيوعي، وامتدح النظام الرأسمالي لأنه

بسَّط هذه الأشياء حتى أصبحت في متناول كل من يعرف القراءة والكتابة والقواعد الأربعة الأولية للحساب. وإنه لمن المدهش حقًّا أن رجلًا مرهف الحس مثل لينين يُمكن أن يخطئ فيظن أن مسك الدفاتر والرقابة هي وحدها العوامل الأساسية في إدارة الأعمل، إنه بذلك ينسى أهمية الابتكار والمهارة والاستنباط في جميع الأدوار.

***

إن ملايين الأفكار والاختراعات، وهي التي كانت السبب في نمو وازدهار الصناعة الحديثة، قد جعلت من العبث بذل ذلك المقدار الكبير من المجهود العضلي.

وقد أمكن الاستغناء عن كثير من المجهود بفضل الاختراعات الحديثة، فأصبح في إمكان العامل أن يجلس جلسة مُريحة ويشغل بآلات في متناول يده أو تأتي الآلات حتى متناوله، بدلًا من أن يضطر للوقوف أو الانحناء أو السير ذهابًا وجيئة.

هُناك مثلًا تلك الطرائق الحديثة للرش (بدلًا من الدهان) والبصم بدلًا من التقطيع، والسبك بدلًا من الصهر، واللحام بدلًا من البرشام. وفي كل يوم تظهر طُرق وابتكارات لاستبدال العمل الجثماني بقوى مستمدة من البخار أو الكهرباء أو البترول، لتسهيل المجهود الإنساني وتبسيطه.

وإن شئت أن ترى مثالًا مُدهشًا على هذا التقدم، فما عليك إلَّا أن تُشاهد إنشاء الطُرق في أمريكا؛ ففي أُوروبا يستلزم ذلك المئات من العُمال يشقون ويتصببون عرقًا. أما هنا، فترى مجموعة من الآلات

الضخمة يديرها عدد قليل من العُمال، وهذا الرجل الذي تراه يدير هذه الآلة الضخمة وهو مستريح، ترى أمثاله في أُوروبا لا يزالون يشتغلون بالمنكاش والجاروف.

واليوم، بفضل هذه الآلات التي اخترعها الإنسان وبفضل التعليم والتدريب، يتم الرجل في يوم واحد ما كان يستلزم عمل عشرة رجال أُسبوعًا كاملًا، وهو فوق ذلك يُؤدي عمله بطريقة أحسن ونتيجة أفضل. ثم هو يربح أجرًا أعلا، ويوجد من ورائه (أو إن شئت من فوقه – طبعًا – صف طويل من رجال أرفع مهارة وأرقى فنًا: هم المهندس الذي رسم العمل والمهندسين والعُمال الذين صمموا الآلة وأنشأوها. وكل هؤلاء لم يكن لهم وجود قبل الآن، بل هم لم يوجدوا بعد في كثير من البلاد الأُخرى.

ومن الواضح أن الواجب الأول هو وضع الرجل الصالح في المكان الصالح له، وقد أوضحت لك من قبل أنه في المجتمعات التي تحتفظ بالوظائف المختارة للطبقات العالية، تهمل الكنوز البشرية (الأُخرى)، إذ عليها أن تملأ الوظائف الهامة بالإمعات. ومن هذا ترى أن الخطوة الكُبرى في سبيل الحصول على أحسن المواهب لوظيفة ما، هو إزالة حواجز الطبقات.

ولكن الاستفادة من كل المواهب وكل المهارات لن يكفي وحده، بل لا بُد من وجود روح جديدة: روح متوثبة للاهتمام والابتكار بشجاعة وإقدام غير مقيدين بأغلال التقاليد، هذه الروح لازمة لمهندسينا وإداريينا ورؤسائنا وكذا مُعلمينا والرجال الفنيين، بل هي لازمة لكل موظفينا وعُمالنا على السواء، وهي روح طبيعية في مُجتمع انمحت منه عوامل (وعلامات)

التفرقة وأصبح كل فرد فيه يؤمن بنفسه.

وقد انبهر دي توكفيل الفرنسي من هذه الروح فكتب يقول «إن الأرستوقراطيين يُحددون للبشر حدودًا لا يُمكن تخطيها.. ثم أنهم يعتزون بعقيدة سخيفة، تلك هي أنهم وصلوا للدرجة العُليا من العظمة والمعرفة، ونحن للأسف نُوافق على ذلك.. وبما أن كل شيء حولهم جامد لا يتحرك، أصبح هؤلاء السادة يظنون أن كل شيء قد اتخذ مكانه (الصحيح)»، «فإذا ما اختفت الطبقات برزت إلى العقل الإنساني صور الكمال المثالي، فتأخذ التغيرات والتبدلات المستمرة في التلاحق، يقوم بها الأفراد – يعتقد كل واحد منهم أن له المقدرة على إحداث تحسين أكبر». ولتوضيح ذلك يذكر توكفيل إجابة بحار أمريكي بسيط عندما سئل لماذا تبني السفن الأمريكية بحيث تعيش زمنًا قصيرًا فقط، إذ أجاب لأن فن الملاحة البحرية يتقدم بسرعة عجيبة تجعل أحسن السفن عديمة الفائدة بعد عدد محدود من السنين!

ويختم توكفيل قوله (إن الأُمم الأرستوقراطية ميالة لتصغير مدى قابلية الإنسان للكمال، أما الأُمم الديموقراطية فتميل إلى مدها إلى أقصى الحدود). وهذه العقيدة في أن المستقبل قمين بأَن يُهيئ تقدمًا في كل الميادين الفكرية والأخلاقية وكذا المادية هو السر في كل هذا التقدم الفني والاجتماعي الذي نُشاهده في الولايات المتحدة، وهو أحد المفاتيح لذلك التفاؤل الذي لا حد له والذي أخبرتك عنه فيما سبق.

فالناس هُنا دائمًا وراء أفكار جديدة، والبلاد ملأى بالهواة الناجحين،

وكثيرًا ما ينجح شخص في ميدان جديد عليه (وطبعًا هُناك حالات كثيرة من الفشل)، ولكن إذا خاب شخص ما في عمل، أو إذا أفلس، فليس معنى ذلك نهايته، بل معناه أنه تعثر فقط، فليقف مرة أُخرى، وليحاول الصعود. وقد ينجح في هذه المرة الثانية، ولا بُد أن يعيش المرء في أمريكا زمنًا ما ليدرك هذه الروح، وهي موجودة في أُوروبا أيضًا، ولكنها في أُوروبا مختفية وراء ظلال السلطة والتقاليد.

فالطبقات التي تدين بمراكزها الممتازة للأجيال الماضية والوراثات لا بُد أنها لا تشجع التجارب والاختبارات والتقدم لا في مجال التعليم والسياسة فقط، بل في التكنولوجيا أيضًا ولها كل الحق في ذلك!! إذ أن المخترعات الحديثة تحمل معها الأضرار الجسيمة للثروات المدخرة، مثال ذلك السكك الحديدية والبواخر والآلات الزراعية الحديثة، فقد أفقدت المزارع الكُبرى قيمتها الضخمة.

وطبيعة الامتياز تجعله يحمل في طياته حماية السلطة وتحديد أعمال الإنسان، بل وتضييق أُفقه. وهو أيضًا يُربي الجمود في التفكير وفي التصميم وفي كل ميادين المجهود الإنساني، بل هو الفرملة التي تعيق الملكات الإنسانية التي تخلق الثروة خلقًا.

والآن ما هو البديل الحديث للامتياز الطبقي القديم؟ ما هو حفيده؟ هو الاحتكار، هذا أيضًا يتجه نحو إزاحة غير المرغوب فيهم أو يُحدد الإنتاج ويمنع التقدم. إنه يستمر على تشغيل المصانع العتيقة ويحتفظ بمشاريع المخترعات الحديثة في الأدراج (أي بدون استعمالها).

أما ما يُسميه السوفيت رأسمال احتكاري فاصطلاح مُتناقض، إذ هو يدل على رأسمالية تستعير طُرقها وروحها من مخلفات العصور الوسطى وأنظمة الطبقات.

فلا عجب إن وجدنا أمريكا وهي أكثر البلاد رأسمالية تأخذ أجرأ الخطوات في سبيل منع الاحتكارات، وتم ذلك بتفتيت شركات الاحتكار أو بضعها تحت رقابة حكومية شديدة ، وإذا ما تصادف ووقعت على احتكار ما لوجدت له مُنافسًا قويًا من صناعة أُخرى أو مُنتجات أُخرى، كما هو الحال (مثلًا) بين الألومنيوم والصلب الذي لا يصدأ أو بين الفحم والبترول والغاز الطبيعي أو كما هو الحال بين البلاستيك ومُنتجات أُخرى كثيرة، أو كما هو الشأن بين السكك الحديدية والسيارات والطائرات.

والأمريكان متنبهون للمخاطر التي تكمن في الاحتكارات وهم يعتبرونها خطرًا على حرياتهم الديموقراطية وعلى اقتصادهم، بل على الرأسمال نفسه. وقد انغرس هذا الرأي في أذهانهم حتى أصبحوا يعتبرون الاحتكار ونقابات المنتجين شيئًا غير قانوني بل مُخالفًا للمبادئ الأخلاقية. وكان هذا الأمر من الأشياء الكثيرة التي لم أدركها إلَّا بعد حضوري إلى هنا شأني في ذلك شأن غيري من الأُوربيين. وأنظمة الطبقات والامتيازات والاحتكارات ليست قاصرة على أُوروبا الغربية، بل إنك سوف تختنق في جو النظام الطبقي في شكله الجديد المقلوب في الاتحاد السوفيتي: إنه هُناك يتوج أكبر اتحاد للاحتكارات في العالم. وترى هذا مذكورًا فيما كتبه اجنازيو سيلون في كتابه «الإله الذي هوى». إذ يسجل حديثًا جرى له في موسكو عندما كان شيوعيًا مرموقًا، فيقول:

«قضيت عِدة ساعات ذات يوم أشرح لإحدى مديري شركة من شركات النشر أنه من العار وجود هذا الجو من التخويف والإرهاب الذي يعيش فيه الكتاب السوفييت». ولكنها لم تفهم شيئًا مما كنت أقوله لها.

وعندئذ قلت لها على سبيل المثال إن الحرية معناها إمكان التشكك وإمكان ارتكاب الأخطاء وإمكان البحث والتجربة وإمكان أن يقول الإنسان «لا» لأي ذي سلطة.

فبدا الارتياع على هذه السيدة الأمينة على الثقافة السوفييتية وقالت: «ولكن هذا يعني ثورة مُضادة». ثم أردفت قائلة: (إني مسرورة أنه ليست لدينا حرياتكم).

وأنت تعلم يا صديقي أنه أينما خنقت الحريات ترى روح التقدم والإنتاج وقد ذبلت وهذا هو ما حدا بتوكفيل أن ينتقد المفكرين الأوروبيين على مُناداتهم بفكرة (أو عقيدة) «الحاجة»، وهو لذلك يقول إن أهم أغراض وقتنا هذا هو أن نرفع من كفاءات الرجال لا أن نهبط بهم إلى درك الإنهاك.

***

والآن لنبحث موضوع الحافز: فنجد إنه حتى السوفييت اعترفوا بضرورة البذل المادي لزيادة الحافز، ولذا نراهم يدفعون مُكافآت للأعمال الممتازة، ولكن يظهر أن هذه المشجعات ليست كافية وإلَّا لما سمعنا من وقت لآخر عن مُعاقبة المخربين وهم الذين يعجزون عن القيام بتسديد نصيبهم (وزيعتهم) من الإنتاج. وإلَّا لما لجأت الحكومة السوفييتية إلى دفع الناس دفعًا لزيادة الإنتاج المرة بعد الأُخرى بإيهامهم بالخطر الداهم من

الاعتداء الرأسمالي. ويظهر يا صديقي أن المكافأة (الجزاء) التي تأتيك من الحكومة العُليا والقوية والمتوقفة على سلوكك السياسي القويم هو أقل أثرًا من الجزاء الذي يأتيك من داخل نفسك في مُجتمع حر مُتنافس.

وفي الواقع أن ما يدفع الشخص لبذل أقصى جهده ليس هو توقع الجزاء أو المرتب العالي أو حتى قسط من الأرباح فحسب، بل هو أيضًا وقبل كل شيء شعور الرجل بالفخار لقيامه بعمله بنفسه مُستقلًا وعن طواعية واختيار.

وكثيرًا ما ترى الأمريكي وقد غير حرفته فجأة؛ وذلك لأنه يجد مجالًا أوسع لابتكاراته لدى مصنع آخر. وكثيرون تأتيهم فكرة جديدة مُخالفة كل المخالفة لكل ما يعملونه، فيأخذون في تجربتها وتطبيقها إما باقتراض نقود أَو بإِنشاء مشروع فردي خاص.

وهذا التنقل بين أن يكون الشخص مستخدَمًا ثم يصبح مُستقلًا بعمله أو العكس يحدث كل يوم وبين كل الطبقات لا بين الأثرياء فقط. فقد يفتح العامل محطة للبترول أو حانوتًا، على أمل أن يقوده ذلك إلى اختراع شيء مُفيد، وهذا النقل الحر السهل يُساعد اقتصادنا على أن يهدر بالتغيير والتقدم المستمر. ولا أدري كيف يُمكن أن يتم شيء من هذا في مجتمع لا يُتاح لإنسان فيه أن يغير مهنته أو يفتح حانوتًا أو حتى يحصل على خاماته إلَّا بعد الحصول على إذن من السلطات العُليا.

وقد يرى الأُوربي في كل هذا نظامًا رأسماليًا كريهًا، ولكن الأمريكي لا يرى ذلك أبدًا ولا يرى في التكسب من الأعمال شيئًا بغيضًا. ولم يحدث

أن فكرت نقابة من نقابات العُمال في الحقد على حصول المؤسسات الصناعية الكُبرى على نسبة عادلة من الأرباح عن رؤوس أموالها، بل إن مما له دلالته أن العُمال وأصحاب الأعمال الأمريكيين على السواء يطلقون عبارة رأسمالي على معنى مُخالف لما هو معروف في أُوروبا.

ففي الأخيرة يطلق على كل مشروع فردي مهما كان متواضعًا، أما في أمريكا فلا يُطلق إلَّا على كبار الماليين والمليونيرات ومن إليهم – ذلك لأن الأمريكان لا يُمكهن أن يتصوروا نشاطًا اقتصاديًا إلَّا نتيجة للمشاريع الفردية وهم يدركون بسليقتهم – أنه لو انعدم النشاط الفردي لجف ينبوع الاقتصاد، فما تسمونه عندكم رأسمال أصبح فكرة، غير طبقية، إذ يشترك فيه جميع الناس.

مشاكل توزيع الثروة

عزيزي هنري:

تتساءل يا صديقي عمّا إذا لم نكن قد تعمقنا – أكثر من اللازم – في بحث مشاكل الإنتاج وأهملنا مشاكل التوزيع، وأرى أنك قد ذكرت مسألة أساسية وإني لشاكر لك إثارتها.

ولنبحث أولًا: هل الأهم من وجهة مصالح العامل إنتاج الثروة أم توزيعها؟ وإني أُوافقك على أنه طالما كان الإنتاج في أحط مستوى فإن التوزيع يصبح أهم المعضلات وإلّا لتمتع الأثرياء وجاع الفقراء، ولهذا نرى أنه في أثناء الحرب عندما تحول الجزء الأكبر من الإنتاج للأغراض الحربية لجيشنا ولحلفائنا تعرضنا نحن لنظام التموين ومراقبة الأسعار، ولكن هذه إجراءات كان المقصود منها منع الاحتياج الشديد ولن ينتج منها رخاء للمجموع، وهو الرخاء الذي يأتي فقط من زيادة الإنتاج.

إني أعلم جيدًا أن الماركسيين قد أكدوا أهمية زيادة الإنتاج، ولكن كان ذلك لا يخرج عن حد النظريات أما همهم الأكبر فكان محصورًا في التوزيع – توزيع الثروة – وترى ماركس ولينين يذكران أن زيادة الإنتاج هو غرضهما الأسمى (النهائي)، ولكنهما لم يذكرا كيفية الوصول لهذا الغرض اللهم إلّا طرد الرأسماليين من الميدان وهو إجراء من إجراءات التوزيع.

أما الأمريكان فهمهم الأول هو زيادة الإنتاج ومنطقهم أنك إذا

حصلت على جزء (نسبة) صغيرة من كعكعة كبيرة ينتجها الرأسمال الديموقراطي المتحرك، لوجدتها أكبر من الجزء (النسبة) الأكبر التي تحصل عليها في نظام اقتصادي جامد (أي من كعكة صغيرة).

ولأجل فهم ذلك فهمًا صحيحًا لا بُد من مُقارنة قيمة الإِنتاج السنوي للأُمة بقيمة ثروتها المتجمعة (مع حذف كل ثروة ليست نتيجة مجهود الأفراد، مثل الأراضي والمعادن.. إلخ)، ويقدر أغلب الناس أن يكون مقدار الإِنتاج السنوي جزءًا من عشرين (أي ٥%) من قيمة الثروة الأهلية. ولكن الواقع أن هذا الاقتصاد النامي جعل هذه السنة تصل إلى الربع (أي ٢٥%) وهي نسبة عالية جدًا.

ويُمكنك أن تدرك ذلك لو علمت أن الجزء الأكبر من إنتاجنا نستهلكه محليًا، كما أن منتجات الأعوام السابقة وهي التي تمثل الثروة الأهلية تنخفض قيمتها تدريجيًا نتيجة لفسادها ونبذها.

وإن سرعة إعادة بناء المناطق التي خربتها الحروب يرينا معنى الإِنتاج الحديث إذا قارناه بالثروات (المخربة).

وإذا زدنا إنتاج الأُمة بنسبة واضحة ووزعنا هذه الثروة الإِضافية (أي هذا الإِنتاج الإِضافي) توزيعًا أعدل من التوزيع الحالي للثروة لأمكننا إثراء عدد من الفقراء أكثر مما لو اقتصرنا على توزيع الثروة الحالية الثابتة.

ولنفس السبب نرى أن الإِنتاج الواطئ ينشأ عنه إملاق عام وهذا هو ما تراه في كثير من بلاد أمريكا اللاتينية، فهُناك يُفضل الناس الحياة السهلة اللينة، وكثيرًا ما تُشاهد الرجال الأصحاء جالسين يلعبون النرد (الدومينو)

في الصباح بدلًا من أن يشتغلوا ويتكسبوا، فلا عجب إن وجدت ندرة في كل شيء، حتى في مستلزمات الحياة. وهذا الإملاق الذي يعم الجميع هو في اعتقادي أخصب تربة لنمو الدعاية الشيوعية، شيوعية ضد رأسمالية غير موجودة!! وبطبيعة الحال إن العلاج لن يأتي من طريق توزيع الثروة الموجودة، بل يستلزم العمل على زيادة الإنتاج.

ثم هُناك أمر آخر لا يجب أن ننساه ذلك أنه في بلد صناعي حديث كالويات المتحدة نرى أن ثروة الرأسمالي ليست مالًا سائلًا جاهزًا (للتوزيع)، بل هي في أغلبها عبارة عن تسهيلات لعملية الإنتاج، مثل خامات ووسائل النقل والإدارة وبضائع في طريقها من المنتج إلى المستهلك.. إلخ. فتوزيع الثروة لا يُمكن أن يكون إلَّا بالاسم فقط، ولا يُمكن أن تكون له فائدة مُباشرة للمنتج. كما أن تحويل كل الثروات تم توزيعها بالتساوي لن ينتج عنه زيادة لها قيمة في الثروة الشخصية لكل الأفراد. وربما كان من المسلي في هذا السبيل أن نذكر حكاية المليونير روتشيلد عندما اندفع شخص إلى مكتبه في فرانكفورت عام ١٨٤٨ صائحًا «إنها الثورة يا هر روتشيلد، ويجب أن تقسِّم الثروة بين الجميع». فأجابه المالي بكل هدوء «إني يا صديقي أملك أربعين مليونًا من العملة "Thaler" وسكان ألمانيا أربعون مليونًا. خذ هذه هي القطعة التي تخصك، نصيبك من ثروتي». وفي هذا الكثير من المبالغة طبعًا لأن الواقع أن الجزء الأكبر من الأربعين مليون درهم التي كان يمتلكها روتشيلد كانت مشغَّلة في بناء بناء عمائر أو مساكن أو مصانع أو قروض أو شراء مُنتجات، أما الجزء السائل الممكن توزيعه فورًا فهو ضئيل، بل ضئيل جدًا.

ولذا يدرك العُمال الأمريكان ونقاباتهم أن الفوائد التي سوف يجنونها من إعادة توزيع الثروة لا تتناسب أبدًا مع المنافع التي يجنونها من زيادة الإنتاج، وهم لذلك يصرون على إنتاج كعكة كبيرة بل كبيرة جدًا ليشتركوا جميعًا في تناولها وينال كلٌ ما يكفيه. أما هذا الكفاح بين الطبقات فإنه يعيق الإنتاج ولا شيء غير ذلك. ولهذا السبب رفض صمويل جومبرز المبادئ الماركسية أثناء كفاحه في سبيل حقوق ومصالح العمال ووصفها بقوله «أنها غير سليمة من الوجهة الاقتصادية وخاطئة من الوجهة الاجتماعية ومستحيلة من الوجهة الصناعية».

وكتب جون ميتشل رئيس نقابات عمال التعديل في أوائل القرن الحالي يقول «إن نقابات العُمال تعرف أن الآلات قد ضاعفت القوى الإنتاجية للأُمة، وكانت النتيجة رفع مستوى المعيشة للعُمال الذين يشتغلون على الآلات الحديثة والذين يشتغلون على النظام القديم على السواء».

***

ولكن ليس معنى هذا أننا يُمكننا إهمال النتائج الاجتماعية التي تترتب على مشاكل التوزيع. لقد أخبرتك فيما سبق عن فوز نقابات العُمال في جهادها لتحسين أرباح أعضائها وكان من نتيجة ذلك أنه في خلال العشرين عامًا الماضية ارتفعت نسبة زيادة أُجور ذوي الدخول الواطئة بنسبة أكبر من أُجور ذوي الدخول الأعلا. كما أن الثروات الأُخرى تفتتت نتيجة للضريبة العالية على التركات وكذا ذهب الجزء الأكبر من الدخول الكبيرة لتسديد الضرائب على الأرباح وبذا انكمش نصيب

الأثرياء من الدخل القومي إلى حد كبير. فمثلًا لو نظرنا إلى الخمسة في المائة من مجموع السكان الذين يستولون على أعلا إيراد نرى أنهم في سنة ١٩٤٦ استولوا على ١٨% من الدخل العام، بينما كان نصيبهم هذا ٣٤% عام ١٩٢٩. أما الواحد في المائة وهم الذين يستولون على أعلا إيراد، فقد نقص دخلهم (في نفس المدة) بنسبة أكبر إذ نزل من ١٩.١% إلى ٧.٧%، وكل هذه إحصائيات رسمية مُعتمدة.

***

أراك تسأل ألم نخلق بذلك طبقة مُمتازة جديدة، هي طبقة الصُناع المهرة على حساب العُمال غير المهرة؟ أي أننا أنشأنا طابقًا ثالثًا بين الطابقين الأصليين العلوي والسفلي؟ ثم أراك تتساءل عن طبقات عامة الشعب وهل لم ينسهم زعماء النقابات؟ وهل لهم من سبيل للحصول على نصيبهم من الثورة سوى الكفاح السياسي (والثورة السياسية)؟؟

ولكن اطمئن يا صديقي فنحن لم ننس الجماهير. ومن الإنصاف للتاريخ أن أقرر أن جومبرز وزملاءه من زُعماء النقابات كانوا ركزوا همهم في بدء الأمر في تحسين أحوال المهرة من الصُناع، ولكنهم بمرور الوقت نظموا شتّى طبقات العُمال ومنهم غير المهرة وغير الفنيين وهؤلاء رتبوهم لا تبعًا لحرفهم بل تبعًا للصناعات التي يشتغلون فيها.

وفي عام ١٩٣٩ انعقد مؤتمر التنظيم الصناعي ودعم الأُسس (العمودية) للتنظيم الصناعي، فمثلًا أصبح كل المشتغلين في صناعة السيارات أعضاء في نقابة عُمال السيارات المتحدة مهما كان عملهم،

وسواء كانوا مهرة أو أقل مهارة أو غير مهرة إطلاقًا، ونتيجة لذلك ارتفع رقم المنضمين للنقابات من العُمال من ٤% عام ١٩٠٠ إلى ٢٠% عام ١٩٤٠، ثم إلى ٢٣% عام ١٩٤٥.

وعدا ذلك أصدرت الحكومة الفيدرالية (المركزية) تشريعات بتثبيت حد أدنى لأجر كل عامل (سواء كان عضوًا نقابيًا أو لم يكن)، وكان هذا الحد ٢٥ سنت في الساعة ارتفع إلى ٤٠ سنت. أما الآن فلا يُمكن لأي صاحب عمل أن يدفع أجرًا أقل من ٧٥ سنت عن الساعة مهما كان نوع العمل. وبذلك حمت الحكومة العُمال الذين لم ينضموا إلى عضوية النقابات.

وأخيرًا، هُناك تلك المشاريع الكُبرى التي قامت بها الحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية للمناطق المتأخرة وربما كان أشهرها جميعًا مشروع T.V.A ففي جبال وادي نهر التنسي كان يعيش القوم في فقر وإملاق، لكن بإنشاء مجموعة من الخزانات ومشاريع توليد القوى الكهربائية تحول الوادي إلى منطقة زراعية صناعية تعج بالكهرباء وتتقدم بسرعة إلى الأمام. ولم يقتصر الأمر على مشاريع الحكومة بل هناك مشاريع فردية عديدة أتت بأطيب النتائج، فالسكك الحديدية أحيت مناطق كثيرة، كما أن الصناعات خلقت بلادًا مثل ديترويت وقد كانت من قبل قفارًا. إننا في شتّى المناحى نعمل على ازدياد رفاهية الأُمة جمعاء ونُجاهد في تنظيف المناطق التي لا يزال الفقر مُخيمًا عليها.

ولأجل أن أعطيك فكرة عن معنى الفقر في الولايات المتحدة أقول إنه في عام ١٩٤٨ كان خمسون في المائة من العائلات (غير الزراعية وغير

العزاب) الذين دخلهم السنوي أقل من ألف دولار يمتلكون المنازل التي يسكنونها وغالبًا بدون أي رهن، وخمسة وعشرون في المائة يمتلكون سيارات ومثلهم لهم حسابات توفير (في البنوك أو الصناديق)، كما أن خمسة وعشرون في المائة اشتروا بضائع كمالية مثل راديو أو ثلاجة أو غسالة كهربائية أو جهاز تليفزيون، وكل هذه أرقام رسمية مُحققة ومُؤكدة.

نعم يا صديقي، أرجو أن تصدقني عندما أُؤكد لك أننا في بلاد الرخاء هذه لا تشغلنا مُشكلة توزيع الثروات؛ لأن أرباب الأعمال لا يجيعون عمالهم في سبيل زيادة أرباحهم هم، كما أن العُمال لا يُفكرون في نهب أصحاب الأعمال لأجل توفير عيشة رضية لهم ولعائلاتهم. وحتى في عام ١٨٤٩؛ أي قبل أن يكون لدى العامل الأمريكي سيارة أو راديو كتب الصحفي الإنجليزي إسكندر ماكاي في جريدة العالم الغربي «إن كل الطبقات في أمريكا تتنافس، ولكن لا تعترض طبقة ما على تحوزه الأُخرى من بحبوحة في العيش، بل إنك في أمريكا لن ترى إِلَّا القليل من الغيرة (ضد الثروة) والحسد لأربابها».

هنا إِذن سباق عجيب يشترك فيه الجميع بغية زيادة الإِنتاج، وهو في خبيئته يحمل المغزى الاجتماعي للرأسمالية الخالية من الطبقات: هو نظام قد يكون غير عادل وقد يكون شاذًا أو هوائيًا، ولكن هل تجد له مثيلًا في تزويد الجماهير بمطالبهم بهذه الكثرة وهذه البحبوحة؟؟

الكرامة الإنسانية

عزيزي هنري:

بعد أن أرسلت لك خطابي الأخير عنّ لي أن أعيد قراءة بعض مُؤلفات الماركسيين الموجودة لدى وقد لاحظت مرة أُخرى ما سبق أن لفت نظري بوضوح، وهو أننا لو تقصينا ما وراء هذا الكفاح في سبيل تحسين الأحوال المادية لوجدنا رغبة جامحة في قلوب العُمال وزعمائهم على السواء إلى الحصول على الكرامة الشخصية (الإنسانية) تلك هي رغبة كل شخص أن يُقوَّم «كفرد» (كإنسان)، تقدر قيمته حسب خلقه وذكائه ومواهبه. فالعامل يرفض أن يُنظر إليه من أعلى لمجرد أنه يدخل من باب المصنع ويرتدي ثوب العمل الملوث، أو لأن يديه تتسخان بمواد الصناعة.

وإني مُقتنع أن ما نُسميه جريًا وراء المال هو في كثير من الأحوال ناشئ من هذه الرغبة، فالعامل يريد أن يربح مالًا أكثر مما يلزمه لسد حاجيات المعيشة، حتى يُمكنه أن يشتري ما يُمكننا تسميته «بمقومات المساواة». ولكن المال وحده فقد لا يُمكن أن يشبع هذا الطموح، وأظن أن الاقتصادي البريطاني تاوني قد أصاب عندما ذكر في ختام كتابه (الدين ونشوء الرأسمالية): «إن لكل شخص مهما كان عاديًا روحه، ولذا فإن من الحقائق الثابتة والقضايا الأولية أنه لا يُمكن لأي زيادة مادية أن تعوضه عن إهانة تصيبه في احترامه لنفسه أو في الانتقاص من حريته — وعلى الصناعة أن تُرضي هذه المعايير غير المادية وإلَّا شلتها الثورات المتتابعة التي سوف

تثيرها الطبائع البشرية الحانقة».

ومن الواضح أن هُناك حدًا أدنى يصبح الرجل بعده وهو غير قانع بمجرد حيازة المزيد من المال، بل يتطلع إلى أن تُؤاتيه الفرصة التي يظهر فيها كفاءته وهو بهذا يستجيب للرغبة في إظهار حقيقته الكامنة، هذه الرغبة التي قد لا يراها الغير بل أحيانًا قد لا يدركها العامل نفسه.

ولن يُصادف العامل الراغب في تحسين أحواله والحصول على مركز له مسئولياته إلَّا القليل جدًا من التحيز الطبقي. وكل أمريكي – وهذا يشمل أصحاب الأعمال – يعترف بحق العامل الكامل في الاعتراف بميزاته الشخصية. وما عليك مصداقًا لذلك إلَّا أن تلاحظ العدد العديد من العُمال والموظفين الذين ارتفعوا إلى المراكز ذات المسئوليات الضخمة والمرتبات المجزية والنفوذ الكبير والثروة الطائلة. بل هُناك ما هو أكثر من ذلك: هُناك الملايين من أبناء وبنات الطبقات العاملة وقد التحقوا بالمدارس والجامعات وأخذوا ينافسون غيرهم من مختلف الطبقات على قدم المساواة التامة لا يُميز أحدًا عن أحد إلَّا قوة الشخصية والكفاءة ولا شيء غير ذلك أبدًا.

ويعتبرون في أمريكا أن رغبة كل فرد في الاعتراف بكفاءته الشخصية من أقوى وأنضج الغرائز البشرية وأدعاها للسعادة والغبطة، وهي من أعز ما يمتلكه الفرد. وترى هذه الرغبة فاشلة في البلاد التي لا زالت تتحكم فيها نعرة الطبقات والامتيازات وتقسيم المجاميع البشرية والنظر إلى العُمال كمجموعة بشرية دنيا.

وإني واثق أن كثيرًا من أفكار الصراع بين الطبقات في أُوروبا مترعرع

من هذا الإحساس بالفشل، ورفع هذا الشعور إلى مرتبة العقيدة أساسه الرغبة في الوصول إلى المساواة بمعناها الكامل مع أُولئك الذين يضعون العقبات في سبيل العُمال. وهُنا نصل إلى الدوران في حلقة مُفرغة: عزل الطبقات (بعضها عن بعض) من أعلا يُقابله شعور مُضاد من أسفل وينشأ عن هذا التنافر ازدياد الهوة بين الطبقات وبين الأفراد.

وفي مثل هذه الظروف يُمكن فهم الصراع السياسي بين الطبقات، ولكني أعتقد أن أبواق الدعاية الخبيثة قد أضربت كثيرًا بالعُمال في أُوروبا، إذ أنها بالإقلال من مجهودات الرأسماليين والمخاطر التي يتعرضون لها والمساعي التي يبذلونها في خلق صناعات جديدة والحط من مهارتهم وكفاءتهم، ثم بوصفهم أنهم جميعًا وبلا استثناء أعداء ألداء للعُمال، بل لصوص يسرقون وقت ومجهود العامل. ثم برسم صورة متضخمة عن نفوذهم الاجتماعي والسياسي — إنهم بهذه الدعاية قد أشربوا العامل شعورًا بالحقارة والمهانة والمرارة — إنهم خلقوا عنده مركبًا بالنقص وجعلوه يحمل الكثير من الريبة والعداء لمخدومه. وترى الشخص الذي تلقى تعاليم الماركسيين لا يثق بأية مُعاملة حسنة أو صداقة تأتيه عن طريق هذه «الطبقة العالية»، بل إنه حتى عندما يُمنح المزايا المادية الجوهرية يتخيل أنها لا بُد وأنها تخفي وراءها غرضًا خبيثًا مُستترًا.

وقد رفض العُمال الأمريكيين أمثال هذه الدعاية الخبيثة، ولا أنكر عليك أنه قد حدث بالطبع فورات من التوتر خصوصًا في الحقبة الأخيرة من القرن التاسع عشر، ولكن لم يصل شيء من ذلك إلى مرتبة الكفاح السياسي المرير الذي نراه في أُوروبا، فعندنا في أحد الجوانب كبرياء أقل

وميل للعزلة أو التعالي أقل، كما أن في الجانب الآخر مقدارًا أقل من فقدان الثقة ومن الاستياء.

وإني أعتقد أن العامل الأول في هذا الانسجام الذي يسود جو المجتمع الأمريكي هو المعيار الذي نقيس به هنا العمل واللهو وهو يختلف عن مثيله في البلاد التي كانت حتى الزمن الأخير ترزح تحت نظام شبه اقطاعي: فترى عندنا الأمريكي الرأسمالي الذي يحيا حياة اللهو يُوصم بِأَنه عواطلي تافه، حتى أقاربه وأصدقاءه يَسِمونه بذلك.

كما أنه لا توجد حرف شريفة وأُخرى وضيعة، فكل عمل حلال مقبول ومُشرف، وإني لأعرف زوجين وسيمين تخرجا من الجامعة، ثم التحق الزوج بالجيش أثناء الحرب الأخيرة بعد أن كان قد قضى سنين عديدة في أعمال السمسرة. وبعد تسريحه منا لجيش (برتبة صاغ) اشتريا بيتًا ريفيًا في نيوانجلند وحولاه إلى خان (مطعم ومشرب) وهما يقومان بنفسهما بمعظم العمل. فهو يخدم الزبائن ويقدم المشروبات وهي تقوم بالطبخ وتسويق المنتجات وشراء البضائع، ولا يخامر أحد الظن أن هذين الزوجين قد انحطت مكانتهما الاجتماعية نتيجة لذلك، بل الكل يعجب بهمتهما وإقدامهما. وهُناك حالة أُخرى تخطر على بالي، وهي حالة أحد الشركاء في الشركة التي قامت بتركيب جهاز التدفئة في منزلنا الحالي. حضر لابسًا ملابس العُمال الخارجية ومعه أدوات التركيب، ولما سألته هل هو يُمارس هذا العمل من زمن طويل؟ أجابني بِأَنه كان قد درس في الجامعة ليدخل الإِدارة، ثم اشتغل عِدة سنوات سمسارًا للأسهم والسندات، وهو الآن يُفضل عمله الحالي على كل ما عداه، ثم هناك ذلك السباك الذي يقوم

بالإصلاحات العادية لدارنا: إنه يقوم الآن بهذا العمل بيديه مع أنه فيما سبق كان رئيسًا لورشة سباكة تستخدم الكثير من العمال. وهل أقول لك أنه استمتعت بالإصغاء إليه وهو يلعب الجيتار وأخبرني أنه أحيانًا يحيى حفلات موسيقية في بلدته.

***

إن العمل الشاق هو الأُنموذج المعترف به للحياة الأمريكية، ولذا لن تجد عاملًا أمريكيًا يكشكو لك الإرهاق أو الإجهاد، وهم جميعًا يتمتعون بأوقات الفراغ، وهذه الأوقات هي التي كانت فيما سبق من مُميزات المتنعمين، بل وكانت الدليل على «التفوق الاجتماعي».

وقد قال ماركس في كتابه (رأس المال) «في المجتمعات الرأسمالية نرى أوقات الفراغ ملك لطبقة واحدة تنالها بتحويل حياة الجموع إلى عمل شاق مستمر»، وقد يكون ماركس قد صور الحياة السائدة في أُوروبا في عصره، ولكني أُوكد لك أن أُسبوع العمل الأمريكي، وهو عبارة عن أربعين ساعة (وفي بعض الصناعات أقل) يتيح للجميع التمتع بأوقات الفراغ الكافية، وقد أتاح هذا الوقت إنعاش الجسم والعقل وأكسب العامل فوق ذلك شعورًا بالكرامة واحترام النفس.

ثم إن عُمالنا أصبحوا يستمتعون بِأَوقات فراغهم أكثر من ذي قبل، وذلك بفضل كل هذه التسهيلات الحالية التي كانت فيما سلف إما غير موجودة وإما قاصرة على طبقة الثراة من الناس: هُناك الراديو وهو أرخص هنا منه في أي بلد آخر، وترى منه الملايين في كل المنازل والأمكنة، وقد

هيأ للإنسان متعة ومعلومات وتثقيفًا وكذا شيئًا من الموسيقى. وترى بالقرب من المدن، الشواطئ المترامية والحدائق الغناء.. وترى في كل جهة أمكنة للنزهات وفيها المقاعد والموائد، وفي بعضها أمكنة مسقوفة وبها وسائل التدفئة، كل هذا لتشجيع الجموع لتخرج للنزهة وتناول الطعام والاستمتاع بأوقات الفراغ، وبهذا يتمتع العامل وعائلته بأجازته في نهاية الأسبوع بعيدًا عن إغراء الخان (البار). حتى الجوف وهو اللعبة الخاصة بالطبقات العُليا في أُوروبا تراها هنا في متناول الجميع في أندية عامة أنشئت عن طريق تبرعات خاصة وعامة. ولا تظنن أن ازدياد مُعدل أوقات الفراغ قد انتزع انتزاعًا من قبضة أصحاب الأعمال الأمريكيين الناهبين، كلا: إذ أنه مُنذ خمسين عامًا أو يزيد تكشف للمهندسين التقدميين وللرؤساء على السواء أن تقصير ساعات العمل لا تعيق الإنتاج في أي مشروع، بل بالعكس تزيد هذا الإنتاج وتحسنه. ففي اليوم قصير الساعات يشتغل العامل بهمة أعظم ودقة أكبر، وهذا يتيح لصاحب العمل أن يستخدم آلات أسرع وأحسن، وبذل يزيد إنتاجه بدلًا من أن ينقص. وفي نفس الوقت ينخفض مقدار الخسارة وتقل المصروفات، وبالجملة يتحسن الإنتاج عامة من جهة النوع (الصفات) ومن جهة الكمية أي من جهة الكيف والكم على السواء.

ولا تظن أيضًا أن هذه السيارات وآلات الراديو والتليفزيون والطُرق والشواطئ ومغاني قضاء نهاية الأُسبوع وميادين الجولف قد اشتريت على حساب أصحاب الأعمال، بل عليك أن تُفكر في الأرباح التي جنتها الصناعات من بيع هذه البضائع وأمثالها من الكماليات، وسوف تُوافقني بعد ذلك على أن طريق الكرامة الإنسانية لم يُعبر فوق جثث الرأسماليين!!

أما فيما يختص بالعلاقات بين الغني والفقير؛ أي بين صاحب العمل والعامل، فأظنني قد أوضحت بما لا يدع مجالًا للشك أن الكرامة الإنسانية ليست مشكلة في هذه البلاد، ولكن قد يهمك أن تعرف رأي اثنين منا لكتاب السوفيت في كتابهم «أمريكا الذهبية الصغيرة» المطبوع عام ١٩٣٦، وهو كتاب واسع الانتشار في روسيا، وبطبيعة الحال شديد الانتقاد للرأسمالية الأمريكية: نرى المؤلفين وهما إيليا الف، وأوجين بتروف قد أكدا هذا المظهر الهام للديموقراطية الذي يتيح الاختلاط بين الناس. ومع أنهما ذكرا أن هذا مظهر خارجي فقط، إلَّا أنهما أقرا أن هذا يقوي الشعور بالكرامة الإنسانية. ولم يكن على أصحاب الأعمال الأمريكان أكثر من أن ينحّوا عن هذا الرأسمال الحديث ما يعلق به من بقايا نظام الطبقات كما ينحى الإنسان قشرة البيضة العالقة بالفرخ بعد ولادته حتى يستكمل بهاءه.

ومن كل هذا نرى أن الرواج الأمريكي قد أحدث تقلصًا مُستمرًا في التباين بين الطبقات من جهة، ومن الجهة الأُخرى أنتج ازديادًا في الثروة العامة وتحسينًا في الصحة وزيادة في الأمان الاقتصادي، وكذا في الحرية وفي الكرامة والتعليم وفرص التقدم. ولا ينسب كل هذا إلى وجود زعيم أو دكتاتور أو طبقة عالية، بل ينسب للعوامل السليمة المتفاعلة في مجتمعنا هذا، كما أنه لم يتم على حساب رأس المال ولا على حساب أيّ كان. وبهذا برهنت أمريكا على أن الرأسمال الناضج في احتراماته لأقدار الناس وكراماتهم يتمشى بانسجام مع الديموقراطية ولا يُمكن أن يشذ عنها.

الطريق إلى العبُودية

عزيزي هنري:

أرجو أن تسمح لي بسرد بعض آراء أُخرى في موضوع الكرامة الإِنسانية، إذ أني لم أسرد في خطابي الأخير كل ما كنت أريد أن أقوله.

أنك لو قارنت حالة العامل في كل من أمريكا وروسيا فيما يختص بالكرامة الإِنسانية، لتبينت أنه لا يُمكن أن تكون هُناك كرامة حيث لا تكون حرية. وما عليك إلَّا أن تتصور حالة رجل عليه من أجل كسب قوته اليومي أن يكون دائمًا أبدًا على استعداد لإِطاعة أقل إِشارة من رؤسائه، بل وعليه أن يصفق للظالم عندما يمتدح جريمة واضحة المعالم، بل وعليه أيضًا أن يتهم بالإِجرام كل شخص حي الضمير!! إذن لماذا نلغي الطبقات إذا كنا سنستعيض عنها لا بالحرية بل بنظام من العبودية للجميع؟ نظام لن يكون لأحد فيه شيء من حرية اللهم إلَّا حرية جر السلاسل!

ومن سخريات القدر أن هذا الإِذلال جاء عن نفس الطريق الذي كان يأمل ماركس أن يستعيد بواسطته كرامة العامل، وأقصد بذلك نزع ملكية وسائل الإِنتاج ووضعها في نظام اشتراكي. وأنت تعلم أن ماركس رسم هذا الطريق لأنه لم يكن يرى مُبررًا اقتصاديًا لوجود الرأسماليين، وكان يعتقد أنهم يحصلون على أرباحهم بفضل حيازتهم النفوذين الاقتصادي والسياسي.

وإني – وكذا غالبية الأمريكان – نُوافق ماركس في هذه النقطة، وهي أنه من الخطر تركيز السلطتين الاقتصادية والسياسية في يد فرد أو جماعة مهما كانت صفتها. ولكنا اتجهنا إتجاهًا آخر يتفق مع منطق الأُمور، ذلك أننا قررنا فصل دائرتي النفوذ هاتين إحداهما عن الأُخرى، وتشددنا في ذلك كل التشدد، وأظننا نجحنا إلى حد بعيد، فدستورنا وتقاليدنا ونظام الحزبية عندنا وكذا حكومتنا كلها تدل على انتفاء وانعدام الطبقات. أما نفوذ الرأسماليين، فقد صار في الوقت الحاضر مُتعادلًا مع نفوذ العُمال ونقاباتهم وسائر الجماعات، بل هو أقل. فلم يعد لنا ما نخشاه في هذا السبيل.

وماركس نفسه كان قد اقترب من الحل الصحيح عندما ذكر بمنتهى الصراحة أن النظام الرأسمالي لا يمكنه أن يدوم جنبًا إلى جنب مع نظام امتياز الطبقات. وكانت هذه في الواقع ومضة باهرة من بُعد النظر وانجلاء البصيرة، ولكنه للأسف لم يتابع سلسلة هذا التفكير السليم حتى يصل إلى النتيجة الأُخرى، إنه لم يكن يتصور إمكان وجود جماعة أو حكومة ليست محكومة بالطبقات. وترتب على تفكيره هذا، أنه ظن أن الطبقات لا بُد أن تعمل على هدام الرأسمالية، ولم يخطر على باله أبدًا البديل الآخر، وهو أن «تُلغي الرأسمالية النظام الطبقي».

وقد رأينا أن الرأسمال لا يُمكنه أن يتنفس أو ينمو إلى درجة النضوج وهو محبوس في الحدود الضيقة التي يفرضها نظام الامتيازات على الإنتاج وعلى البراعة (التفنن) وعلى التقدم عامة. ككما ان الرأسماليين لا يُمكن أن يبتكروا إذا كانوا في وسط عالم فقير غير قادر على شراء الإنتاج المتزايد،

كما أن المؤسسات والآلات (وهذه هي رأس المال الحقيقي) لا يُمكن أن يحسن استعمالها وإدارتها إلَّا جيش من الفنيين والمساعدين المهرة الأذكياء، فكيف يُمكن مع كل هذه الاعتبارات أن يبقى رأس المال حليفًا لتلك المصالح الحقيقية البالية؟ إذن لم يكن عامل المصادفة هو الذي أتاح لرأس المال أن ينمو ويترعرع في البلد التي أزالت قيود الطبقات وامتيازاتها، بل كان الدافع لذلك هو حقائق الواقع نفسها.

لننظر بعد ذلك إلى ما فعله السوفييت، نراهم عوضًا عن قيامهم بهذا الفصل بين النفوذيين السياسي والاقتصادي، قد وحدوهما ووضعوهما في يد جماعة صغيرة بدرجة أشد مما كانت عليه في أي وقت آخر، وكل ما فعلوه هو قلب ترتيب الأوضاع. فبدلًا من أن يكون النفوذ السياسي في يد الأثرياء، أصبحت القوة الاقتصادية في روسيا يديرها ويتحكم فيها السادة السياسيون، ونتيجة لذلك أصبحت المساواة الإنسانية أو ما يحلو للسوفييت أن يسموه كذلك، معناها العبودية التامة.

لا تغضب يا صديقي لأني جرؤت وقارنت جمع الاقتصاد والسياسة في يد الحكومة السوفييتية بما كان سائدًا في عهد الإقطاع ونشوء الرأسمالية الأُوروبية. إني أدرك أن النظام السوفييتي مفروض فيه أنه خلاف ذلك تمامًا، إذ أن القوى الاقتصادية والسياسية مركزة في أيدي الأُمة جمعاء. نعم هذا هو الادعاء، ولكن ما هي الحقائق؟!

من حسن الحظ إنه لا يتحتم علينا، حين نبحث هذا الموضوع، أن نلجأ للحدس والتخمين أو الاستنتاج أو حتى الاطلاع على ما كتبه

الآخرون، بل إني أُفضل أن نختار من مكتباتنا العامة التقارير الرسمية والأقوال التي سجلها لينين وستالين نفسهما. ومنها نرى مذكورًا بمنتهى الصراحة «أن النفوذ السياسي مُركز في يدي الحزب الشيوعي». وهذا الحزب لا يضم إلَّا أقلية ضئيلة من سكان روسيا. ففي عام ١٩٤٧ كان عدد أعضائه ٦.٣٠٠.٠٠٠ عضو ، بينما تعداد الروس هو ١٩٤ مليون نسمة. وترى هُناك اتجاهًا واضحًا لإبقاء تعداد أعضاء الحزب أقلية. وإذا حدث وازداد العدد، عملت يد الطرد والإخراج والتطهير في التخلص من الزوائد، والسر في هذه السياسة هي أن يبقى أعضاء الحزب أداة طيعة في يد الأفراد القلائل أصحاب النفوذ الحقيقي.

وحتى أعضاء الحزب على قلتهم ليس لهم نفوذ، فالمناقشات في داخل الحزب والتصويت على القرارات الهامة ليست سوى تصفيق للقادة وتأمين على اقتراحات الزعماء وتهليل لهم. فأنت ترى أنها حكومة أقلية يرأسها دكتاتور: حكومة تتحكم في كل القوى الاقتصادية والسياسية وتسوم الشعب عبودية لم تعرف من قبل.

عندما كان الأرستوقراط والأثرياء يحكمون الشعوب، كانت هُناك رغمًا عن ذلك مجالات فسيحة في الاقتصاد تتاح لخصومهم أن يستغلوها، كما أن العامل كان يمكنه أن يشكو لهيئة ما، بعض ما يلقاه من ظُلم مخدومه، كان يُمكنه أن يلجأ للبوليس أو للعمدة أو للمحاكم أو للهيئات التي أنشئت فيما بعد لترعى مصالحه في حالات الإصابة والمرض. وإني لا أنكر أن كثيرًا من الموظفين في هذه الهيئات كانوا يدينون بوظائفهم للأثرياء ولأصحاب الأعمال، ومن ثم كانوا مستعدين للتستر عليهم، ولكن رغمًا

عن ذلك وحتى في الأيام السابقة للعهود الديموقراطية، كان هُناك سلطان للقانون وشيء من العدالة، وجهاز لتطبيقه، ولو نظريًا، حتى ولو تعارض هذا مع مصالح الأثرياء (وطبعًا في أمريكا اليوم يطبق القانون بدون أية محاباة لأية طبقة أو شخص أو هيئة). أما عندما تتركز الحياة الاقتصادية للأُمة في أيدي جماعة بيروقراطية اختيرت اختيارًا جزاءًا لاستعدادها للخضوع للعصابة الحاكمة، فإن العُمال يفقدون حريتهم فقدانًا تامًا.

وفي روسيا السوفيتية – بفضل مرسوم ٢٦ يونيه سنة ١٩٤٠ – لا يُمكن لأي عامل أن يترك عمله إلَّا بتصريح من رئيسه (مديره). والرئيس نفسه لا يُمكنه إعطاء هذا التصريح إلَّا بناء على شهادة طبية تُؤكد عدم قدرة العامل على القيام بهذا العمل. ونقابات العُمال لا يُمكنها تخفيف هذا الاستعباد، بل إنها على العكس من ذلك، أصبحت أداة لتنفيذ رغبات الحكومة والبيروقراطية الحزبية.

وواجبهم الأول هو الإسراع بالإنتاج والعمل بما يسمونه "Stachnovism". أما الإضراب والاحتجاج فيأتي تحت بند الخيانة العُظمى وعقبوتهما الإعدام، فمثلًا عندما زار هاري هوبكنز روسيا مبعوثًا من الرئيس روزفلت أثناء الحرب الأخيرة ذكر لهم أن بعض مواد الإعارة والتأجير قد يتأخر وصولها بعض الوقت نظرًا لوجود إضرابات في الولايات المتحدة، فسأله ستالين مُستنكرًا «إضرابات؟ ألا يوجد عندكم بوليس؟».

ويُحاول زعماء النقابات في الاتحاد السوفيتي إخفاء هذه الأحوال، فمثلًا في اجتماع المجلس الرئيسي للنقابات، قال أحدهم «إن القول

بوجوب مساواة النقابة مع الوكالة الاقتصادية في بحث مسألة تحديد الأُجور هو اتجاه يساري وانحراف انتهازي، بل هو مُحاولة لهدم الزعامة الفردية وتدخل في شئون الإِدارة!».

أما في المجتمع الرأسمالي فنرى أن مُخالفة نظام العمل يُجازى عليها بالحرمان من الأجر أو بغرامة مالية بسيطة أو في الأحوال الشديدة بالطرد. أما عندما تكون الحكومة هي المهيمنة على الاقتصاد والإِنتاج، فالعقوبات أقسى من ذلك بكثير. فالمرسوم الروسي الذي سبق أن ذكرته (يونيه ١٩٤٠) ينص على أن التأخير المؤقت (بل التأخير عشرين دقيقة في الحضور) يُعاقب عليه بالعمل الجبري لمدة ستة شهور. ويُمكن أن تتم هذه العقوبة في داخل المصنع نفسه، ولكن يكون العامل وقتها تحت حراسة مُشددة، مع خصم ٢٥٪ من أجره، أما إِذا ترك الرجل عمله بدون تصريح فيسجن شهرين.

***

وأظنك تُوافقني على أنه في حالات الملكية الخاصة – للمصنع أو حتى الملكية العامة ذات الإِدارة المستقلة – لن يلجأ المدير العاقل للعقوبة إِلّا بعد أن تعييه الحيلة. أما في روسيا السوفيتية فالأُمور عكس ذلك، ولأجل أن لا تلقى الشبهات على الحكومة أو على الإِدارة، نرى أن الذي يكيل هذه العقوبات هو القاضي – بدون هيئة محلفين طبعًا – واعلم أن الرئيس (المدير) الذي لا يقدم المخالفين للمحاكمة، ينذره المنشور المذكور بأسوأ عقاب.

ولم يكتفوا بذلك، فسنوا قانونًا آخر في الشهر التالي (٢٤ يوليه سنة ١٩٤٠)، ينذر القضاة أنفسهم بسوء المصير لو حركتهم المشاعر الإنسانية وأصدروا أحكامًا مخففة بدافع الرحمة أو الشفقة.

وهكذا نرى العدالة – وهي التي لها هيبتها واستقلالها في أمريكا – قد تدهورت في روسيا وأصبحت آلة لخدمة البوليس والحزبية.

***

في النظام الرأسمالي قد يحدث أحيانًا شيء من التواطؤ بين الهيئات الاقتصادية وأصحاب السلطان السياسي، أما في النظام السوفيتي فليس هُناك تواطؤ فحسب، بل اندماج تام بين الاثنين.

فلا توجد هُناك هيئة مُستقلة يُمكن أن يلجأ لها العامل أو يتجه لها شخص يطلب الإنصاف، فالأداة الحكومية والمحاكم والنقابات وحتى الكنائس، كلها تُمثل حزبًا مُتحجرًا (صلدًا) واحدًا.

وأينما اتجه الإنسان، يجد نفس الجهاز ونفس صورة ستالين الموجودة في كل مكان. وأنت تحس بضغط الهيئات البوليسية على الدولة، وكيف أنها تغلغلت في كل ميدان، فلو أنك اتهمت بجريمة ضد الدولة، فلن يجرؤ أصدقاؤك أو أقاربك أو أقرب المقربين إليك على الدفاع عنك، مهما كانوا يؤمنون ببراءتك.

بل إنك مطلوب منك – وسوف تُكافأ – أن تفضح أستار أقرب أقاربك!! أما إذا فكر شخص في سن التجنيد (وهو يستمر حتى الخمسين) في أن يفر من «جنة العُمال» ويهرب إلى الخارج، فإن البالغين من أقربائه

يقعون تحت طائلة قانون ٦ يونيه سنة ١٩٣٦. فإذا كانوا يعلمون سلفًا برحيل قريبهم فإنهم يُجازون بالسجن من ٥ – ١٠ سنوات. أما إذا كانوا لا يعلمون، فالجزاء هو النفي إلى سيبيريا خمسة أعوام. وهكذا محت الشيوعية السوفيتية آخر مظاهر الحرية وأحلت الاستبعاد المطلق محل الكرامة الإنسانية.

أما في الولايات المتحدة، فالحريات والكرامة الشخصية لكل إنسان مصونة بالضمانات الدستورية، وأخصها إعلان حقوق الإنسان، وتُراعى هذه الضمانات مُراعاة دقيقة، فلا يُمكن تفتيش بل ولا دخول أي مسكن إلَّا بإذن خاص صادر من محكمة مُستقلة، ولا يُمكن أن يبقى أي شخص في السجن بدون إجراء قضائي، ولا يحكم على أي شخص بدون وجود أدلة مُقنعة ضده. أما في روسيا فيُمكن سجن الشخص إلى ما لا نهاية أو إرساله إلى مُعسكرات السخرة بأمر بسيط من البوليس. ويُمكن للمحاكم الأمريكية أن تلغي أية أوامر إدارية متى وجدتها تعسفية أو غير قانونية، بل إنها تستطيع إلغاء أي قانون تصدره الحكومة ما دام مُخالفًا للدستور.

وقد أدى فصل الاقتصاد (أي الإنتاج) عن الحُكم، إلى ضمان عدم ظلم صاحب العمل للعامل، إذ أن الحكومة – وهي ليس لها دخل في الإنتاج – هي الهيئة العُليا المحايدة التي تحكم بين الهيئات، وتحمي مصالح الجميع.

الزنوج والنظام الرأسمالي

عزيزي هنري:

إن سؤالك عن حظ السود في أمريكا يأتي كنتيجة طبيعية لمناقشتي مسألة كرامة العامل كإنسان، وإني من المبدأ أوافقك على أن مركز معظم الزنوج في أمريكا محزن جدًا، بل إن أكثرية الأمريكان يشعرون بالأسى من جرائه، ولكن لا تظن أننا نقنع بالأسف والتأفف، كلا، بل إننا نسعى لإصلاح الأمور، ولكن فلأبدأ بتصحيح الفكرة التي قد صورت لك:

أولًا: إن الولايات الجنوبية فقط هي التي ترى فيها عزل السود وفقرهم المدقع، ويدل إحصاء عام ١٩٥٠ على أن خمسة ملايين من السود (ومجموعهم الكلي خمسة عشر مليونًا) يعيشون في الولايات الشمالية والغربية، حيث الأحوال أحسن من جميع الوجوه.

وعدا ذلك فإن الاقتصاص العرفي وأمثاله من أعمال العنف ليست منتشرة بالدرجة التي تظنها أو التي تسمع عنها، فمثلًا في المدة بين سنتي ١٩٤٥ – ١٩٥٠ قتلت الجماهير ١٣ زنجيًا لا غير، ومن الخطأ المطبق أن تظن أن صحافتنا تحبذ أو تنادي بالكراهية العنصرية أو التحيز العنصري – بل إنه حتى في الجنوب، لن تجد إلا القليل من مثل هذه الدعاية في صورة (منشورات) ومطبوعات تافهة، بل إن أغلب ما تكتبه الصحف الآن في الولايات المتحدة يدور حول دراسة مشكلة الزنوج والمناداة بالمساواة العنصرية، وكما تعلم كان عندنا دائمًا أبطال يدافعون

عن حقوق الزنوج ابتداء من هاريت بيتشر التي ألفت قصة (كوخ العم توم) إلى وليم فولكنر وهو الذي نال جائزة نوبل للسلام.

وقد أثرت كتاباتهم على الأمة تأثيرًا عميقًا، ولا يمكن أن نتهم الأمة جمعاء بأنها ضد الزنوج، فلا تنس أن الولايات الشمالية وهي التي تمثل غالبية الجنس الأبيض، خاضت غمار الحرب الأهلية من عام ١٨٦١ إلى ١٨٦٥ لإلغاء الرق، وكان سكان الشمال والغرب – كما لا يزالون – وكذا الكثيرون من أهل الجنوب، يتعاونون مع الزنوج في كفاحهم من أجل تحسين حالتهم الاجتماعية، وهو كفاح طويل بطئ يرتفع أحيانًا وينخفض أخرى، وكانت السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر تتسم بالتباطؤ في تحسين أحوال العمال والزنوج على السواء.

ولكن بانبثاق القرن العشرين اتجه التيار اتجاهًا واضحًا نحو التقدم وبلغ الذروة عندما جعل الرئيس ترومان ذلك أحد أهدافه في أثناء حملته الانتخابية للرياسة عام ١٩٤٨، وقد لا تدرك أنت المجازفة الكبيرة التي أقدم عليها ترومان بعمله هذا، إذ لقد بدأ يظهر حينذاك أن الولايات الجنوبية جمعاء – وهي دائمًا ديمقراطية – سوف تصوت ضده وتتخلى عنه (وفعلًا صوت بعضها لمرشح جنوبي آخر من عندهم)، ولذا كان فوز ترومان بالرياسة رغمًا عن هذه المعارضة – انتصارًا واضحًا للاتجاه نحو إلغاء التمييز العنصري.

ولكن التقاليد المتأصلة والتحيزات لا يمكن استئصالها بين يوم وآخر، وأنت أدرى بذلك بما تشاهده حولك، فهناك عدة مشاكل منها مثلًا من

هم الذين تتخذهم أصدقاء؟ من التي تتزوجها؟ مع من تسكن نفس المنزل؟ كل هذه قرارات شخصية، ولكن الرأي العام عندنا له قوة هائلة، لأننا بلد ديموقراطي، ولذا كان لابد من فتح الأبواب (والنوافذ) لتفاهم أفضل وتقدم اجتماعي أعظم، ونحن نعمل ذلك عن طريق التشريع والتعليم، ولو شاهدت عن كثب ما أحرزه الزنوج في حياتهم المعيشية الخاصة وفي التعليم وفي الميدان الاقتصادي من تقدم لدهشت حقًا.

***

هناك ضريبة اسمها «ضريبة الانتخاب» كان المقصود بها استبعاد الزنوج وفقراء البيض من الاشتراك في التصويت، غير أنه لم يأت عام ١٩٥٠، إلا وكانت هذه الضريبة ملغاة إلا في ست فقط من السبع عشرة ولاية جنوبية، ولذا نرى أن سبعمائة ألف زنجي قد اشتركوا في انتخابات ١٩٤٨، بينما لم يشترك سوى مائتين وخمسين ألف زنجي في انتخابات عام ١٩٤٠، وأنت ترى اليوم للزنوج شيوخًا في الكونجرس، وكذا في الهيئات التشريعية في ١٦ ولاية.

أما في مجال التوظف، فقد أنشأ الرئيس روزفلت لجان التوظف عن طريق العدالة، وهي تبذل الجهد للوصول إلى أغراضها، لا عن طريق التشريع وما يتبعه من أوامر وتوتر واتهامات، بل أنها تؤدي عملها عن طريق فحص الشكاوي، وبذل ضغط أدبي لإزالة المظلمة، وفي الغالب يؤدي هذا للغرض المقصود، وعدا ذلك فقد سنت عشر ولايات — ومنها ولاية نيويورك وهي أكبرها تعدادًا — عدة قوانين تنشد ذلك، والكثير من

الولايات الأخرى بسبيل الأخذ بها، وكثير من هذه القوانين يصف «بالجريمة» كل صاحب عمل يفرق بين طلاب وظيفة (أو مهنة) تفرقة مبنية على العنصر أو العقيدة، بل أنه لا يسمح لصاحب العمل حتى بالسؤال عن هذه الأمور، أليس إذن من المؤسف أن كل هذه الإجراءات لا يدري بها الناس في الخارج؟

ولكن لن يكون لكل هذه أية فائدة عملية ما لم يتصف الزنوج أنفسهم بما يلزم من الصفات والذكاء والخلق الحسن مما يجعلهم مساوين لغيرهم من العناصر الأخرى، وكذا لابد من حصولهم على ذلك القسط من التعليم اللازم للمهن التي يرغبون في الالتحاق بها، وعليه أصبح التعليم هو المجال الذي يجب أن تركز فيه الجهود، والزنوج في ذلك يلقون الكثير من العون من مواطنيهم البيض.

ففي عام ١٩٤٠ كان ثلث الزنوج أميين أما في عام ١٩٥٠ فلم يبق منهم كذلك إلا عشرة في المائة، وفي الولايات الجتوبية ألغت المحاكم القيود التي كانت تمنع الزنوج من دخول مدارس وكليات الولايات، وأصبح الزنوج يدرسون جنبًا إلى جنب مع البيض. أما في الشمال فالزنجي يحظى – علاوة على ذلك – بكل المميزات والتكريم الذي تُؤهله له شخصيته ومؤهلاته. فمثلًا في عام ١٩٥١ اختيرت شابة زنجية لرئاسة مجلس الطالبات في كلية سميث، وهي من كليات البنات الهامة، وكان الزنوج في مقدمة الخريجين في جامعة هارفارد في عام ١٩٤٩، وفي جامعة تجرز في ١٩٥٠. كما أن كابتن كرة القدم في جامعة ييل عام ١٩٤٩ كان منهم. أما كلية أمهرست فقد انتخبت زنجيًا لعضوية رابطة أُخوة الكلية، وأصرت على اختياره رغمًا

عن احتجاج بعض «الأخوات».

***

وقد تغير مركز النوج من حيث حصولهم على الوظائف تغيرًا حاسمًا وسريعًا في كثير من مصالح الحكومة الفيدرالية ومصالح الولايات والمدن، فأصبحت ترى زنوجًا في كل ما يخطر لك على بال، فهُناك ضُباط وصحفيون وقُضاة ومدرسون وغيرهم، وقد أسندت وزارة الخارجية مركزًا دبلوماسيًا هامًا إلى الدكتور رالف بنش، وهو الآن رئيس قسم الوصاية بمنظمة الأُمم المتحدة، وهو مركز مُمتاز من الوجهة الدولية. وفي الحقبة الأخيرة تخرج عدد من الزنوج في الكلية الحربية بوست بوينت، وفي الكلية البحرية في انديانا بوليس. وفي يناير ١٩٥٠ وضع كثير من الزنوج في وحدات من القوات المسلحة كانت قاصرة على البيض، ولا تظن أن الزنوج في الجيش يشغلون الرتب الدنيا فقط، بل منهم ضباط كبار.

***

وفي المحيط الاقتصادي، لم يصبح الزنوج مجرد موظفين عاديين؛ ففي عام ١٩٠٠ كان عددهم (في الصناعة) أقل من مائة ألف ارتفع سنة ١٩٥٠ إلى مليون وخمسمائة ألف أكثرهم عُمال مهرة. وتبعًا لذلك نقص عدد من يشتغل منهم في الفلاحة، وفي كثير من المدن لم تصبح الوظائف المكتبية مُغلقة أمامهم. فأنت إذا دخلت مخزنًا أو متجرًا أنيقًا، قابلت بائعة زنجية رشيقة ذات كفاءة ومهارة، ترشدك إلى ما تريد شراؤه. وترى مثل ذلك في كثير من المكاتب، بل إن كثيرًا من المنشئات الكُبرى مثل جنرال

الكتيريك ودي بونت وماسي تستخدم الملونين في أعمال هندسية وفنية هامة، وبعض الزنوج أصحاب أعمال أثرياء أو مُلاك كبار، فهم قد أصبحوا رأسماليين حقًا، وقد يدهشك أن تعلم أن هُناك مائتي ألف مزرعة (متوسط مساحة كل منها ٧٨ فدانًا) يمتلكها زنوج.

وعندي قائمة طويلة بالفنانين والكتاب والرياضيين الزنوج مثل المغني الشهير أندرسون ولاعب البيسبول جاكي روبنسون، كما أن عدد الأطباء والمحامين والمهندسين والكيماويين والعُلماء النفسانيين الزنوج في ازدياد مُستمر. ونرى في سبعين كلية في الولايات الشمالية أساتذة من الزنوج. هذا طبعًا عدا الأساتذة المدرسين الموظفين في الثماني وستين كلية وجامعة زنجية الموجودة في الجنوب.

***

ومن التحسينات الحديثة مسألة المسكن، فقد أمسكت الحكومة الفيدرالية مُساعدتها عن مشاريع بناء المنازل الرخيصة، وهي التي كانت تُخصص لإسكان وعزل الزنوج، وقد ترتب على ذلك الاتجاه لبناء عمارات سكنية ضخمة (في نيويورك وغيرها من المدن) وفي هذه يسكن الزنوج مع البيض جنبًا إلى جنب، وفي انسجام تام.

ومن هذا ترى الاتجاه التشريعي نحو مساواة الزنوج بغيرهم في تقدم مُستمر، وفي هذا يتفق الحزبان السياسيان ونقابات العُمال والهيئات المدنية على السواء.

ولا يزال هُناك الكثير، بل الكثير جدًا، ينتظر الإتمام، ولكنّ هُناك

تقدمًا مُستمرًا ملموسًا، وأنت خير من يعلم أن الحكم على هذه الأُمة أو على أية أُمة أُخرى ليس هو أن تسأل: هل كل شيء على ما يُرام؟ بل أن تسأل: هل الأحوال آخذة في التحسن أم في التدهور؟ أي أن تبحث عن اتجاه التيار. وإني أرى أن الاتجاه في هذا الصدد هو إلى أعلا دون شك.

***

ولكنا ونحن نُجاهد في سبيل المساواة العنصرية لا يجب أن نظن أن النظام الرأسمالي هو المسئول عن متاعب الزنوج، ومن الملاحظ أن اليساريين الأوربيين يحلو لهم دائمًا أن يشنعوا على الأمريكيين قائلين: انظروا إلى الزنوج والتحيز ضدهم، وهم بذلك يظنون أنهم ينتصرون على النظام الرأسمالي الأمريكي ويُؤيدون نظرياتهم هم. ومهما كان رأيك في مُشكلة الزنوج، فالمؤكد أنه لا علاقة لها بالرأسمالية. ولو كانت كذلك، لكان اقتصادنا مبنيًا على أساس استغلال وتشغيل الزنوج، وهذا طبعًا غير مُطابق للواقع، ويكفي للتدليل على صحة ما أقول أن تعلم أن الزنوج يكونون ١٠٪ من تعداد السكان، وهم في الولايات الشمالية الصناعية ٥٪ فقط، فلو كانت رفاهية الأُمة ناتجة من استغلال الزنوج لكانت الولايات الجنوبية أكثر تقدمًا من بقية البلاد، إذ أن زنوجها يبلغون ٢٣٪ من مجموع سكانها، ولكانت ولاية المسيسبي، وزنوجها يبلغون نصف السكان، أكثر المقاطعات فلاحًا على الإطلاق. في حين أن الواقع يُخالف ذلك تمامًا، إذ أن أكثر الولايات تقدمًا وفلاحًا هي الشمالية والغربية، وفيها أضأل نسبة من الزنوج، بل إنك لترى كثيرًا من سُكان الجنوب البيض في فقر وإملاق وبخاصة في المسيسبي، وفي الواقع يُمكن القول أن

عزل الزنوج وفقرهم هو الذي أخر تقدم الجنوب اقتصاديًا.

وفي رأيي أنه لا أمل في تحسين حالة غالبية سُكان الجنوب البيض أنفسهم، إلَّا بتحسين الحالة الاقتصادية والاجتماعية للملونين. وما عليك لتصديق ذلك، إلَّا أن تُفكر في إمكان أن يصبح الزنوج ولهم نفس القوة الشرائية التي للبيض. وفكر في القوة الإنتاجية التي يُمكن الوصول إليها، لو أن الزنوج الجنوبيين سمح لهم بنفس القسط من التعليم والمشاركة في المهن والأعمال.

وقد أصاب الدكتور رالف بانش عندما نعى علينا تبديد هذه الينابيع الإنسانية في سبيل الخلافات العنصرية. وإني لأعتقد أن الجنوبيين البيض الذين يصرون على إبقاء الزنوج في الدرك الأسفل لا يبصرون مصالحهم الذاتية نفسها، إن تفكيرهم من هذه الوجهة لم يصبح «رأسماليًا» بعد.

***

عندي بينة لها قيمتها على صحة ما أقول من أن مسألة الزنوج لا صلة لها بالرأسمالية، وشاهدي هو لينين نفسه، فقد ذكر في كتابه (الرأسمالية والزراعة في الولايات المتحدة): «إن الزراعة في أمريكا تسير على أُسس رأسمالية»، ولكنه عند بحث حال عُمال المزرعة في الجنوب وأغلبهم زنوج قال: «هنا نرى علاقات أشبه ما تكون بالنظام الإقطاعي»، وبهذا دحض لينين نفسه الدعاية التي تنسب محنة الزنوج – بل وكل شر آخر – إلى الرأسمالية.

وأني لا أقصد أن أُقلل من قيمة الزنوج عندما أُؤكد أن هذه البلاد

كان مُقدرًا لها أن تتقدم، حتى ولو لم يطؤها ولا عبد زنجي واحد. وما عليك إلَّا أن تنظر إلى كندا أو أُستراليا أو نيوزيلندة، وهي بلاد فيها نظام اجتماعي مُماثل لنظامنا وليس بها أي زنوج. وعندما يأتي اليوم الذي ينال فيه الزنوج الأمريكان مساواتهم التامة في كل شأن، فلن يتغير شيء في جهازنا الاقتصادي اللهم إلَّا في الجنوب، وبالتأكيد لن يكون معنى هذا تحولنا من الرأسمالية إلى الاشتراكية أو الشيوعية، بل سوف تربح الأُمة جميعًا بكل هيئاتها، ولن يخسر أحد شيئًا، اللهم إلَّا هؤلاء النُقاد الذين سوف يفقدون شعارهم التقليدي في مُهاجمتهم للرأسمالية الأمريكية. وتُساعدنا مسألة الزنوج في تقصي حقائق الأُمور والتعمق في روح النظام الرأسمالي الديموقراطي الكامل النمو. إن التفرقة مهما كان أساسها سواء كان هذا الأساس هو العنصرية أو العقيدة أو الطبقة هي مُخالفة لطبيعة الرأسمالية، إذ أنها لا تحدث إلَّا تأخرًا في الاقتصاد والتقدم، وهذا يضر بالعامل وصاحب العمل على السواء.

هذه التفرقة هي من مُخلفات الأيام السابقة على التقاليد الرأسمالية، وهي تعيق المجتمع الصناعي الخصيب، وتخلق مناطق جرداء ملأى بالاحتياج والشقاء.

نتائج خلِقيّة

عزيزي هنري:

شكرًا جزيلًا على تذكيري بوعدي أن أشرح ما تسميه أنت وأصدقائي "الروح المادية المتفشية في أمريكا"، والتي تقولون إنها أفسدت معاييرنا الثقافية والخلقية.

أفهم أن العالم الخارجي لا بُد أن يصف «بالمادية الفجة» كل من يحب جمع المال وحيازة البضائع الدنيوية، وكل من ينغمس في هذا التيار من الإنتاج والمنافسة والاختراع. ولكن لا يُمكن ان نتجاهل أن المال وكل مطالب الحياة هي أشياء مرغوبة ومحبوبة هنا وفي أُوروبا، بل وفي كل بلد على السواء. وقد لا يعترف الكثير من الأُوروبيين بهذا الشغف المادي أو قد يعجزون عن فهمه، ولكن هذا الفارق لا يُمكن أن يعزي لوجود معايير ثقافية وخلقية عندكم أسمى مما عندنا.

ولا أُريد أن أبدو هازلًا، ولكن لا بُد أنك لاحظت أن كل ما تأخذونه على الأمريكان، لا يُعتبر في نظرنا نقائص. فهذه «النقائص» المزعومة هي دليل التحرر من مُخلفات المجتمعات الطبقية.

وإني أقصد بذلك تلك القيم العرفية (التعسفية) التي كانت تُوصف بها المظاهر الثانوية «للسير الحميد»، وكذلك ادعاءات علية القوم الأُوروبيين «حبهم للفنون الجميلة». وهل أذكر لك تدليلًا على ذلك، هذه

المكتبة الضخمة المملوءة بموسيقى موزارت وبيتهوفن والتي وجدت بين مُخلفات أحد رؤساء سجون الاعتقال في ألمانيا؟ وهل نسيت تحمس هتلر نفسه للفنون عامة وموسيقى فاجنر خاصة؟

ولن تجد في أمريكا إلَّا شيئًا ضئيلًا من هذه الثقافة المبنية على التكلف الكاذب والنفاق الواضح، بل سوف تجد بديلًا عنها اهتمامًا حقيقيًا بالمسئولية الأخلاقية المبنية على الأُصول الدينية والأدبية الحقة. وقد حلل ماكس ويبر تأثير الحركات الدينية وخصوصًا حركات الكويكر والمتطهرين على جذور الرأسمال الأمريكي، فوجد أن نجاح الأمريكيين في الأعمال والإنتاج قد تم مُعظمه على أيدي رجال لم يديروا ظهورهم للآداب أو الدين، بل كانوا ذوي شعور عميق بمسئولياتهم وواجباتهم الاجتماعية.

وإنك لتلمس تواضعًا جمًا بين رجال الأعمال هنا، سواء كانوا ممن يُواظبون بانتظام على الصلاة في الكنائس أم لا. فإني أرى أنهم متدينون بكل مدلولات هذه الكلمة، وهم يتحلون بالتواضع مع الثقة، ويُمثلون أجل تمثيل «الثراء المسئول».

وقد يبدو لك هذا كأنه تفخيم في التعبير وشقشقة في الكلام فقط، ولكني أُكرر لك أني لا أدعي تفوق رجال الأعمال والصناعة خلقيًا، بل هم على النقيض من ذلك خليط من الناس كأمثالهم في البلاد الأُخرى. ولكني أريد أن أقول إنه مهما كانت صفاتهم الخلقية الفردية، فإن الأمريكان يسلكون ويتصرفون تصرفًا مُخالفًا لكثير من الأُوربيين. ولأضرب لك مثلًا على ما أقول:

انظر مثلًا إلى المعاهد الاجتماعية الأمريكية الكُبرى كالمكتبات والمستشفيات والجامعات، فبينما تجدها في البلاد الأُخرى من عمل الحكومات أو الهيئات، ترى أنها هنا تنشأ وتُؤسس وتُدار بالتبرعات والهبات الفردية. ولا أظن أنك ترى في أي بلد آخر هذا السيل من التبرعات المتدفق كالذي تراه في الولايات المتحدة. وأنت لا تفتح جريدة إلَّا وترى فيها ذكرًا للتبرعات أو الوصايا. كما أنك لا تُطالع تقريرًا عن أي مُؤسسة، إلَّا ويدهشك هذا القدر من هبات أشخاص يمتنعون عن ذكر أسمائهم، مما يجعلك تُؤمن بأَن الطبقات الغنية والمتوسطة تدرك مسئولياتها الاجتماعية. وقد صدق جيمس برايس عندما قال: «إنهم في أمريكا يعتبرون الثروة وديعة». واهتمام المعطي لا يقتصر على العطية فقط، بل إنه كثيرًا ما يضيف إلى المال تخصيص جُزء من وقته للغرض الذي من أجله أُنشئت المؤسسة، فيشترك في رسم الخطط، وجمع التبرعات وإدارة المؤسسة. ولا ترى هذا مُقتصرًا على ما ذكرت من المستشفيات والجامعات والمكتبات، بل تلمسه في الحملات العديدة التي تُشَنّ لمحاربة الشرور الاجتماعية.

وترى هذا الشعور بالمسئولية الاجتماعية واضحًا في مجال آخر لا علاقة له بالعواطف الإنسانية، تراه في طريقة استثمار المال. فقد ذكرت لك أنه في مُجتمع الطبقات الذي كان سائدًا في الماضي، كان الرجل عندما يحوز شيئًا من الثروة يسحب أغلب هذا المال من التداول (ومن الثروة الأهلية) ويختزنه في مكان أمين ليصرف هو وعائلته منه على مُستلزماتهم ومتعهم، فكانت كنوزه لا تنتج شيئًا إطلاقًا، وكذا كانت قلعته وقصره. ولعل من أوضح أمثلة ذلك هذه الأراضي الواسعة التي كان يُخصصها

النُبلاء للصيد والقنص.

قارن ذلك بالأمريكي سواء كان من الخيرين المتبرعين أو من الأنانيين، تراه يطلق ثروته ومُعظم أرباحه في الاقتصاد القومي، وينتج عن ذلك أن يشتغل الشعب وينمو مع نماء الثروة. ولم يكن هذا الاتجاه وليد المصادفة، بل هي عقيدة تُوحي للشخص بِأَن يوفر ويستثمر جُزءًا من دخله بدلًا من إنفاقه في ملذاته الشخصية.

فها أنت ترى أن هُناك عاملًا من إنكار الذات يحمل رجل الأعمال على أن يعيد جُزءًا من دخله إلى العمل والإنتاج، مُفضلًا نمو مشاريعه ومُضحيًا بملذاته الشخصية العاجلة.

وربما لا ترى في كل ذلك أي فضل، فالرأسمالي بطبعه ميال لزيادة أرباحه: هذا حق، ولكنه في نفس الوقت يتعرض لكثير من المخاطر، غير أنه يتقبلها بروحٍ سامية. وفي الحق لا يُمكننا أن نعرف على وجه الدقة مدى الخسائر التي تعرضوا ولا زالوا يتعرضون لها. وعلى كل حال لا بُد أن تُوافقني على أن الاستثمار، ثم إعادة الاستثمار هو من المظاهر الرائعة للثروة المسئولة (الموثوق بها).

إن مسئولية صاحب الأعمال تحمل في طياتها شعوره بواجبه وهو أن يعمل على تحسين إنتاجه وخفض أسعاره، وهي مسئولية خطيرة بالنسبة للأُمة جمعاء ومنها العُمال. والمصنع الذي لا يُرضي مطالب عُملائه محكوم عليه بالزوال، والمنافسة تجعل الرأسمالي مشرئب العنق دائم اليقظة أكثر من زميله الأُوروبي. ورجال الأعمال والمهندسين أقل خضوعًا للتقاليد وأكثر

ميلًا للابتكار، كما أن المستهلك أقل خضوعًا للعواطف ويطلب دائمًا الصنف الأحسن بالثمن الأرخص، ثم إن عُمالنا أكثر تعاونًا في زيادة الإِنتاج وخفض الأسعار عن طريق استعمال الآلات الموفرة للعمل.

ولكن هُناك نقطة أساسية أُخرى، هي أن الغرض الأصلي لمجتمع الطبقات هو أن تُعامَل الجماعات الآدمية مُعاملات مُتباينة. وعضو الطبقة العُليا يرى أن من مُستلزمات عدم المساواة (المصطنعة) هذه، أن يخمد ضميره، وأن لا يُبالي بآلام الناس.

وأغلبية هؤلاء السادة يرون من الطبيعي أن ينزل الفقراء إلى درك الاستجداء. ويظن الأثرياء منهم أن مسئولياتهم الاجتماعية تنتهي عند حد توزيع الإِحسانات، ولكن هذه المحاولات إنما هي مُعالجة للأعراض لا استئصالًا لأسباب الداء، إلَّا أن نظام الطبقات نفسه هو سخف وفجور وعدم اعتبار لمصالح الجماهير.

والسيد الإِقطاعي لا يرى شيئًا غريبًا عندما يُشاهد مُزارعيه وهم يتضورون جوعًا ويكتسون بالأسمال، بينما تتمزق نياط قلبه إن شاهد أحد أبناء طائفته في حالة فقر. إنه يرى أن المجتمع الإِنساني قد نُظم بحيث يتحتم أن تعيش الطبقات الدُنيا في بؤس وشقاء؛ أي لا بُد من وجود الكادح والسيد، ومن العجيب أن ترى المحاولات لتبرير هذه الفوارق لا بالقوانين الوضعية فقط، بل بادعاء أن القوانين الإِلهية نفسها تُبرر ذلك الوضع الشاذ.

وهذا التفاوت في المكيال يذهب أحيانًا إلى مدى أبعد من ذلك،

فيبيح لأعضاء الطبقات العُليا أن يأتوا من الأعمال ما لو أتاه غيرهم لعد مُجرمًا، فمثلًا لو ارتكب عضو الطبقة الدُنيا أية جريمة لحكم عليه بالشنق، أما السيد النبيل فإنه لو راعى قليلًا من الشكليات لتمكن من قتل غريمه في مُبارزة! وهو لن يُعاقَب على ذلك، بل بالعكس يكسب احترام الجميع.

ثم هُناك حالات الزنا، فأنت لن تسمع هذا الوصف إذا فسق السيد المهاب بعروس أحد الفلاحين، ولكن الويل للأخير إن هو أغرى حضرة الكونتيسة.

ثم هُناك حالات قطع الطُرق، فقد كان بعض البارونات الألمان يعتبرون من الرياضات الممتعة أن يقطعوا الطريق على نواب المدن القريبة ليسلبوهم مالهم، وكذلك كان الحال في مسائل الرقيق، يُباع ويُشترى، الرجال والنساء، كأنهم سلعة تُطرح بكل جرأة في الأسواق.

كانت هُناك دائمًا القاعدة والقانون، ولكن كان فيها المنفذ الذي يخرج منه السادة الأشراف «لا يُمكنك أن تقتل أو تسرق، ولكن هُناك استثناءات!».

وبطبيعة الحال تتفرع من هذه الأُكذوبة عن سمو الطبقات العُليا وانحطاط الطبقات الدُنيا، أكاذيب أُخرى من الفجور والجرائم. فهذه الاعتداءات على المجتمعات مثل الاضطهادات العنصرية والدينية والحروب الهجومية (والاستعمارية) نشأت من ادعاء طبقة إنها أسمى فطريًا من غيرها.

وأينما تأصلت هذه العقيدة الخطيرة فقد يحدث أي شيء، وحتى القرن العشرين قد شاهد شيئًا من هذه التفرقة في أسوأ مظاهرها. ألم تر

الملايين تموت جوعًا وتُداس وتُحرق أو تُفنى من زمرير سجون السخرة وخيام المعتقلات؟ وكان يُقال تبريرًا لذلك ان الآدميين ليسوا دائمًا آدميين، وأن القوانين الخلقية لا ينبغي تطبيقها في كل الأحوال؟!

ولا شك أن عندنا في أمريكا بعضًا من هؤلاء الوحوش، ولكن لما كنا كأُمة ترفض فكرة الطبقات فلن تجد في قوانيننا أو تشريعاتنا أو عرفنا الأدبي، أي منفذ كهذا.. ونحن لهذا السبب نفسه لن نستريح بالًا حتى تُحل مسألة السود حلًا مرضيًا! إن إبراهام لنكولن هو صاحب القول المشهور في وصف فساد مُجتمع الطبقات «كما أني أرفض أن أكون عبدًا فكذلك أرفض أن أكون سيدًا».

ولما كانت كل مناحي الحياة البشرية مُترابطة، فإن مُحاربتنا للشرور الخلقية قد فتح الطريق – منطقيًا – للتقدم الاجتماعي، وفتحه كذلك لهذا التقدم الاقتصادي السريع.

وقد ذكر دافيد ليلينتال وهو الذي اكتسب شهرة عالمية كرئيس لهيئة وادي التنيسي ثم رئيسًا للقوى الذرية في كتابه (بهذا أُؤمن) إن نجاحنا الاقتصادي هو نتيجة نواميسنا الخلقية والأدبية، ولإيماننا الديموقراطي بالبشرية.

وقد برهن نجاحنا الاقتصادي والاجتماعي على أرجحية المحاولات الأخلاقية على المادية، وبهذا اختلفنا مع أُولئك الأحرار المعتنقين لمذهب «دع الأُمور تجري في أعنتها»، وهم الذين يظنون أنه لو أمكن أن تدور الآلة الاقتصادية بنعومة فإن المسائل الخلقية سوف تسوي نفسها بنفسها

بطريقة أوتوماتيكية. أما الأمريكان فقد فعلوا العكس تمامًا إذ تملكوا ناصية مشاكل عدم مُساواة الطبقات وحلوها، وبذلك انطلقت الآلة الاقتصادية في هذا الإنتاج المتزايد الشامل لكل طبقات الأُمة.

وفي سبيل مُحاربة نزعات الطبقات والشيع والجماعات رفض الأمريكان أن يحيدوا عن سبيلهم أبدًا ولم يغرهم شيء من هذه التسميات العلمية الجديدة، ومنها تعاليم ماركس ولينين، وهم يرون أن عبارة «حرب الطبقات» تحمل في طياتها بذور الفساد والعبودية، ثم هي تضيع الكثير من محاسن الخلق بإيجاد مقاييس مُختلفة للناس، فكل من يخالف الاتجاهات الحزبية يصبح واقعًا تحت طائلة القانون ويفقد حقوقه ودفاعه.

وفي الواقع كلما ازدادت الخلافات واتسعت الهوة وكبرت الكراهية والتحقير كلما طالب هؤلاء المجاهدون – في سبيل حرب الطبقات – بالإعفاءات الخلقية التي تُمنح للمحاربين!!

ولن يكون هُناك فرق بين أن تكون الطبقة الدُنيا هي التي تحارب العليا أو العكس إذ النتيجة الحتمية هي ازدياد الانهيار الخلقي.

إن كل نظام يعمل على الإقلال من شرعية الأخلاق أو الدين هو نظام يمحو التواضع، فهذا الشخص الجالس على المنصة العالية يظن في نفسه بُعد النظر مهما كان تفكيره محدودًا وضيقًا، هو أقوى الأقوياء وأعقل العُقلاء! ولذا فآراؤه دائمًا صحيحة. آراؤه في السياسة وفي الدين وفي الاقتصاد، بل وفي علم الأحياء والفلك والفن. وبمنتهى الصفاقة يأخذ هذا الإنسان الأسمى (السوبر مان) في رسم حياة واقتصاديات الدولة من إنتاج

واستهلاك وتوزيع وإدارة وعمل وتسليمة كأنما هو يلعب بقطع من الشطرنج!

فإذا ما وهنت قوى أي إنسان (أو مجموعة من الناس) وضعفت مقدرته على العمل أُلقي جانبًا أو ديس بالأقدام. ولتفن الأفراد ولكن ليبق الحاكم مُتربعًا عرشه دون أن يطرف له رمش: إنه لا يُمكن أن يخطئ أبدًا!

وقد أوضحت وثيقة الاستقلال الأمريكية المقصد الأسمى للمجتمع الخالي من الطبقات وأغراضه الخلقية والدينية هكذا: «خلق الناس جميعًا مُتساوون ومنحهم الخالق حقوقًا مُعينة تنتقل من واحد إلى آخر تلك الحقوق هي الحياة والحرية والسعي وراء السعادة».

فهل من العدالة أن تُوصف بالمادية والفجور أُمة تستميت في المحافظة على مدلول هذه الكلمات كما يُحافظ عليها أبناء الولايات المتحدة؟!

إثارة الحرُوب الاستعمارية

عزيزي هنري:

سرني أنك وافقت على تأخير بحث الاستعمار الأمريكي وإثارة الحروب حتى هذه المرحلة، إذ لم يكن في إمكاني الرد على ذلك قبل شرح طبيعة النظامين الاقتصادي والسياسي الأمريكي ومدى تقدمهما.

ولنبدأ بفحص الاتهام الأكبر وهو إثارة الحروب أو «بيعها» كما يُقال. ولأقل من مبدأ الأمر أن هذا تعبير سخيف جدًا إذ لم يعد في مقدور أحد – حتى ولا ستالين نفسه أن يجازف بإثارة حرب الآن لأن النتيجة محفوفة بالمخاطرة – هُناك طبعًا اتهامات تقابلها اتهامات مُضادة، ولكنك لن تجد سياسيًا على سطح الأرض يُحاول أن يدفع عشيرته للدخول في حرب. حتى روسيا – مع رغبتها في دخول معركة أخيرة في وقت لا تزال فيه مُعظم الأُمم تضمد جراحات الحرب الأخيرة – تفضل السلام بينما هي تدفع دلاديلها لشن حروب فرعية هنا وهناك.

ولكن لنفرض أن على الولايات المتحدة أن تقف موقف المتهم المطالب بالدفاع عن نفسه في هذه المناقشة:

لو أنك أردت أن تتقصى أغراض أو دوافع أي أُمة أجنبية أو زعمائها فعليك أن تسلك في سبيل ذلك ما تفعله تمامًا عندما تفحص دوافع أي فرد من الأفراد: تبحث عن أخلاقه وظروفه وسجله الماضي. ولو أنك

بحثت أمر الولايات المتحدة على هذا الأساس لوضح لك – بما لا يدع شكا – أنها لا يُمكن أن تُفكر في حرب هجومية أبدًا.

إن ديموقراطية مُتحررة من حُكم الطبقات – وبخاصة في دولة نامية مُتوثبة كالولايات المتحدة، هي ذاتها أحسن ضمان للسلام، ثم إن تعاليم أهلها ومشغولياتهم تجعلهم أقل الناس ميلًا للحرب. وفي خلال الحرب العالمية الأخيرة كان المعروف عن الجنود الأمريكان أنهم أكثر الناس حنينًا لوطنهم. والأمريكان يدركون أنهم يخسرون الكثير في الحرب ولا يُمكن لأي زعيم شعبي أبي حملهم على تغيير هذه العقيدة.

وإذا قال لك أحد أن الأمريكان لا يفقهون شيئًا عن السياسة الخارجية وأنهم لا يعرفون هل من صالحهم خوض حرب ما أم لا فتأكد أن هذا الشخص يجهل الكثير من الحقائق.

إن كل نائب وشيخ في الكونجرس الأمريكي وكذا الرئيس نفسه يضع أُذنه على الأرض ليتسمع كل حركة وكل همسة يبديها الناخبون لا في أثناء الحملة الانتخابية وقبيلها فحسب، بل طول الوقت كذلك، ولذا تراه دائمًا شديد اليقظة خصوصًا عندما يشعر أن أغلبية الناخبين تعارض إجراء ما.

إن الأمريكان يتوقون إلى السلام ما في ذلك شك، ولذا لن تكون الولايات المتحدة هي الدولة المعتدية قط، ولكن تأكد أنهم مع ذلك سوف يُدافعون عن وطنهم دفاعًا سريعًا وشديدًا إن هم هوجموا، وسيبقى ذلك مبدؤهم دائمًا في المستقبل كما كان في الماضي.

***

أما الديكتاتور فهو على العكس من ذلك؛ حاكم مُطلق يعتمد على مُعاونة طبقة مُمتازة من الناس ويرسي حكمه على أُسس من القوة. وقد صدق جون لوك فيلسوف إنجلترا في ثورتها المجيدة وأحد الآباء الروحانيين للثورة الأمريكية، أقول صدق حين سُمي الاستبداد الفردي «حالة حرب». مثل هذا النظام من الحُكم يُحاول دائمًا أبدًا أن يجرب اليد الحديدية في الخارج على أمل أن يفيد منها كما أفادته في الداخل، وإذا لم يشن الحرب طمعًا في الغنيمة شنها حُبًا في إظهار القوة وإحراز النفوذ. وقد يكون الدافع له أحيانًا هو تحويل تذمر الجماهير (من سوء الأحوال الداخلية والمحلية) إلى مُحاربة العدو الخارجي.

وحتى لو لم يرسم مثل هذا النظام (الديكتاتوري) الشروع في حرب هجومية، فإنه يحمل في طياته بذور الحرب. فإن الضغط والاضطهاد من أعلا ورد الفعل الناتج عن ذلك من أسفل لا بُد عاجلًا أو آجلًا أن يُسبب اندلاع اللهب في الداخل، ولا بُد لهذه النيران من أن تتخطى حدود الدولة إلى ما يُجاورها شأنها شأن امتداد النار من المنزل الواحد إلى الحي بأكمله.

وكثيرًا ما أدى العنف الداخلي إلى إثارة حروب مقدسة ضد ديانة أو عُنصر أو نظام. ولذا فإن إلغاء دوافع العنف والتطرف في الداخل يفسح المجال للديموقراطية لتثبت وتتقوى وتصير عاملًا هامًا في السلام العالمي.

ولكن هُناك مُعالم أُخرى في أمريكا تجعل من غير المعقول أن تُتهم بحبها لإثارة الحروب الاستعمارية. فلا يُمكنك أن تنكر هذا المدى الواسع

في استغلال الثروات الطبيعية بواسطة الآلات، وهو الذي حل محل استغلال الآدميين – و الذي غير العلاقات بين العُمال وأصحاب الأعمال – أليس من المعقول إذن أن يتناقض ذلك مع رغبتها في استغلال أهالي البلاد الأُخرى؟ ثم أليس من شأن ضخامة الثروة الأمريكية أن تجعلنا نفقد الشهية في التهام الأُمم الأُخرى؟

وقد وجدت أن الحرب قد أصبحت لا طعم لها حتى بين المستهترين منا، إذ لماذا ولأي غرض نُخاطر بأرواحنا وبيوتنا ومُمتلكاتنا؟ وأي دوافع شريرة تلك التي تدفع أغنى البلاد لأن تُحاول نهب وتخريب البلاد الأُخرى الأفقر منها؟ ومن الطبيعي أن يحتقر الأمريكان الحروب وينفرون منها، وهذا ينطبق انطباقًا تامًا على رجال الأعمال منهم، كبيرهم وصغيرهم.

ولكن لنسلم جدلًا – لمجرد مُناقشة الموضوع – إن بعض الرأسماليين الأمريكان قد أمكنهم أن يضللوا الشعب ويغرونه بالدخول في مُغامرة حربية، فلا بُد أن يكون لهؤلاء الرأسماليين دوافع قوية تجعلهم يقدمون على هذه اللعبة الخطرة، وإذا كانوا رأسماليين حقًا – ولم يكونوا قتلة حبًا في القتل فقط – فلا بُد أن تكون هذه الدوافع اقتصادية. إذن فلنتساءل عمّا إذا كان نوع الرأسمالية الأمريكية ينمي هذه الدوافع أم إن طبيعته تُقلل من هذه الدوافع حتى لتمحوها محوًا.

لنستعرض باختصار البواعث التي قد تدفع الرأسماليين الأمريكان لإثارة الحرب: هُناك أولًا «الأرباح الخيالية» من الإنتاج الحربي وهو تعبير كثير الرواج – ولكن هذه الأرباح ربما كانت حقيقة خيالية في العصور

الماضية. ولكن هذا الزمن قد تولى وانقضى، فمثلًا نرى الولايات المتحدة في الحرب العالمية الأخيرة قد سنت تشريعًا – للمرة الأُولى – بمُقتضاه يتسنى إعادة «تقييم» عقود التوريدات الحربية. وحتمت الحكومة أن يخضع كل ما يورد لها (لمطالب الحرب) إلى إعادة تقدير أثمانه حتى بعد توريده بزمن طويل، وأن لا يسمح عندئذ إلَّا بالأرباح العادية المعقولة فقط. وكان هذا إجراء لا بُد منه نظرًا إلى أن كثيرًا من المهمات كان ينتج بنظام الجملة للمرة الأُولى أو كان ينتج بطريقة حديثة مُبتكرة، ولذا كانت التقديرات المبدئية تخمينية وتقريبية على أحسن الفروض. وأمكن للحكومة بهذا الإجراء أن تسترد ما مقداره ١٠.٤٣١.٦٣٧.٠٠٠ دولار كانت مُخصصة لتدفع للمتعهدين، بل أحيانًا كان قد دفع جُزء منها فعلًا. وقد أُعيد تنفيذ هذا النظام الآن نظرًا لإعادة التسلح والاستعداد الدفاعي، ولم يتذمر أحد بل لم يُناقشه إنسان. وهل لي أن أضيف هنا أن إعادة التسلح هو إجراء تسبب من السياسة الخارجية للاتحاد السوفييتي.

***

وبعد هذه التخفيضات أصبحت الأرباح الباقية خاضعة للضرائب العالية، فقد فرض على كل مُؤسسة كُبرى أن تدفع ضرائب تبلغ ٩٥% من زيادة ربحها في سني الحرب عن ربحها قبل ذلك. هذا علاوة على ما يدفعه الرأسماليون – كأفراد – من ضرائب شخصية. وهكذا لم يبقَ لهم إلَّا القليل جدًا مما كانوا قد ربحوه.

وهكذا نرى أنه حتى بعض التخفيض أصبحت الضرائب أعلا من

ذي قبل، ولا ينتظر خفضها في المستقبل. هذا عدا ما يدفعه الشخص من الضرائب المحلية للولاية والمجالس البلدية.

فإذا كانت الحرب العالمية الثانية قد ارتفعت بالضرائب إلى هذا الحد، فما الذي يتوقع أن يربحه الرأسماليون من وراء حرب جديدة؟ إن ما ينتظرهم هو تضحيات جديدة لم يحلموا بها لا «أرباح خيالية». ألا إن أنانيتهم نفسها لا بُد أن تُوحي لهم بحب السلام وتجنب الحرب!

وقد تسأل – أليس هُناك من المواد الخام والعمل الرخيص ما يغري (بشن حرب)؟ إذن فاعلم يا صديقي – إن كنت لا تعلم – إن الولايات المتحدة بها من كل أنواع الخامات التي يخطر على البال ما يكفيها، بل ما يزيد عن حاجتها. وإني لا أعلم إلَّا عن صنفين اثنين أصبحا نادرين في الحرب العالمية الأخيرة هما الصفيح والمطاط، فكنا نستورد بعض الصفيح من أمريكا الجنوبية مُتبادلين ذلك بمواد أُخرى. أما المطاط فقد لاقينا بعض الصعاب في المبدأ، ولكن سرعان ما أمكننا عم مطاط صناعي بكميات ضخمة وبِأَسعار رخيصة، حتى أننا لن نتعرض مُستقبلًا لمشكلة مطاط أُخرى.

أما عن رخص اليد العاملة فالدنيا كلها تعلم أن رجال الأعمال الأمريكان «الرجعيين» هم في مُقدمة من يُقاومون التوسع في الهجرة إلى أمريكا أو إدخال المطرودين من أوطانهم هذا في الوقت الذي تستخدم فيه روسيا الأُجراء (الحمالين) الصينيين في سيبيريا وكانت تنقل الآلاف من الفنيين ومهرة الصُناع الألمان إلى المقاطعات السوفيتية. وهل لي أن أذكركم بِأَنه كلما استخدم الأمريكان عُمالًا أجانب (في بلادهم) ارتفعت الشكوى

من الأُجور العالية التي يدفعونها لا من الأُجور الوطئة!

ومن البواعث التي يُقال أنها سوف تدفع الرأسماليين الأمريكان لشن حرب جديدة هو الاضطرار لفتح أسواق جديدة لمنتجاتنا المتزايدة. ولما كان رجال الأعمال الأمريكان غير راغبين في إعطاء عمالهم الكفاية من الأُجور والغذاء والمسكن والملبس، فقد أصبح مُتعينًا عليهم البحث عن أسواق جديدة. وكثير من الأُوروبيين – غير الماركسيين – يعتقدون ذلك. إذ هو ما تعودوه في بلادهم «التصدير أو الموت»!!

وهم يظنون أن هذا المبدأ الأُوروبي ينطبق على الولايات المتحدة كذلك، ولكنه يا صديقي لا ينطبق علينا بتاتًا. أولًا لأننا لسنا في حاجة إلى نقد خارجي، وثانيًا لأننا لسنا في حاجة إلى أسواق خارجية تُساعد أسواقنا الداخلية في امتصاص البضائع!!

ومن المعترف به أن أرباب الصناعات الأمريكان لا يهتمون كثيرًا بالتصدير وبذلك يختلفون عن أمثالهم من الأُوروبيين وخاصة البريطانيين والألمان. وطالما انتقدوا لعدم انصياعهم للمواصفات والمطالب الأجنبية مع أنهم يهتمون اهتمامًا لا مزيد عليه برغبات ومطالب عُملائهم المحليين.

ولم ينشأ قلة اهتمامهم بالتصدير عن خرق في الرأي أو التقدير بل جاء نتيجة لاستيعاب الجزء الأكبر من الإنتاج الأمريكي داخل البلاد نفسها، فلم يبقَ للتصدير إلَّا حصة ضئيلة جدًا. ثم أن الماكينات والآلات قد صممت على أن تنتج مقادير هائلة من المصنوعات بمواصفات خاصة تتفق مع الطلب المحلي وإحداث أي تغيير مهما كان طفيفًا سوف يُحدث

اضطرابًا خطيرًا لا يُبرره هذا القدر الضئيل من البضائع الذي سوف يصدر.

فإذا أضفت إلى هذا تلك القيود الحكومية العديدة في كل مكان وقيود خروج النقد في مُعظم البلاد لوجدت أن التصدير أصبح الآن أقل إغراء عن مكان وقيود خروج النقد في مُعظم البلاد لوجدت أن التصدير أصبح الآن أقل إغراء عن ذي قبل.

وقد يظهر للأوروبي أننا نصدر الكثير، ولكنا إذا أردنا أن نعرف القيمة الحقيقية لأرقام التصدير فيجب مُقارنتها برقم الإنتاج القومي جميعه وستدهش أن تعلم أن النسبة المئوية المصدرة من البضائع آخذة في الهبوط التدريجي، فقد كانت ١٠% من مجموع ثمن الإنتاج سنة ١٩١٤. أما في ١٩٤٨ فقد هبطت إلى ٨.٦% مع مُلاحظة أن المنتجات الزراعية تكون ربع الإنتاج وكذا ربع رقم التصدير. ومن هذا يتضح لك أن الأغلبية العُظمى من عُملائنا هم سكان الولايات المتحدة أنفسهم.

فهل تعجب عندما ترى أرباب الأعمال الأمريكان يُفضلون الاطمئنان إلى السوق المحلية بكل مقدرتها الشرائية المتزايدة على الأسواق الأجنبية المتقلبة التي تتوقف أو تختنق في أي حرب، أو حتى نتيجة لتلك القيود النقدية التي لا رابط لها.

وقد يذهب بك الظن إلى أن الشركات العالمية مثل انترناشيونال هارفستر، أو جنرال موتورز، أو ماكينات الخياطة سنجر يُمكن أن تجرنا إلى حرب. وقد تظهر لكم هذه المصانع المنتشرة في شتّى البلاد ذات أهمية كُبرى للاقتصاد الأمريكي، ولكن أظنك تعلم أن هذه المؤسسات الكُبرى

أمكنها – خلال الحرب الأخيرة – أن تلغي مصانعها في ألمانيا وفي البلاد الضالعة معها – بدون أن تُصاب المؤسسات الأصلية في أمريكا بالخراب – ولو حللنا اقتصادنا عام ١٩٥٠ لوجدنا أن الأموال الأمريكية المستثمرة في الخارج (وتشمل البترول) تبلغ خمسة عشر بليون دولار، وهي بالنسبة للأموال المستثمرة في الداخل أقل من نسبة الصادرات إلى الاستهلاك المحلي (التي ذكرتها لك).

فمن الواضح إذن أن الأخطار على الاستثمارات الداخلية من أي حرب مُستقبلة هي أكبر من أي كسب أو خسارة خارجية بحسب حسابها الرأسمالي الأمريكي.

***

والآن لنبحث أمر هؤلاء الرجال الخطرين وأعني بهم كبار الماليين أمثال مورجان وغيره. استمع إلى رأي جيمس برايس عنهم إذ يقول: «لا شك أن لهؤلاء الرجال تأثير مُوازنة في السياسة، إذ أنهم يُعارضون التغيرات العنيفة التي قد ينشأ عنها اضطراب في أسواق المال أو كساد في التجارة، وهم لذلك أكثر الجميع مُعارضة لكل خلاف مع الدول الأجنبية، وعلى هذا يُمكن وصفهم بحق أنهم حزب السلام العالمي في أمريكا، وحتى لو وجدت من يحلو له الصيد في الماء العكر فتأكد أنهم أقلية وأن الغالبية تعلم أنها لا تربح شيئًا من الحروب، بل سوف تخسر الكثير بكل تأكيد».

وإني أُوافقك على أن هذه الأقوال سجلت الأعوام الأخيرة من القرن التاسع عشر، وقد تقول إن الأحوال قد تغيرت تغيرًا كاملًا مُنذ ذلك

الوقت، وهذا القول هو نفسه نظرية لينين في بحثه الذي عنوانه (التوسع الاستعماري أعلى مراتب الرأسمالية) إذ هو يقول: «إن التوسع الاستعماري الحالي يسير كالآتي: تتركز المالية في يد عدد محدود من البنوك الكُبرى وهذه تسطير بدورها على الصناعات المحلية (وهذه مملوكة لشركات احتكار معدودة)، ثم يأخذ عمالقة المال (في إنجلترا وفرنسا وألمانيا والولايات المتحدة) في الاتجاه إلى تصدير رأس المال إلى البلاد الأُخرى، وهذا التصدير هو في رأي الفنيين أربح العمليات المالية جمعاء».

وهو (لينين) لا يرى في وزارات خارجية الدول العُظمى إلَّا آلات في أيدي المصارف الكُبرى وعلى هذا يراها تسعى إلى الحصول على مُستعمرات جديدة أو مناطق نفوذ جديدة حتى تخلق المجال لتصدير رأس المال. وحتى عام ١٩٠٠ كان العالم بأسره مُقسمًا بين الدول الرأسمالية الكُبرى، ولما نشأت دول فتية أُخرى (مثل ألمانيا) وطالبت بإعادة توزيع الأسلاب حتى تنال حصتها. قامت الحرب العالمية الأُولى وهو الوقت الذي كتب فيه لينين دراسته المذكورة.

ولنبحث أُوروبا أولًا: قد ينطبق الكثير من الحقائق التي ذكرها لينين في تعضيد نظريته عليها، وحتى في هذا نرى الكثير من المغالاة في ذكر مقدار رأس المال المصدر أو الربح الناتج منه. أما الغرض الحقيقي منه فكان إما خلق أسواق تصدير جديدة أو اتساع النفوذ السياسي أو الاستعداد للغزو الحربي، ولكن هُناك حقيقة أصر عليها ولا أتعب من تكرارها. تلك هي أنك لو بحثت أي حالة من حالات الاعتداء الاستعماري من أي دولة أوروبية رأسمالية لوجدت أن الرأسمالية الحديثة ليست هي المسئولة عن

ذلك، بل المجرم الحقيقي هو «روح الطبقات»، هو الاعتقاد العتيق بعدم المساواة بين الخلائق، هو الإيمان بالقوة وذلك الإيمان الذي كان يخيم على التفكير الاقتصادي والحياة السياسية لمعظم البلاد. ونرى هذا الاتجاه واضحًا تمام الوضوح في حالات ألمانيا الإمبراطورية وروسيا واليابان، أما بريطانيا فتقف على الحدود (بين بين)، إذ أن مُعظم توسعها كان لأغراض اقتصادية، ولم يؤد عادة إلى اعتداء حربي.

أما إذا اتجهنا إلى الولايات المتحدة، فإنا نجد أن الحقائق لا تمت بسبب إلى الأوصاف التي رددها لينين. هو يقول: (إن المال الزائد لن يستعمل في رفع مستوى حياة الجماهير، بل يستعمل في زيادة الأرباح بإصداره إلى الخارج). مع أن الرأسماليين الأمريكان جنوا الأرباح الطائلة من الأسواق المحلية في نفس الزمن وعن نفس الحقبة التي تكلم عنها لينين، ومن أبواب لم تفتح إلَّا من جراء رفع مستوى معيشة الناس في هذه البلاد.

ولا يخلو الحال من أن يكون قد صدر قدر من المال للخارج، ولكن الأرباح التي نتجت عن هذه العمليات ضئيلة جدًا ولا تُقاس بشيء إلى جانب أرباح السوق المحلية.

وعدا ذلك فإن مركز المصارف الأمريكية يختلف عن مركز أخواتها الأوربية، فقد أخذ نفوذ المصارف على الصناعة في التضاؤل خلال العشرين عامًا الأخيرة، إذ أنه نظرًا إلى حب الأمريكان لمشاريع الصناعية والمضاربات المالية أمكن لكثير من الصناعات أن تمول نفسها بنفسها، وأن تتوسع أما عن طريق أسهم جديدة أو حتى عن طريق اقتطاع جزء من

أرباحها لهذا الغرض. والأمريكي عادة يُفضل توظيف الجُزء الأكبر من ماله في أسهم مُضاربة أو في مشاريع جديدة مُخاطرة عن توظيفها في سندات أيًا كانت وخاصة إذا كانت سندات أجنبية. ومن المضحك جدًا أن يوصف الأمريكي بأنه طفيلي يتعيش عن طريق كوبونات (الأسهم والسندات) كما وصفه لينين، ومن هذا ترى أن نظريات لينين عن التوسع الاستعماري لا ينطبق شيء منها على أمريكا، بل وينفر الأمريكي من فكرة غزو غيره من الناس غزوًا اقتصاديًا أو حربيًا، ويعتبره أمرًا عديم الفائدة شأنه شأن إهداء جواد حرون لشخص يمتلك سيارة حديثة الطراز.

وحتى الرجعيين من رأسماليينا – وعندنا البعض منهم بلا شك، وأقصد بهم أُولئك الذين لا يهمهم التقدم الاجتماعي أو المساواة بين الناس – هؤلاء هم أكثرنا رغبة عن الحروب أو حتى الاستعداد لها وتراهم يُنادون بأن نتبع مثل القوقعة فندخل في محارتنا ونترك بقية العالم تغلي داخل مراجلها وتحترق بنارها، هم أكثرنا دعوة للعزلة وتحبيذًا لمزاياها.

وجماع هذا يدل على أن الرأسمالية الناضجة التي تعمل المساواة وتحسين أحوال الجميع هي نفسها معناها نهاية التوسع الاستعماري.

وتاريخنا مصداق على ذلك فمثلًا لما حررنا كوبًا من الاستعمار الاسباني، لم نستبق الجزيرة لأنفسنا (بل جعلناها مُستقلة). وفي عام ١٩٣٤ – أي قبل أن تُفكر أي دولة في تحرير مُستعمراتها – اتخذنا نحن الخطوات نحو تحرير الفيليبين التي نالت استقلالها الكامل عام ١٩٤٦. ولم نحاول أن نستعمر المكسيك عندما صادر زعماؤها المتطرفون منابع الزيت

المملوكة لرعايانا الأمريكان مع أن هذه البلاد تزخر بالثروة المعدنية والبترولية الهائلة. ولم يكن يقتضينا مثل هذا الغزو الحربي أكثر من عبور الحدود، وكم كانت هذه عملية سهلة لأمة تبحث عن المواد الخام والعمل الرخيص، ولكن كل ذلك لم يكف لإغرائنا بغزو المكسيك.

ولكن للأسف لا أظنني سوف أوفق في إقناع الماركسيين السوفيت المتعنتين، فهم يتشبثون بآراء خاصة عن رأس المال وعن سياستنا الخارجية بل وعن أحوالنا الداخلية أيضًا. إنهم يتوقعون الاعتداء من جانبنا نتيجة للعقيدة الراسخة في أذهانهم من أن فائدة شخص ما — أو أمة ما — لا يُمكن أن تأتي إلَّا على حساب الآخرين، وهذا هو رأي الشيوعيين.

ولو سألتني عن رأيي الخاص لأخبرتك أني لا أظن أن قادة السوفيت يعتقدون حقًّا هذا الذي يقولونه لأمتهم، فهذه الاتهامات التي يقذفوننا ها باستمرار وتكرار تجعلنا نشعر بشك مريب. ألا تذكر يا صديقي أننا سمعن شيئًا مُماثلًا لهذا عندما كان هتلر يستعد لمهاجمة تشيكوسلوفاكيا؟ وبعدها بولونيا وروسيا وغيرها من البلاد؟ وكان يتهم كل من يُنادي بأَن تتكاتف الأُمم الحرة ضد النازية — كان يصفهم بِأَنهم تجار حروب، كان الألمان كلما غزوًا بلدًا ادعوا — سلفًا أنها معتدية. أليس ما نراه ونسمعه اليوم هو صورة طبق الأصل من الأمس؟

ومن الواضح أن كل العوامل التي تمنح أمريكا من الرغبة في الحرب ليس لها وجود في السوفييت، فقادتهم لن تذوب إيراداتهم في أتون الضرائب، أما عامة الشعب فيغريهم نهب البلاد الأجنبية، بل حتى نهب

منازل العُمال المتواضعة. ولا تنس أنه خلال الحرب العالمية الأخيرة كنت ترى الجندي الروسي مُنهمكًا في سلب كل شيء بمنتهى التحمس، كما أن الحكومة الروسية فككت المصانع وحملت كل ما يُمكن حمله لا من بلاد الأعداء فحسب، بل من بلاد حُلفائها مثل منشوريا وغيرها.

بل إنهم في السنوات الأخيرة قد نظموا هذه السياسة حتى أصبحت نظامًا عمليًا على أُسس معروفة. فمثلًا اشتهرت تشيكوسلوفاكيا بِأَن أكبر مصانع الأحذية في أُوروبا، ومع ذلك أصبح أهل البلاد يجدون صعوبة كُبرى في إمكان استبدال أحذيتهم القديمة؛ لأن الإِنتاج يذهب مُعظمه إِلى روسيا نفسها! فهنا نرى مثلًا من أمثلة النهب وقت السلم بدلًا من اقتصار النهب على حالة الحرب، وهذه طريقة سهلة جدًا لأي حكومة يعجز نظامها الاقتصادي عن سد حاجة رعاياها من ضروريات الحياة.

وهكذا بينما نحن نحاول رفع مستوى عيش غيرنا كمشروع مارشال — بدون الأضرار بمناسيب الحياة في بلادنا — نرى روسيا تنزل بحياة الشعوب التي تحكمهم إِلى الحضيض رغبة في تحسين حياة الرعايا الروس. إِن لنا الحق في أن نشك في نوايا السوفيت الاعتدائية، فهم لا زالوا يحتفظون بقوات برية وجوية ضخمة، وعلاوة على ذلك يترنمون بفكرة حرب الطبقات لأنها تخدم أغراضهم الاعتدائية.

وتعاليم لينين وستالين تُنادي باستمرار الحرب على الطبقات حتى زوال آخر رأسمالي. ولما كان على جميع الديموقراطيات الشعبية أن تتلقى أوامرها من موسكو أصبح التحرير مُرادفًا للغزو الروسي، فإِذا أمكن

الوصول إلى هذا الغرض بدون إطلاق القذائف فحبًا وكرامة، ولكن الدافع للحرب موجود وموجود دائمًا.

وقد قال ملينكوف أحد كبار أعضاء البوليبتورو (ولم يكن قد تملك الحكم وقت كتابة هذه السطور) في جلسة لاكومينفورم عام ١٩٤٧، لقد انتقل مركز حرب الطبقات إلى المسرح الدولي، ولا يرى قادة السوفيت في حروب الدول إلَّا امتدادًا لحرب الطبقات إذ ما دامت هذه الدول تُمثل نوعين من الطبقات (العُليا والدُنيا) فلا معدى من الحرب بينها.

ومن حُسن الحظ أن هذه الآراء مُقتصرة على مُؤلفات موسكو، فنحن على الأقل، ليس لدينا «حكومة طبقات»، كما أننا برهنا على أن حرب الطبقات أمر يُمكن الاستغناء عنه، فنظامنا يظهر أن العامل وصاحب العمل على السواء يربحان بالتعاون بينهما، فلا الرأسماليون ولا الأُمة الأمريكية جمعاء في حاجة إلى أخذ شيء من الغير، بل إننا نحاول تطبيق هذا التعاون المنتج على نطاق دولي واسع، وقد دعونا روسيا نفسها وتوابعها من الدول أن تستفيد وتُشارك في مشروع مارشال.

كل هذا يُبين لك قلقي الشديد من خرافة «حرب الطبقات المحتوم»، فإنه تعبير لا يقتصر على تسميم العلاقات الاجتماعية داخل البلاد ويعوق تقدمها الاقتصادي فحسب، بل إنه مصدر شرير للارتياب الشديد والتوتر الخطير بين الأُمم.

الهَدف النهائي

عزيزي هنري:

إِنِي سعيد لأنك سوف تأخذ أجازة لبضعة أسابيع تذهب فيها مع عائلتك لتستحم على شاطئ البحر، وسيكون هذا آخر خطاب سياسي مني إِليك فأتركك تستمتع أنت بوقتك، وأعود أنا إِلى مذكراتي وكُتبي.

وأنت تعلم مقدار تمسكي بصداقتك، وقد خفت = في وقت ما – أن أفقدك، بل خفت أن يفقدك العالم الحر. ولذلك سرني وعدك لي أن تقلب الأُمور تقليبًا وتقتلها بحثًا قبل التردي إِلى ما أُسميه «الحياة الميتة».

لا شك أن هُناك الكثير من مظاهر المجتمع الأمريكي لم ألمسه إِلَّا لمسًا خفيفًا، بل بعضها لم ألمسها قط، وهُناك مظاهر أُخرى أهملتها إِهمالًا، ولكني أرجو أن أكون قد أعطيتك صورة عادلة لم يدور في عُقول هذه الأُمة وما يجعلها تتقدم بهذه السرعة، هي سرعة مُذهلة حقًا لمن يُشاهدها عن كثب أو يُتابعها من الأجانب. أما أهل هذه البلاد فلا تذهلهم أبدًا لأنهم تعودوا العمل الشاق والحركة السريعة الدائمة ورسم الخطط والتغيير والتنفيذ. ومع كل هذا نجد عندنا من الوقت ما يسمح لنا باللهو والتمتع بالطبيعة والاستمتاع بالموسيقى والآداب ومباهج الحياة، ولو قارنا حالنا بما يجري في أُوروبا لوجدنا أن القليل منا فقط هم الذين لا يُمكنهم المشاركة في الاستمتاع الكامل بالحياة.

لقد وعدتني أن تدرس بعناية مُلاحظاتي عن الحياة الأمريكية، ولكنك تتساءل لماذا أصر أنا على أنه هُناك طريقًا سُلطانيًا واحدًا للتقدم والسعادة للجميع؟ وتقول ألا يُمكن أن نصل إلى إزالة «نظام الطبقات» عن طريق عِدة سُبل أُخرى، وأخصمها ما رسمه ماركس ولينين؟؟

وهو – حقًا – تساؤل أريب؟؟ ولأبدأ بالإقرار أن النظام الأمريكي لم يغلق عليّ تفكيري ويحملني على أن أظنه خير ما يُمكن تصوره من النُظم، فهُناك بلاد كالسويد تُعادل بل تفوق أمريكا في معايير الإنتاج والتقدم الاجتماعي. وإني لا أحاول أن «أبيع» نظامًا ما لكل الشعوب، فإني أعلم أن لكل أُمة ظروفها ومتاعبها التي خلقتها الحرب الماضية وخوفها من حرب مُقبلة. بل إني أذهب إلى أبعد من ذلك فأُصرح بأني لا أبيع «الرأسمالية» إلى أحد، بل إن هذا التعبير وهذا الاصطلاح ألصقه ماركس بنا لصقًا وهو في الحقيقة اصطلاح سيئ بل سيء جدًا ولا شك في ذلك.

ومع إني أحترم بعضًا من آراء ماركس، فإني لا أحمد له اصطلاح الرأسمالية والرأسماليين، فهما كالاشتراكية قد اثارًا الكثير من التفكير الحسن ولكنهما سببا الكثير من الارتباك والنزاع المرير، وحولا الجهد عن الغرض الأهم للإنسان وهو مُحاربة الامتيازات والسعي للحرية والمساواة. ومن المؤسف أنه يوجد الآن الملايين من الخلائق تستهويهم أفكار تُوحي بإمكان حل مشاكلهم الاقتصادية والاجتماعية كأنما بعصا ساحر، هكذا بكل سهولة وبكل سرعة!! والأدهى من ذلك أن تغير الحال (بين الناس) من ثقة مُتبادلة ومُساعدة وحُسن جوار إلى ريبة وكراهية حولت الأُمور من تعاون مُنتج إلى خصومة هدامة.

ومع أني استعملت اصطلاح الرأسمالية إِلَّا أني كنت دائمًا أحاول إِبعاده من خطاباتي، إِنه اصطلاح يحمل الكثير من المعاني والتفسيرات وبعض هذه ليس من عندياتي، بل إِنك قد تظن أحيانًا أني أعني به الاشتراكية ولكن هذا أيضًا غير صحيح. وعندي أن اصطلاحي الرأسمالية والاشتراكية قد حملناهما أكثر مما يجب طالما نحن نعتقد أنهما لا يُمكن أن يتلاقيا. فمثلًا نرى في أشد البلاد رأسمالية أن الحكومة تتخذ إِجراءات تُهاجم على أنها اشتراكية. كما أن مُدير المصنع في روسيا السوفيتية أو بريطانيا العمالية هو خادم الدولة مع أن عليه أن يُفكر ويعمل كما لو كان رأسماليًا. وأينما وليت وجهك ترى أن مصالح العُمال وأصحاب الأعمال مُتشابكة تشابكًا لا فكاك منه.. ولا يُمكن للاقتصاد السليم أن يبنيه الرأسماليون مُنفردين أو العُمال مُنفردين، كما أن هذا الاقتصاد لا يُمكن أن يخدم طائفة منهما إِن هو عاكس مصالح الطائفة الأُخرى. وكذلك لا يُمكن الاقتصاد – أي اقتصاد – أن ينمو إِلَّا بتعاون الدولة مع الرأسمال الفردي ونرى أن نظامًا رأسماليًا خاليًا من الطبقات – كما هو الحال في الولايات المتحدة – يُقلل تدريجيًا الفوارق بين الجماعات من حيث معايير الحياة والمظاهر العقلية.

وقد دام النقاش بين الرأسمالية والاشتراكية سنين وأحقابًا حتى ملته النفوس والأسماع، فلنترك هذا الجدل ولنبحث الأغراض التي نشترك أنا وأنت فيها، أنت المصلح المتجه نحو روسيا وأنا الذي يُدافع عن النظرة الأمريكية العملية، إِن الأغراض هي عندي أهم من النظريات التي تنذر بانقسامنا.

إن ما نريده نحن الأثنان وما نُحارب من أجله بل وما نموت في سبيله ليس هو المال أو الامتيازات، ليست هي المسائل الاقتصادية البحتة مثل مدى ارتفاع الأُجور أو الضرائب أو هل تبقى السكك الحديدية والشركات الكُبرى ملكًا للأفراد أو تصبح ملكًا للدولة – كلا – إن ما نسعى إليه هو دولة يُمكن للإنسان – كل إنسان – أن يتمتع بالحرية والكرامة الكاملتين فيها، يُمكنه أن يُفكر ويتكلم ويكتب ويُدافع عن أكفاره ومشاريعه ومبادئه في مُواجهة جميع الناس. نعم نريد له أن يكون حُرًا في أن يُفكر ثم يُعبر عن آرائه مهما كان غريبة أو حتى ثورية وأن يعمل الكثير من الأشياء بدون أن يخشى من البوليس أو «الحزب الإلهي الأعلى» أن يقبض عليه ويجره للسجن أو القتل أو التشغيل حتى الموت.

لا يا صديقي ليس هُناك خلاف بيننا في الشر الذي نُحاربه نحن الاثنان ذلك الشر هو «الفكرة الخبيثة بوجود مستويات مُختلفة للآدميين، فإن كنت من مستوى ما فلا يُمكن أبدًا أن تكون مُخطئًا، أما إن كنت من مستوى أدنى فإنك مُخطئ – لسبب ما – أو لآخر طول الوقت!».

وما دمنا نلتقي عند هذه النقطة فنحن مُتفقان على إلهام من الأُمور، كما أنه لا يُوجد خلاف ذو أهمية بينك وبين الأمريكان، إذ أنهم – كما سبق وشرحت لك – قد أخذوا على عاتقهم مُنذ زمن طويل هذا الكفاح في سبيل إلغاء النظام الطبقي شأنهم في ذلك شأن الاشتراكيين الديموقراطيين الحقيقيين.

وإنه لمن دواعي السرور لك ولنا في الولايات المتحدة، أن تعلم أن

هُناك أشخاصًا مثلك في كثير من البلاد يقومون بحركات تتجه نحو هذا الهدف نفسه، فهُناك أهل السويد وقد كانوا دائمًا ديموقراطيين قلبًا وقالبًا قد أصبح مُجتمعهم خاليًا من الطبقات، ثم هُناك البريطانيون والسويسريون والهولنديون والفرنسيون والبلجيك والكثيرون غيرهم من أهل أُوروبا. ثم هُناك أهل استراليا وزيلنده الجديدة. وأخيرًا وليس آخرًا أهالي كندا، وسوف تقول إِني أضمن الكشف بريطانيا بحكومتها العمالية. نعم يا صديقي أذكرها؛ لأني أعتقد أن الكثيرين ممن أعطوا أصواتهم للعُمال سنة ١٩٤٥ فعلوا ذلك رغبة في تمزيق الحدود العتيقة بين الطبقات.

والتاريخ يُنبئك أن الأمريكان كانوا دائمًا مسارعين لإِبداء العطف والصداقة والأُخوة لكل قوم حاربوا الظُلم والاضطهاد وامتيازات الطبقات دون أن يُحاولوا في مرة من المرات أن يصفوا للناس نظامًا خاصًا للحُكم، وقد قدموا المساعدة والتشجيع للرجال الذين قاموا بالثورة الفرنسية، أما في القرن التاسع عشر فقد ساعدوا البولونيين والهنغاريين واليونانيين. وطالما ساعدوا واستقبلوا (في أمريكا) من حكم عليهم بالنفي أو الإِبعاد من أهالي البلاد الأُخرى، وكان جورج واشنجتون وجيفرسون ولنكولن هم الأبطال الذين يهتدي بنبراسهم كل من يُجاهد في سبيل حرية بلاده.

وأخيرًا – وليس آخرًا – لا تنسَ أن قوى الولايات المتحدة هي التي رجحت كفة النصر في الحربين العالميتين، ولولا هذه المساعدة لكان العالم بأسره – بما في ذلك روسيا – مُنقسمًا إِلى إمبراطورتين مُستبدتين ضخمتين.

ولكن بما أنك تسألني ألا يُمكن لهذه الدولة (أمريكا) أن يكون لها من

سعة التفكير ما يجعلها تُوافق على إمكان محو نظام الطبقات باتباع تعاليم ماركس؟ وإني أجيبك على ذلك بقولي – لا – أقولها بملء فمي بل بكل قلبي وروحي؛ لأن النظام الذي يُسميه السوفيت بالشيوعية هو أشد الأنظمة قسوة وظُلمًا وإحياء للطبقات لم ير العالم له مثيلًا إلَّا (ربما) نظام هتلر.

ولو إنك كنت توافقني على هذا القول لما أصبح هُناك مجال للخلاف بيننا قط، ولكن لنفرض جدلًا أني مُخطئ وأن السوفيت هم بسبيل إنشاء مُجتمع خالٍ من الطبقات.

ولنسأل أنفسنا عند ذلك هل السبيلين السوفيتي والأمريكي يُوصلان إلى نفس النوع من نظام «عدم الطبقات»، إذ يجب أن لا نظن أن فكرة عدم الطبقات ليست غاية في حد ذاتها، بل وسيلة لخلق العيش الحسن والحرية والكرامة الإنسانية للجميع، فهل كلا النظامين يتيح الوصول إلى هذا الغرض الأسمى؟ إني لا أظن ذلك.

إن هُناك طريقتين للمساواة بين الناس وإدماج الطبقتين العُليا والدُنيا في بعضهما؛ الأُولى أن ترفع مستوى الطبقة – الدُنيا وتلغي الفقر وترفع الذل والعبودية عن الجميع، والثانية أن تستعمل طريقة الهراس البخاري (وابور الزلط) وذلك بتخفيض وتحقير الطبقة العُليا ومحو المعيشة الطيبة والحرية والكرامة – أي عليك الاختيار بين حرية وسعادة أو فقر وتعاسة للجميع.

فالولايات المتحدة آخذة في اتباع السبيل الأول، بينما روسيا

السوفيتية قد اختارت الطريق الآخر.

ولو نظرنا إلى الوجهة المادية لوجدنا أن الملايين من الروس يعيشون في مُعسكرات العمل في ظروف أقرب إلى المجاعة، وهي حقًا الاستعباد والتعاسة، وقد أُضيف إلى هؤلاء زملاؤهم في الدول التابعة لروسيا. وحتى لو سلمنا جدلًا بِأَن هؤلاء هم حالات شاذة والتفتنا إلى حالة الرعايا الروس عامة والعُمال خاصة لوجدنا أن مستوى الحياة الذي يعده الروس طبيعيًا هو أوطأ بكثير من المستوى في الولايات المتحدة.

فبعد انقضاء ثلاثة وثلاثين عامًا على الاقتصاد السوفيتي — وهو الذي كان لينين يقول أنه سيصل بالإنتاج إلى القمة — نرى أن الأحوال المعيشية سيئة بدرجة أنه لا يسمح بالسفر خارج البلاد إلَّا لأعضاء الحزب البارزين الموثوق بهم، كما أنه لا يسمح للشيوعيين الأجانب بزيارة «جنتهم» إلَّا إذا كان عليهم توصية خاصة، فإذا كان هُناك مُساواة مادية قط فلا بُد أنها على مستوى واطئ جدًا.

وليس في ذلك ما يدعو للدهشة، فالسوفييت دائمًا يصرون على إبقاء الحياة رتيبة وهم يُنادون بالمساواة غير الطبقية في التفكير وفي كل مظاهر الثقة ولهذا يُسارعون بهدم كل فكرة أو ابتكار قد ترمي إلى اتجاه جديد. قارن هذا بتشجيعنا نحن كل ابتكار وكل فكرة جديدة، قارن هذا بترحيبنا بالعُلماء والمفكرين الأجانب والمواهب من أي جهة أتت.

ثم انظر إلى العلاقات بين الآدميين، فبينما نعيش نحن في جو من الأُخوة والثقة تر السوفييت يتبنون الكراهية والريبة، وإذا ما تقدمت إلى

عمل ما في أمريكا فكل ما يطلب منك أن تُدلل على أنك تقدر على القيام به على الوجه الأكمل. وحتى الوظائف الحكومية كانت – حتى الأيام الأخيرة – مفتوحة للجميع بدون تقصي ميولهم السياسية.

أما في روسيا فالحال عكس ذلك تمامًا، فأينما اتجهت تراك محوطًا بالشكوك والكراهية، فإذا ارتكب شخص جريمة التشكك في حكمة ماركس أو لينين أو ستالين أو ارتاب في سياسة الحكومة الحالية لعد ذلك منه خروجًا على القانون ولأصبح طريد العدالة، حتى الأطفال يلقنون هذه التعاليم. وبينما يُعامل الناس بعضهم بعضًا هنا بالاحترام بقطع النظر عن مراكزهم. ترى السادة في روسيا يُعاملون «الأُجراء» وخاصة الخدم والعُمال غير الفنيين بمنتهى التكبر والتحقير.

وبينما تشجع الولايات المتحدة الروح الثورية في سبيل الحرية نرى هذه الروح تخمد تمامًا في روسيا فلا يجرؤ أي إنسان أن يتساءل مثلًا عن السبب في اتهام رجال مثل تروتسكي وبوخارين بالخيانة وهم الذين سبق وصفهم بالبطولة والكفاءة والإخلاص.

وليس لك أن تعجب من أن النازي أصبحوا حُلفاء روسيا بعد أن كانوا يُوصمون دائمًا بِأَنهم أعداء ألداء، ألا إن الحقيقة والحرية قد أصبحتا وهما من الأوهام.

وترى مثل ذلك تمامًا لو أنك بحثت القيم الأخلاقية ولا بُد أنك تذكر تلك المنافذ (الخروق) التي عددتها لك في ثياب عدالة «مُجتمع الطبقات» وكان غرضي أن أُبين أن مُجتمع غير الطبقات لا يعرف إلَّا شريعة واحدة.

ولكن بينما نسعى نحن وأمثالنا من مُحبي الحريات لرتق هذه الخروق نرى السوفييت وقد عملوا على توسيعها حتى أصبحت خرقًا كبيرًا واحدًا، فقد قرروا اعتبار الأخلاق والعقائد (الديانات) أُمورًا عرفية اخترعتها الطبقات البرجوازية بقصد تحطيم واستغلال الجماهير. وقد يراعون المعايير الخلقية في الأحوال الشخصية البحتة، ولكن ما أن يتصل الأمر بالسياسة – وكل شيء في روسيا أصبح مُتصلًا بالسياسة – حتى تصبح الأخلاق ادعاءات رأسمالية، وهكذا حتى في مجال الأخلاق نزل السوفييت بالمساواة إلى أحط الدركات.

وأخيرًا دعنا نبحث مسألة محو الكرامة الإنسانية محوًا تامًا: كل الناس – ولا يُستثنى من ذلك كبار الموظفين والمهندسين والعُلماء – تراهم وقد لفهم ضباب من الخوف وعدم الطمأنينة، ضباب لا ينذر بالانقشاع، لا يجرؤ أحد على الاحتجاج على فظائع البوليس السياسي، بل يعيش كل واحد في فزع من احتمال أن يقبض عليه ربما هذا المساء نفسه، وينتزع من بيته ويعرض للإرهاب والتعذيب. وقد يكون كل ذلك لأنه تجرأ واحتج (في مجلسه الخاص) على ظُلم أو أُكذوبة رسمية، أو ربما نتيجة لوشاية كاذب يبغي الانتقام، أو حتى ربما لأنه فقط مطلوب للشهادة ضد شخص آخر. وكل فرد يخشى على زوجه وابنه وأخيه ووالده ووالدته وصديقه من القبض والسجن والتعذيب والقتل. ولا يدري إنسان ما سوف يحل به، وفي هذا – وفي هذا فقط – يستوي الجميع.

وهكذا قد تحققت نبوءة دي توكفيل: «إني أعرف طريقتين لا ثالث لهما في إقامة المساواة السياسية: إما إعطاء الحقوق السياسية للجميع، وإما

سلبها من الجميع».

ولا يُمكن للأُمم التي وصلت للمستوى الاجتماعي الذي وصل إليه الأنجلو ساكسون أن يتبينوا طريقًا وسطًا بين سيادة الشعب وبين استبداد رجل واحد، وهُناك شهوة مشروعة نحو المساواة تدفع الرجال لأن يحبوا القوة والكرامة للجميع. هذه الشهوة تعمل على رفع الوضيع إلى طبقة العظيم، ولكن هُناك أيضًا في قلب الإنسان ذوق فاسد للمساواة يدفع الضعيف إلى إنزال القوى إلى مستواه هو؛ أي تجعله يُفضل المساواة مع العبودية على عدم المساواة مع الحرية.

نعم يا سيدي، إن الرغبة في مُجتمع لا طبقي تسوده المساواة هو أكبر قوة دافعة في تاريخنا الحديث، وأمريكا ستصل إليه عن طريق الحرية وروسيا عن طريق العبودية.

ولا يُمكن أن تكون الأُمور غير ذلك، إذ الأُمة التي تسعى لرفع مستوى كل أبنائها تُصادف هوى من تفكيرهم الحر ومن إبداعهم في عملهم.

أما إذا كان الغرض هو منع الناس من التطلع إلى أعلا، أو ربح الكثير والأكثر، فلا بُد أن يتم ذلك عن طريق القيود والاضطهاد والجبر: هُناك «نظامان لا طبقيان» لا ثالث لهما.

فأيهما تختار يا هنري؟

ولكن هل النظام السوفييتي هو حقيقة «لا طبقي» حتى على مستوى إذلال الجميع؟ إنهم قد «صفوا» الطبقة العُليا التي كانت موجودة. هذا

حق، ولكن أليسوا بسبيل إنشاء طبقة جديدة مُماثلة؟ لقد اتسمت الحقبتان الأوليتان بوجود مُساواة مُتطرفة في مبدأ الأمر. ولكن التقارير أخذت تترى شارحة الفوارق الاجتماعية الحادة بين الطبقات العُليا والمتوسطة والمنخفضة من الموظفين؛ أي بين لابسي الياقات البيضاء والعُمال اليدويين.

ولو نظرت إلى طريقة حياة ومعيشة زعماء السوفييت لآمنت معي أنهم يعتقدون أنهم طبقة خاصة مُمتازة، فكلما مضى الوقت كلما وجدت أن أبناء الموظفين (الكبار) والمهندسين وضُباط الجيش يلقون تفضيلًا في دخول المدارس والمعاهد المختلفة، وازداد شغلهم للوظائف المرغوبة في الحكومة والصناعة والجيش.

وأنت ترى اليوم البيروقراطيين ومديري المصانع والمهندسين وقواد الجيش وقد أصبحوا مكونين طبقة وراثية مُمتازة.

وكما كان أسلافهم يفعلون تراهم وقد أخذوا يقيمون الأسوار حماية لامتيازاتهم، وعندما أقرأ أن ابن ستالين وصل إلى رتبة جنرال في الطيران وهو لا يزال صغير السن يخطر على بالي آل رومانوف وآل هابسبرج.

كل هذا يعكس نظام حُكم الطبقات، ولا بُد لك أن تُوافقني على أنه ظُلم بيِّن، ولا تنسَ أن كل ظالم كان مُحبًا للحط من غيره.

ألا تذكر ديونسيوس "Dionysios" وقد اتخذ بلاتو "Plato" عبدًا رقيقًا، ألا تذكر لويس الرابع عشر ونابليون وهتلر والكثيرون غيرهم من الدكتاتوريين كانوا يفخرون بإذلال الأرستوقراط والأثرياء حُبًا في الحصول

على نفوذ أقوى لهم هم ولأعوانهم ومُعاونيهم وتوابعهم، ولكن أحدًا منهم لم يخلق مُجتمعًا خاليًا من الطبقات.

ومهما كانت تسميتنا له «مُجتمع طبقات» أو مُجتمع «مظالم» أو «جنة الدهماء». فإن النظام السوفييتي هو نقيض لكل ما كنت أنت وأنا نسعى له، إنه مُخالف لكل ما هو طيب ونبيل في الإنسان.

قد لا تكون اقتنعت بعد بقيمة الديموقراطية الأمريكية، وقد لا تستجيب للدعوة الكريمة التي وجهتها الولايات المتحدة لك وللكثيرين من امثالي، لكن كيف يُمكنني أن أجعلك تتذوق هذا الطعم الحلو عن طريق بعض الخطابات التي أكتبها.

غير أني لا زلت أرجو أن أكون قد أقنعتك بسلوك طريق الأحرار.

لا تختر يا صديقي طريق العبودية والموت، انضم إلينا في هذا الاتجاه الأخير والنهائي الذي أصبح يفصل العالم: طريق الحرية لا طريق العبودية.

قف في سبيل هذا الخداع الذي كاد أن يعميك.

هنري،

يا صديقي العزيز: إن لنا أنا وأنت مُهمة لا بُد أن نُؤديها هي مُهمة واحدة فلنؤدها سويًا.

الفهرس

تقديم ٥
مقدّمة المؤلف ١٥
الهَدف المُشترك ١٩
ثورتانْ في ثورة وَاحِدة عام ١٧٧٦ .... ٣١
معنى نظام الطبقات ٣٩
أمريكا تطرَح جَانبًا امتيازات الطبقات ٤٨
آلام ولادة الرأسمَالية ٦٠
النقابات في مُجتمع بلا طبقات ٧١
القوة الشرائيّة ٧٨
فرص جَديدَة ٨٨
التعليم في مجتمع بلا طبقات ٩٧
الكساد والطمأنينَة ١٠٤
قوة إِنتاجيّة غير مُقيَّدة ١١٧
الرّوح المحركة ١٢٤
مشاكل توزيع الثروة ١٣٣
الكرامة الإِنسانية ١٤٠
الطريق إِلى العبُودية ١٤٧
الزنوج والنظام الرأسمالي ١٥٥

نتائج خلقيّة ١٦٤
إثارة الحرُوب الاستعمارية ١٧٣
الهَدف النهائي ١٨٨